

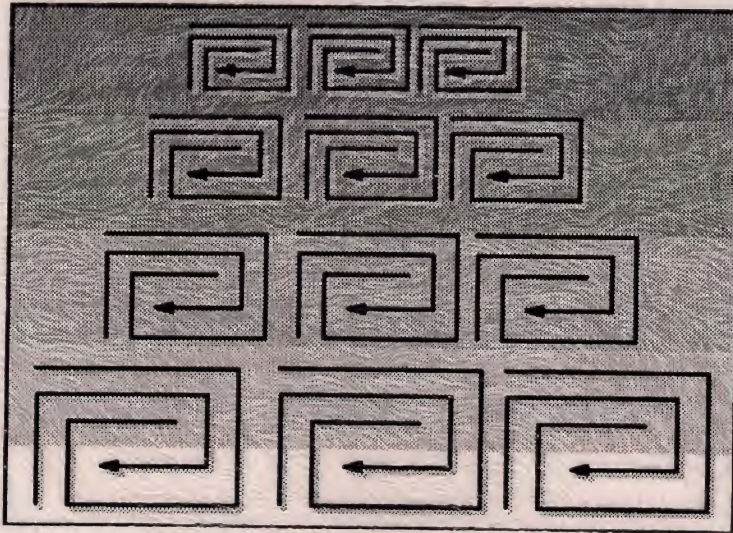
رشيد بوزيان

الموازنة

بين

نحو سيبرويه و نحو شومسكي

(دراسة في مكونات الترادف و التباين و التكامل)



الجزء الأول

هذا الكتاب

... إننا إذ نلقت الانتباه إلى ما ذكر لا نخل من تكرار القول بأننا في هذا الضرب من الموازنات و المرادفات التي أقمناها بين السببوية و التوليدية لا نسعى إلى أن يكون الترادف تطابقاً كلياً و عاماً في الجزئيات و التفاصيل شكلاً و مضموناً و لكن الذي نسعى إلى الإمساك به في المقام الأول هو مناطق الترادف الصوري العام . أي أننا نسعى إلى استكناه أسباب ذلك التشابه القوي الذي يشعر به من اشتغل مدة بأصول النظرية النحوية العربية القديمة ثم غادرها ليستغل بمبادئ النظرية النحوية التوليدية و هو تشابه يترأى لنا في شكل تواردات و تداعيات يستدعي بعضها بعضاً كلما ازداد تأملنا في العلاقة بين النظريتين من حيث « الزوايا » التي ارتضاها كل منهما في استكشاف خبايا « النظام العاملي » الذي يمنح العبارة اللغوية نسيجها الغد . ونحن في كل ذلك لا نسعى إلى تقديم الدليل على أن النحوي التوليدي قد اقتبس من النحوي العربي و إن كان ذلك أمراً محتملاً يجوز أن يتخذ محور متابعة تاريخية مفصلة ، و لكن الذي نسعى إليه هو محاولة الاستدلال على الفكرة الأساس التي قام عليها هذا الكتاب و هي أن « الخيال العاملي » تستقره دائماً نفس الذوات النظرية و نفس العلاقات الصورية و نفس الملاحظات و زوايا النظر و نفس المسلسلات العامة و إن اختلفت صورة « النموذج النظري » المستمد من مراجع ذلك الخيال ، في التفصيلات و الاستنتاجات . تبين إذن أن الترادف المعروف هنا مترادف في عموم **نقط الاستجابة** لإملاءات ذلك الخيال العاملي و ليس في خصوص ما يؤول إليه من ضروب التفصيل . و هذا الاستدلال إن صححت موارده فإنه يجوز أن يضاف إلى مجموع الأدلة على افتراض وحدة « العقل النظري » و محدوديته المتمثلة في كونه يتحرك ضمن مجال ضيق من « الثوابت » التي لازمته منذ عهود بعيدة و مازالت تتحكم فيه إلى الآن .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى والدي ووالدتي
وإلى رباعي، وأيمن عبد الرحيم وأمهما

بالشكر تمتهري النعم

أتقدم في غرة هذه الرسالة إلى فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد العلوي بخالص عبارات الشكر والامتنان لما كان له من فضل على هذه الرسالة استأنف به ماضي افضاله وشفع به ما له قبلي من الجميل وذيل به ماتقدم له عندي من المواهب، وحسب ما أفضل به على هذا البحث عودا و بدءا وأولا وآخرأ أن دراساته وأبحاثه⁽¹⁾ في مجال اللغويات العربية القديمة وفي مجال أصول اللغات النظرية مثلت بالنسبة لعموم اجتهادي في هذه الاطروحة حدا معرفيا إن كنت قد جاوزته في مواطن عديدة - وهذا أمر أقر به - فلإى نهايات كلما أمعنت النظر فيها وحدثها من صلب ذلك الحد المعرفي، ومن نسل توابعه ولوازمه، تمة وصلة وتكملة واستمرارا وامتدادا.

هذا وإن فضل الرجل علي - بتوفيق من الله عز وجل فله المنة والفضل أولا وآخرأ مافتى يتجدد علي حالا بعد حال مذ أفصحت لفضيلته - مباشرة بعدما أنهيت عملي في الرسالة التي أنجزتها بإشرافه لنيل دبلوم الدراسات العليا في اللغة والآداب في موضوع «الأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعباراتها العملية» - عن رغبتى في مواصلة البحث بإشرافه في قضايا اللغة وأصول النظريات اللغوية فقبل بعد الإلحاح مشكورا. وما أن سألته بعدئذ في الموضوع الذي يراه الأنسب لي باعتبار جملة أمور ليس هذا سياق تفصيلها حتى بادرنى بموضوع «اللغويات المعاصرة وعبارتها العملية»، ولما أمعنت النظر في الموضوع وقلبت أوجه الرأي فيه وجدته قد بناه على ما بينه وبين موضوع الرسالة الأولى من اتصال وتلاحم وامتداد. وعندها تذكرت مقالة كنت قد سمعتها منه قبلُ وهي أن «العالمية ليست مذهباً في النحو ولكنها النحو نفسه وأن أعمال النحاة كيفما كانت فإنها لا تخرج عن النظر في القوانين العالمية». ولعلي لا أفشي سرا إن صرحت في هذا المقام بأنه من عموم هذه المقالة تناسلت مفردات نص هذا البحث ومن مشكاته انبثقت مادته الأطروحية الأساسية. وعندما باشرت الموضوع لاح لي عند أول النظر في ملامسه وأعطافه الأولى - وذلك بسبب مما يبعث عليه ترامي أطرافه من الشعور بطول الدرب وقلة الزاد - شيء من مخافة أن يؤول أمرى في الاستدلال على المقالة المذكورة (أو على نقيضها) إلى ضروب من التعسف في التخريج لأتحمدا، وقد كان الأمر كذلك لأول العهد بالعمل والتنقيب إلا أنني ما إن توغلت في التلايب والتجاويف حتى انقادت لي الآلة

الاستدالية انقيادا عجيبا لم أكن أتوقعه ولا سيما في القسم الثالث من هذه الرسالة قسم المقولات المستترة بجميع مباحثه وفصوله الفرعية ويلى هذا القسم في سلاسة الانقياد للآلة المذكورة القسم الرابع والخامس.

... كما أعتنم فرصة مقام الاحسان لجوار النعم هذا لأخص بالشكر رجلا خليقا بأن يخطب في المحافل بشكره وأن تُخلع على قدود صنائعه حللُ الثناء وهو فضيلة العلامة الدكتور أحمد الادريسي أولاً على قبوله المشاركة في مناقشة نص هذه الرسالة وثانياً على أمر آخر تظاهر على الاعتراف به طلبة الدراسات العليا في شعبة اللغة العربية وآدابها بالرباط العامرة، وهو ما انبعث في نفوسهم - بسبب من حضور فضيلته في هذه الشعبة - من شعور بوجود «رقابة لغوية» تذكر مستعملي اللغة العربية بأن لهذه اللغة أنصارا ينتصرون لها وحماة يغيرون عليها، وتنشئ فيهم الشعور بضرورة إطالة النظر في مراجع هذه اللغة ومصادرهما لضبط واردها وشاردها معجماً ونحواً وصرفاً، وبضرورة أن يجعلوا على لغتهم عموماً رقيباً من ذاتهم يأمرهم بتحري الصحة والصواب وتجنب أسباب الزلل والفساد.

كما أتقدم في ختام كلمة الشكر هاته بصادق الاعتبار وجزيل الامتنان للإخوة العاملين بمكاتب « MODERN DESIGN » وأخص منهم بالذكر نادية الحسناوي التي أشرفت على معالجة نص هذه الرسالة على الحاسوب بخلق جم وصير قل نظيره.

مدخل

إلى حوافر البحث وغاياته وإلى دستور كتابة نصه

■ كتب نص هذه الرسالة وفق دستور هذه أبرز مواد:

i - عرض كل مبحث نحوي وكل مسألة من مسائله عرضاً مستقلاً ثم التعليق عليه قبل الانتقال إلى مسألة جديدة أو مبحث جديد، وقد يكون ذلك إما في المتن وإما في الحاشية⁽¹⁾، وربما طالت الحاشية في بعض الأحوال فأتت على الصفحتين أو الثلاث أو أكثر وفي هذه الحالة أستعينُ بسهم أجعله في آخر الحاشية المطولة علماً على أن تتمتها ستأتي في حاشية الورقة التالية فإذا ذهب القارئ إلى هذه الأخيرة وجد سهماً آخر في صدر حاشيتها علماً على أن الأمر يتعلق بتممة الحاشية التي مضت في الورقة السابقة.

هذا ونريد لفت الانتباه ههنا إلى أن المسافة التي تفصل متن هذه الرسالة عن حاشيتها ليست المسافة المعهودة التي يمنح بموجبها الهامش فضاءً أضيق بكثير مما يتصرف فيه المتن بل هي مسافة من نوع آخر. مسافة بين نصين كان يجب أن يكتب في الأصل ممتزجين، بعداد واحد وبلغة واحدة إلا أن طبيعة الموضوع وامتداد أطرافه وسعة فضائه مع ما يفرضه مبدأ الوضوح في الصياغة والبساطة في العرض من موجبات، كل ذلك استلزم كتابة أحد النصين بلغة الاستعراض المحايد لقضاياها والآخر بلغة القراءة والتأويل، الأول نص التحليلات النحوية التوليدية والثاني نص التعليقات.

حواشي هذه الرسالة جاءت في معظمها إذن تعليقات مفصلة تعمدنا فصلها عن المتن - إلا حيث أجبنا ضرورة من الضرورات إلى عدم الفصل كما سيأتي شرحه مجملًا في المادة التالية من مواد هذا الدستور - وذلك لغاية محددة وهي أن يكون استعراض التحليل النحوي التوليدي من الحياض بمكان بحيث يتم للقارئ تصور قضايا هذا التحليل تصوراً غير ممزوج بشائبة من شوائب ما استقر لدينا - باعتبار ما ارتضيانه من زوايا للنظر والتأويل والموازنة والاستنتاج - عن القضايا المذكورة من أحكام، حتى إذا جاء إلى التعليق كان حراً في أن يقبل أو أن يرفض ما انتهى إليه نظرنا في نص هذا التعليق من ضروب التأويل والتخريج وعموماً فإن التعليقات التي اتسعت لها حواشي هذه الرسالة تكاد - بسبب من الطريقة التي كتبت بها - تنتظم منها فصول رسالة قائمة بذاتها لولا أنها كتبت لتكون نصاً تابعاً لأنصاً مستقلاً.

ii - لم يكن يعيننا من الاستعراض المفصل للبيانات النحوية التوليدية إلا أمران اثنان أولهما نسق الثوابت التصورية الذي يؤسسها والذي تتغير وتتغير النتائج التفصيلية التي تنبني عليه ولا يتغير هو

مدخل

إلى حوافز البحث وغاياته وإلى دستور كتابة نصه

■ كتب نص هذه الرسالة وفق دستور هذه أبرز مواده:

i - عرض كل مبحث نحوي وكل مسألة من مسائله عرضاً مستقلاً ثم التعليق عليه قبل الانتقال إلى مسألة جديدة أو مبحث جديد، وقد يكون ذلك إما في المتن وإما في الحاشية⁽¹⁾، وربما طالت الحاشية في بعض الأحوال فأنت على الصفحتين أو الثلاث أو أكثر وفي هذه الحالة أستعينُ بسهم أجعله في آخر الحاشية المطولة علماً على أن تتمتها ستأتي في حاشية الورقة التالية فإذا ذهب القارئ إلى هذه الأخيرة وجد سهماً آخر في صدر حاشيتها علماً على أن الأمر يتعلق بتتمة الحاشية التي مضت في الورقة السابقة.

هذا ونريد لفت الانتباه ههنا إلى أن المسافة التي تفصل متن هذه الرسالة عن حاشيتها ليست المسافة المعهودة التي يمنح بموجبه الهامش فضاء أضيق بكثير مما يتصرف فيه المتن بل هي مسافة من نوع آخر. مسافة بين نصين كان يجب أن يكتب في الأصل ممتزجين، بعداد واحد وبلغة واحدة إلا أن طبيعة الموضوع وامتداد أطرافه وسعة فضائه مع ما يفرضه مبدأ الوضوح في الصياغة والبساطة في العرض من موجبات، كل ذلك استلزم كتابة أحد النصين بلغة الاستعراض المحايد لقضاياها والآخر بلغة القراءة والتأويل، الأول نص التحليلات النحوية التوليدية والثاني نص التعليقات.

حواشي هذه الرسالة جاءت في معظمها إذن تعليقات مفصلة تعمدنا فصلها عن المتن - إلا حيث أُلجأتنا ضرورة من الضرورات إلى عدم الفصل كما سيأتي شرحه مجملًا في المادة التالية من مواد هذا الدستور - وذلك لغاية محددة وهي أن يكون استعراض التحليل النحوي التوليدي من الحياض بمكان بحيث يتم للقارئ تصور قضايا هذا التحليل تصوراً غير ممزوج بشائبة من شوائب ما استقر لدينا - باعتبار ما ارتضيانه من زوايا للنظر والتأويل والموازنة والاستنتاج - عن القضايا المذكورة من أحكام، حتى إذا جاء إلى التعليق كان حرّاً في أن يقبل أو أن يرفض ما انتهى إليه نظرنا في نص هذا التعليق من ضروب التأويل والتخريج وعموماً فإن التعليقات التي اتسعت لها حواشي هذه الرسالة تكاد - بسبب من الطريقة التي كتبت بها - تنتظم منها فصول رسالة قائمة بذاتها لولا أنها كتبت لتكون نصّاً تابعاً لانصاً مستقلاً.

ii - لم يكن يعيننا من الاستعراض المفصل للبيانات النحوية التوليدية إلا أمران اثنان أولهما نسق الثوابت التصورية الذي يؤسسها والذي تتغير وتتغير النتائج التفصيلية التي تنبني عليه ولا يتغير هو

1 - بحسب ما تقتضيه خصوصيات كل سياق.

والثاني انفتاح حدود ذلك النسق على الأشباه والنظائر التي ترادفه في النظرية النحوية العربية القديمة إما في النصوص الأصلية لهذه النظرية وإما في التأويل التي عرفت بها هذه النصوص في جملة من الدراسات العاملة المعاصرة والتي تقدم نفسها على أنها استمرار للعاملية العربية القديمة في صورتها السيبرية. هذا وقد حرصنا حرصاً شديداً على أن يكون استعراضنا للبيانات النحوية التفصيلية المذكورة محايداً قبل أي تدخل من لدنا على جهة التعليق والتعقيب والتأويل، إلا أنه إن كنا قد وفقنا في الغالب الأعم إلى مراعاة التامة لهذا الفصل بين المستويين (أي الاستعراض والتعليق) فإننا في أحوال عديدة كانت ضغوط السياق التأويلي تفرض علينا التدخل التعليقي في أثناء الاستعراض المحايد، وفي هذه الحالة كنت أجعل لهذا التدخل علامة تدل عليه وذلك جعله بين برئين [...] فكلما صادف القارئ داخل نص أي استعراض محايد للتحليل التوليدي منقولاً إلى اللغة العربية من أسانيد التوليدية الأصلية في أصولها الانجليزية، كلاماً تحيط به هذه العلامة من جانبيه فليتبه - مشكوراً - إلى أنه من كلامي وليس من كلام من نقلت عنهم... هذا وقد كنت ألبأ إلى ذلك كلما تبين لي أن ضروري لخلق الألفة بين القارئ وبين الإطار التأويلي العام الذي اعتمدته. فقد كان يظهر لي من حين إلى آخر أن فصل هذا الضرب من التعليق عن متن التحليل التوليدي ووضعه في الهامش يفوت علينا أولاً فرص التوطئة - في الموضوع المناسب - والتمهيد إلى التعاليم المفصلة والمناقشات المستفيضة التي تعقب المتن التحليلي فيصير التخلص من هذا المتن إلى التعليق من الصعوبة بمكان، ويفوت ثانياً على القارئ فرصة الاستئناس بطلايع ما سيؤول إليه الاستعراض المحايد من ضروب التأويل وصنوف الاستنتاج

iii - المراجع والاقتباس

اتبعت فيما يتعلق بالمراجع وبطريقة الاقتباس منها المنهاج الآتي:

♦ أذكر المرجع مشفوعاً باسم صاحبه أولاً فإذا أعدت ذكره ثانياً وليس بين ذكره أولاً وثانياً أمد بعيد ذكرته مجرداً من اسم صاحبه وربما أوردته غير مجرد إذا ما طال الأمد بين ذكره أولاً وذكره ثانياً. وربما اكتفيت في الإحالة عليه بشطر عنوانه، اختصاراً وذلك إذا كان المرجع كثير التردد والدوران.

♦ أما فيما يتعلق بالاقتباس فإنه إذا كان من الأسانيد العربية القديمة أو الحديثة جعلت الإحالة تامة من الناحية الوثائقية، لأنني بنيت فيه على النقل الحرفي للنصوص المقتبسة وأما فيما يتعلق بالأسانيد التوليدية فقد جعلت الإحالة تامة في أحوال وناقصة في أحوال أخرى أشير فيها إلى عموم المرجع أو إلى عموم فصل من فصوله أو مبحث من مباحثه دون الصفحة بخصوها والموضع بعينه. أما الذي ألتأني إلى اعتماد الإحالة الناقصة في هذه الأحوال بدلاً من الإحالة فهو خصوصية المنهج الذي اعتمدته في

الاقتباس منها وهو منهج فرضته طبيعة الموضوع وترامي أطرافه وتعدد مسائله وتناسل جزئيات هذه المسائل وفروعها وامتداد فضاء هذا التناسل لا في المكان الواحد داخل المرجع الواحد بل عبر مسافات متباعدة تنتمي في الغالب إلى أصول سنديّة مختلفة. والسبب في ذلك انبناء الأسانيد التوليدية على المبالغة في الاختصاص الموضوعي الجزئي وهو ما لزم عنه أن المسألة النحوية بكل تفاصيلها وجزئياتها لا تجتمع فيما يكتبه النحوي الواحد في المرجع الواحد إلا فيما ندر من الأحوال. والغالب على هذا الأمر، والحالة هذه، أن الدارس الراغب في أن تجتمع لديه تفاصيل المسألة الواحدة بخيوطها الجزئية وعناصرها الفرعية في مشهد واحد متقارب الأطراف « ينظر منه في مرآة تريه الأشياء المتباعدة الأمكنة قد التقت له حتى رآها في مكان واحد ويرى بها مشتما قد ضم إلى معرق» على نحو يمكنه من النظر في تلك الأشياء مجتمعة نظراً يحصل به له التصور المطلوب قبل تناولها بالحكم قراءة وتأويلاً وتعليقاً، ينبغي عليه إن كانت حاجته إلى ذلك أن يحشم نفسه عناء النقل عن أسانيد متعددة في وقت واحد وبذلك تعز الأسباب الوثائقية التامة في الإحالة على أسانيد المسألة الواحدة المذكورة.

إن طبيعة تعامل الأسانيد التوليدية مع موضوعاتها وما فرضته علي طبيعة الموضوع محور هذه الرسالة من ضرورة تجميع الخيوط الجزئية والفروع التفصيلية التي تدخل في تكوين كل مبحث من المباحث النحوية (التوليدية) في مشهد واحد متقارب الأطراف يسهل الرجوع إلى عناصره كلما دعت الحاجة إلى ذلك وهي حاجة كانت تتجدد بتجدد الأحوال حالاً بعد حال في كل فصول الرسالة، كل ذلك ألجأني إلى تعويض مبدأ مراعاة النصية الحرفية في النقل والاقتباس بمبدأ مراعاة نقل « الفضاء التصوري» الذي تشترك غالباً في نسج خيوطه مواضع مختلفة مقاربة في أحوال ومتباعدة في الأعم الأغلب، وقد يكون ذلك داخل مرجع واحد أو عبر مراجع مختلفة. لأجل ذلك كان الغالب على اقتباسنا من الأسانيد التوليدية في أصولها الإنجليزية على وجه الخصوص قيامه على مبدأ التصرف الحر والتقلب الواسع في مواقع متباعدة وعبر مسافات سنديّة متشعبة وغير متجانسة في الأصول التي تنتمي إليها. هذا وقد كنت أخالف هذا المبدأ كلما أمكن أن تلتئم أطراف المشهد التصوري انطلاقاً من موضع محدد من مواضع المرجع أو انطلاقاً من مواضع مختلفة لم تبلغ طبيعة المسافة بينها حداً يستلزم التحول عن الإحالة الخاصة والصيرورة إلى الإحالة العامة.

وفي عبارة أخيرة أقول: لقد كنت مخيراً بين أمرين: إما مراعاة مبدأ الإحالة الخاصة التامة من الناحية الوثائقية في جميع الأحوال بدون استثناء وفي هذه الحالة ما كان لمعظم المشاهد التصورية أن تلتئم أطرافها على النحو الذي يجعلها صالحة لأن تتناول بالتعليق والتعقيب من الروايات التي ارتضيها في

القراءة والتأويل، وإما مراعاة مبدأ الإحالة العامة الناقصة في الأحوال التي كانت تضطرننا الحاجة إلى التمام المشاهد المذكورة على النحو المطلوب أي بما يناسب زوايا التأويل المشار إليها.

iv - الشواهد النحوية

إن الشواهد النحوية والوقائع اللغوية المعتمدة في هذه الرسالة أوردناها بلغاتها الأصلية⁽²⁾ أي بنصها الذي جاءت به في أسانيد النحاة التوليديين وقد شرحت أسباب ذلك في مواطن عديدة من هذه الرسالة واكتفي هنا بالإشارة المحملة إلى أمر واحد يشفع بما فيه الكفاية - في نظري - للاختيار الذي ارتضيناه في هذا الخصوص وهو أن المدارس الغربي لأصول نظرية سيبويه في التحليل النحوي مثلاً والذي يرغب في نقل هذه الأصول إلى لغة من اللغات الأوروبية لا يشترط في صحة ما يفعل أن يترجم شواهد « الكتاب » إلى معادلاتها في اللغة الأوروبية التي ينقل إليها بل ينبغي أن ينقل شواهد سيبويه كما هي وأن تنصب الترجمة على « النظرية » أما الشواهد اللغوية محور هذه النظرية فتنتقل كما هي. وكذلك الشأن بالنسبة للمدارس العربي لنظرية التوليديين في النمذجة النحوية يجب أن يشتغل بشواهدهم في لغاتها الأصلية التي مثلت محور نظرهم وألا يدخل في متاهات البحث عن المعادلات الدلالية لتلك الشواهد في اللغة العربية إذ بهذا البحث يصير النقل أبعد ما يكون عن الأمانة والصدق ويصبح اسقاطاً محضاً وتعسفاً على النظرية المنقولة لأنه ينطلق من المعادل الدلالي إلى النظرية والأصل أن تبقى النظرية المنقولة إلى لغة غير لغتها الأصلية هي المبتدأ وهي المنتهى.

وعلى العموم، هناك طرق مختلفة لقراءة نظرية نحوية ما من النظريات التي تعج بها سوق النمذجة اللسانية، نذكر منها على سبيل المثال:

• طريقة البحث النحوي في جواز تعميم النظرية النحوية الأجنبية على المعادلات الدلالية في لغة الدارس.

• وطريقة البحث الاستمولوجي في مكونات النظرية وأصولها المعرفية القريبة والبعيدة وفي هذه الحالة لا يعيننا الانتماء اللغوي للشواهد النحوية بقدر ما يعيننا النظر في ثنايا النظرية ومطاوي التحليل. والمختار في هذه الرسالة هذه الطريقة الثانية.

◇ ◇ ◇

2- الإنجليزية - الفرنسية - الألمانية - الهولندية - الإيطالية - اليابانية - الصينية - إلخ.....

■ حوافز البحث وغاياته

إن ما فعلته في هذا البحث انبنى في المقام الأول على تقدير جواز إرجاع ألفاظ المعجم التصوري الذي اصطنعه النحاة التوليديون لوصف العبارة وصور انتظامها إلى جملة من الأصول التي تنتمي إلى المعجم التصوري العاملي الذي اصطنعه نحاة النموذج العاملي السيويهي للغاية ذاتها. إن تقدير جواز هذا الإرجاع كان مبناه على افتراض آخر بأن الانحاء التوليدية المعاصرة والنظرية النحوية العربية القديمة في صورتها السيويهية قد تواردا على مواقع نظرية متشابهة ونظائر تصورية مترادفة هي التي استوجبت استمداد مفردات المعجم النظري لكل منهما دلالاتها من فضاء استعاري مشترك هو « الفضاء العاملي » بكل عناصره ومكوناته ومشاهده المعروفة. لقد بنينا هذا الافتراض على تصور لـ «العاملية» على أنها عبارة عن «جذر» مفهومي عام يمكن أن يظهر في « صيغ » مختلفة، منها الصيغة السيويهية والزخشرية ومنها أيضا الصيغة التوليدية والصيغة التداولية والصيغة المنطقية وغير ذلك من الصيغ ليس هذا سياق احصائها. وهذه الصيغ وإن تعددت واختلفت فإنها لا تتجاوز حدود التنويع الشكلي (= النمذجي) للجذر المشترك.

إننا نشبه في هذا التصور منزلة النماذج النحوية المختلفة من «العاملية». بمنزلة الصيغ الصرفية المختلفة التي تتوارد على المادة المعجمية الواحدة التي يتخذ معناها العام وجها دلاليا خاصا بحسب الصيغ الصرفية المتعاقبة عليها. فكما أن المادة المعجمية يرتبط بها ثابت دلالي تختلف صورته من صيغة صرفية إلى صيغة أخرى، كذلك « العاملية » يرتبط بها نسق صوري من الثوابت النظرية تختلف تطبيقاته وصوره التي يحتملها في التحقق بحسب الصيغ النمذجية المختلفة المتعاقبة عليه.

وباختصار شديد نقول: إن رتبة التجديد التي تحققت في الانحاء العاملية المعاصرة بالنسبة إلى النموذج العاملي القديم في صورته السيويهية كان مضمارها - حسب ما انتهى إليه الاستدلال في هذه الرسالة - «الصيغة» وليس «الجذر العام التصوري». إن هذا التصور جعل عملنا في هذه الرسالة أشبه ما يكون ببرنامج إبستمولوجي عام اتخذ موضوعا له وغاية تجريد الأصول المشتركة بين الانحاء واستخلاص الجوامع التصورية القائمة بينها وذلك انطلاقا من أن الانحاء على تعددها وتنوعها ليست إلا أوضاعا نمذجية مختلفة لـ «نظام عقلائي» واحد هو « العاملية ». أو بعبارة أخرى، العقل النحوي على تعدد صورته وتنوع أنماطه يشغل بآلة واحدة هي « الآلة العاملية » واعتماد هذه الآلة بالتالي ليس مذهباً في النحو مخصوصاً ولكنه جوهر العمل النحوي أو النمذجة النحوية وعليه فإن «اللغة النحوية العاملية» ليست لغة خاصة لهذا النموذج اللساني أو ذاك ولكنها «لغة تواصل» عامة ووسيلة تفاهم مشتركة بين مختلف النماذج النحوية.

وفي هذا الإطار بالضبط اندرج سعيانا الموصول في هذه الرسالة في استقراء موارد الترادف ومواطن التوارد - العامة والخاصة القريبة والبعيدة - بين مفردات اللهجة العاملية السيوييهية ومفردات اللهجة العاملية التوليدية باعتبار أصولها المشتركة في نسق الأوضاع الكلية والمقاييس العامة للغة العاملية الأم. هذه اللغة العاملية الأم أمكننا اكتشافها باعتماد مبدأ الفصل بين الأنساق الصورية وما تحتمله من كفاءات مختلفة في التنزيل ومسالك متنوعة في التطبيق. وهو مبدأ أمكننا العمل بمقتضياته بالنسبة للسيوييهية والتوليدية على حد سواء. فمقدمات النسق الصوري ومسلماته المؤسسة للعاملية السيوييهية مثلاً تمكن مضامينها المرنة من فصل هذا النسق عن التطبيقات المختلفة التي يحتملها في التنزيل ومن مباشرة تلك العاملية بالتعديل والإضافة بحسب ما يسمح به هامش المرونة في تلك المقدمات.

وفي هذا الإطار تبين - حسب النظام الذي اشتغلت به الآلة الاستدلالية في هذا البحث - أن النموذج العاملي التوليدي في تأويل من التأويلات التي يحتملها يتقدم في شكله العام ومفصله النمذجي/ التمثالي الداخلي وكأنه تطبيق موسع للنسق الصوري المؤسس للعاملية السيوييهية وذلك من حيث قيام هذا التطبيق في جزء كبير منه على استنفاد جملة عريضة من الامكانيات التحليلية والتأويلية التي يسمح بها هذا النسق وعلى الدفع بمقدمات ومبادئه الصورية العامة إلى أقصى ما تحتمل أن يلزم عنها من نتائج، ولا سيما فيما يتعلق بالعمل بمقدمة الفضاء العاملي ذي الأبعاد المتنوعة وبمبدأ وصول العمل بمقدمات المجال العاملي وضوابط الانقطاع والاتصال والحدود بين المجالات العاملية. ونود لفت الانتباه ههنا إلى حقيقة لا نل من تكرارها وهي أن الترادف بين مفردات اللغة النحوية السيوييهية واللغة النحوية التوليدية والذي سعيانا - جاهدنا - في هذا البحث إلى استقراء وجوهه كان ترادفاً في عموم نمط الاستجابة لاستفزاز الخيال العاملي وليس في خصوص ما يؤول إليه هذا النمط من صنوف التطبيق والاستنتاج في هذه اللغة النحوية أو تلك ولأجل ذلك لم نكن نسعى في الموازنات والمرادفات التي اقمناها بينهما إلى أن يكون إلى إن يكون الترادف تطابقاً كلياً وعاماً في الجزئيات والتفاصيل شكلاً ومضموناً بل إن الذي كنا نسعى إلى الإمساك به في المقام الأول هو مناطات الترادف الصوري العام. ونحن بذلك، حاولنا استكناه أسباب ذلك التشابه القوي الذي يشعر به من اشتغل مدة بأصول النظرية النحوية العربية القديمة ثم غادرها ليشغل بمبادئ النظرية النحوية التوليدية وهو تشابه يتراءى لنا في شكل تواردات وتداعيات يستدعي بعضها بعضاً كلما ازداد تأملنا في العلاقة بين النظريتين من حيث «الزوايا» التي ارتضاها كل منهما في استكشاف خبايا «النظام العاملي» الذي يمنح العبارة اللغوية نسيجها الفذ. ونحن في كل ذلك لم نسع إلى تقديم الدليل على أن النحوي التوليدي قد اقتبس من النحوي العربي وإن كان ذلك أمراً محتملاً يجوز أن يتخذ محور متابعة تاريخية مفصلة، ولكن الذي سعيانا إليه هو محاولة الاستدلال على

الفكرة الأساس التي قامت عليها هذه الأطروحة وهي أن «الخيال العاملي» تستفزه دائما نفس الذوات النظرية ونفس العلاقات الصورية ونفس الملاحظات وزوايا النظر ونفس المسلمات العامة وإن اختلفت صورة «النموذج النظري» المستمد من مراجع ذلك الخيال، في التفصيلات والاستنتاجات. وهذا الاستدلال إن صحت موارده فإنه يجوز أن ينضاف إلى مجموع الأدلة على افتراض «وحدة العقل النظري» ومحدوديته المتمثلة في كونه يتحرك ضمن مجال ضيق من «الثوابت» التي لازمته منذ عهود بعيدة وما زالت تتحكم فيه إلى الآن.

إن الآلة المسبار، التي بها استنطقنا مظاهر الترادف بين السيبريهية والتوليدية هي مقدمة «وحدة العقل النظري» وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المقدمة ملزمة للتوليديين لأنها من جملة ما تحتمله نظريتهم في اللغة من نتائج على المستوى الفلسفي والابستمولوجي. وذلك أن القول بقالبية التكوين العقلي يستوجب أن يكون «مبدأ الكلية» و«الوحدة» من مبادئه العامة وليس من مبادئ الملكة اللغوية فقط. وهكذا يجوز أن يقال إن محاور النظر الأساسية وزوايا التساؤل الكبرى واحدة في التوليدية والسيبريهية والفروق الظاهرة بينهما مرجعها خصوصيات «البيئة النظرية» التي ارتبط بها كل منهما.

عملنا في هذه الرسالة إذن بحث مفصل في مثال من أمثلة «وحدة العقل النظري» في مظهر من مظاهره الأساسية وهو «العقل النحوي» فالتوليدية إذا كانت قد قامت على مقدمة وحدة «العقل اللغوي» (= المعرفة اللغوية) بحيث أن اللغات الطبيعية على اختلافها وتنوعها يجب أن يتصور فيها أنها توظيفات مختلفة لنظام كلي واحد، فإنه لما كانت النظريات والنماذج النظرية «لغات» لا يفصلها عن اللغات الطبيعية إلا كونها اصطناعية لزم عن ذلك أن التوليدية يلزمها - على أوضاعها ومقاييسها المعرفية - تعميم نظرية وحدة «لعقل البشري» لتكون صالحة لمعالجة الاختلاف بين هذه اللغات النظرية الاصطناعية وذلك بارجاع هذا الاختلاف إلى الكيفية الخاصة التي يتم بها توظيف نسق «المبادئ العقلانية الكلية» بحسب خصوصيات ظروف «البيئة النظرية» (=النموذج العلمي المهيمن). العقل الانساني ينتج اللغات الطبيعية واللغات الاصطناعية⁽³⁾ على حد سواء. فإذا كان هذا العقل يعمل بطريقة واحدة في كل اللغات الطبيعية حسب فلسفة النحو التوليدي المعرفية فإنه يجب - في لازم هذا القول - أن يثبت لذلك العقل الحكم ذاته فيما يتعلق باللغات الاصطناعية بحيث ينبغي أن يقال إن العقل البشري في انتاجه للغات النظرية أي الاصطناعية يشتغل بطريقة واحدة ويوظف نسقا واحد من المبادئ الكلية في جميع تلك اللغات. فالسيبريهية والتوليدية مثلا لغتان اصطناعيتان والاختلاف بينهما يجب تناوله من نفس الزاوية التي تنوول بها الاختلاف بين اللغات الطبيعية في النحو التوليدي وفي هذه الحالة فإن

«الملكة اللغوية» في اللغات الطبيعية يجب أن يوازيها في اللغات النظرية «الملكة التصورية» و«البيئة اللغوية» التي تحدد الشكل الذي تتخذه تلك الملكة اللغوية في لغة من اللغات الخاصة يجب أن يوازيها في الشطر الآخر من المسألة «الأنموذج العلمي والفلسفي المهيمن». بحيث يصح أن يقول القائل إن اللغة النظرية تشتغل بواسطة ثوابت لا تتغير وهي من هذه الحيثية تمثل بالنسبة لآحادها نحوها الكلي. على حد المسألة في شطرها المتعلق باللغة الطبيعية في تصور التوليديين.

إن التوليديين انجروا بموجب مقدماتهم في عموم المسألة المعرفية إلى القول بوحدة العقل اللغوي وما ذكرناه في لازم القول بهذه الوحدة يجر إلى القول بوحدة العقل النظري فتعميم الفلسفة التوليدية القول بفطرية المعرفة البشرية ليشمل المعرفة اللغوية الطبيعية باعتبارها جزءاً من الأجزاء التي تدخل في تكوين المعرفة الأولى يلزم عنه تعميم آخر يحيط بالشق الآخر من المعرفة اللغوية هو المعرفة اللغوية النظرية الاصطناعية وفي هذا الخصوص تبدو المعالجة التوليدية للاختلاف بين اللغات الطبيعية يجعل هذا الاختلاف انعكاساً لخصوصيات «البيئة اللغوية» (= التجربة) صالحة لمعالجة الاختلاف بين اللغات النظرية. والمثال الذي عليه كان مدار عملنا في هذا البحث، في هذا الخصوص اللغتان النظريتان السيويهية والتوليدية.

في إطار هذه المقدمة الاستمولوجية بالذات اطلقنا القول بأن:

- «العاملية» أصل من الأصول الكلية للعقل النحوي أو مبدأ من مبادئ «النحو الكلي» المشترك لا بين اللغات الطبيعية ولكن بين اللغات النحوية الاصطناعية.
- وأن «النموذج النحوي» لا يمكنه أن يكون إلا عاملياً وأن «العاملية» نحو كلي بالنسبة للغات النحوية المستعملة في مجال النمذجة اللسانية، نحو كلي له مبادئه العامة الثابتة ووسائطه المتغيرة (= البرامترات) وكل نظرية نحوية توظف هذه البرامترات على نحو خاص يناسب بيئتها العقلانية.

■ قصة هذا البحث

إن لهذا البحث قصة بدأت أطوارها الأولى في الرسالة التي تقدمت بها لنيل دبلوم الدراسات العليا في الأدب في موضوع «الأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملة» وذلك بإشراف فضيلة الاستاذ المحترم الدكتور احمد العلوي، إذ من صلب موضوع تلك الرسالة انبثقت اسئلة هذا البحث وانفلقت اشكالاته. لاجرم إذن أن نأتي في هذه المقدمة على تلخيص لأهم ما جاء في هذه الرسالة حتى يتبين وجه الانبثاق المذكور وبالتالي أوجه الامتداد الأطروحي بين نص هذا البحث ونص تلك الرسالة. إن بين النصين جامعاً وفارقاً أما الجامع فهو البحث في «الكليات العاملة» وفي «الترادف العاملي» بين اللغات النظرية النحوية المختلفة. وأما الفارق فمضمار هذا الترادف والمجال

التطبيقي لتلك الكليات وهو الأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي في الرسالة الأولى وهو السيويهيية والتوليدية في هذا البحث الذي نحن بصده والفرق بين المضمارين فرق بين مترادف عاملي قائم بين لغات نظرية فرعية تنتمي إلى لغة نظرية أم واحدة، هي اللغة السيويهيية في الحالة الأولى وبين مترادف عاملي قائم بين لغتين نظريتين مختلفتين في الانتماء المذهبي والولاء النمذجي وهما اللغة النحوية السيويهيية واللغة النحوية التوليدية في الحالة الثانية وكأني بالرسالتين مرحلتان من برنامج تأويلي واحد.

بدأت المرحلة الأولى في رسالة «الأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملة» من ملاحظة عامة بأن الصورة العاملة للكلام العربي والتي يقدمها النحو السيويهي لا تجسد كل أبعاد الواقع النظري العاملي ولا تحقق كل الإمكانيات التأويلية التي يسمح بها هذا الواقع النظري بحركيته وغناه وتنوع مستوياته، ولأجل ذلك لم تكن المغامرة مغامرة تغيير جذري للتصور السيويهي للبنية العاملة ولكن كانت مغامرة فصل حاد بين النسق الصوري السيويهي أي الواقع النظري العاملي المجرد وبين ما تحقق في النحو السيويهي من إمكانيات هذا النسق الصوري من جهة وبين ما يحتمله هذا النسق من تطبيقات أخرى غير التطبيق النحوي المتحقق في العاملة العربية القديمة من جهة أخرى (نقصد التطبيقات الدلالية والمنطقية وغيرها مما يحتمله أبعاد « المكان العاملي » من تطبيقات غير نحوية)

إن الإضافة الأساسية التي دخلنا بها على العاملة السيويهيية في فصول الرسالة المذكورة هي أن المكان العاملي ليس له بعد وحيد هو البعد النحوي ولكنه متعدد الأبعاد ومن هذه الأبعاد البعد الصوتي والبعد الدلالي والبعد المنطقي غير أن إضافاتنا فيما يتعلق بهذه الأبعاد العاملة غير النحوية لم نعدا أجنبية عن النحو العربي وذلك لأنها اندرجت في سياق استيلاء النسق الصوري العاملي الذي اشتق منه سيويهي عامليته النحوية جملة مما يحتمله من نتائج ونظريات ومن بين ما يحتمله من هذه النظريات العاملة الصوتية والدلالية والمنطقية. وكل ما يحتمله نحو سيويهي ويدفع إليه فهو منه « وليس لسيويهي أن يرفضه⁽⁴⁾ »

4 - إضافاتنا بهذا المعنى لا تندرج في سياق الحديث عن الواقع بغير الواقع لأنها ليست حديثاً مباشراً عن الواقع اللغوي وإنما هي تعامل مع قول نظري قائم دفعنا بنسقه الصوري الذي يؤسسه إلى نهاياته التي يحتملها لا على جهة الاعتقاد بوجوب مطابقة تلك النهايات للواقع المصطنع له النسق الصوري المذكور ولكن على جهة الاعتقاد بوجوب مطابقة تلك النهايات لمنطق هذا النسق تعريفاته ومسلماته العاملة وأصوله التمكينية الأولى. والحكم على تلك النهايات بالصدق والكذب ينبغي أن يكون باعتبار هذه المطابقة وعدمها. وهذا معناه أن المقدمة التي انطلقنا منها هي العاملة في تأويل كونها علماً صورياً أما في تأويل كونها علماً تجريبياً فالحكم بالصدق والكذب ينبغي أن يكون باعتبار المطابقة للواقع اللغوي وعدم المطابقة والخطب في ذلك أعسر إذ قد بينا أن العاملة في هذا التأويل الأخير تواجهها عوائق متعددة متصلة بصعوبة قياس الأعراض الطبيعية الموازية التي تحدتها الكائنات النحوية والدلالية والمنطقية أما ⇐

إن البحث عن مواقع الترادف العملي الممكنة بين بنية الأبواب النحوية وبنية الأبواب الدلالية والمنطقية كان المسطرة التي ارتضيناها في الحديث باللغة العاملة عن الدلالي والمنطقي في النحو العربي. والترادف المذكور كنا نبحت عنه في مستويين اثنين:

أ - ألفاظ المعجم النظري لكل من الزمرتين من الأبواب وفي هذا السياق حاولنا توحيد الأصول الاستعارية لكل من المعجمين النظريين النحوي وغير النحوي بإرجاعها إلى أصل مجازي تصوري مشترك هو الاستعارة التمكينية العاملة (المؤسسة على مقدمات المكان والحركة واللفظ والمحل والمبني الثقيل والمغرب الخفيف إلخ...)

ب - طبيعة الانتظامات اللغوية وهاهنا اجتهدنا في تقليب وجوه الرأي والمفاحصة في البيانات التفصيلية لاستخراج الأشكال العاملة الدلالية والمنطقية الميزانية العامة والتي يجوز أن يفترض في تأويل من التأويلات الممكنة أن المتكلم يعيد إنتاجها بصور مختلفة في تلفيظه للمفردات والجمل.

لقد جعلنا رسالة «الأبواب الدلالية والمنطقية...» أبواباً أربعة:

1 - في الباب الأول حاولنا الإجابة عن جملة من الاسئلة الجامع بينها اتصالها جميعاً بالبرهنة على

أمرين:

أ - أولهما أن نظرية المكان العملي ذي الأبعاد الدلالية والمنطقية إلى جانب البعد النحوي ليست إسقاطاً أجنبياً على النحو السيويهي ولكنها من باب ما يحتمله النسق الصوري المؤسس للعاملية النحوية العربية القديمة من نتائج ومستلزمات.

≈ الكائنات الصوتية فقد رأينا أن الخطب فيها من هذه الجهة أهون إذ قد أمكن قياس الأصوات مقدارياً باعتبار ما تحدثه من أعراض طبيعية موازية هي «الموجات الصوتية أبعادها المكانية والزمانية»...

وقبل ذلك وبعد ينبغي أن يقال إن اضافتنا في هذا الخصوص تدرج في إطار الإضافات المتأخبة والتي هي نتاج للحوار المحلي العربي حول المسألة العاملة. والحاحنا على أن تكون إضافتنا جارية على هذا النحو راجع إلى منهج معرفي خاص ارتضيناه في مسألة العلاقة بين النظرية والواقع اللغوي وأصل هذا المنهج أن العلاقة بين النظرية والواقع علاقة مخالفة تامة أساسها أن «القول النظري مستقل» لأنه يقوم على مقدمة «جواز الحديث عن الواقع بغير الواقع» و «الواقع برتبة يظل مستقلاً وقاهراً» و «لأن الواقع لايجوز فيه إلا الحديث الواحد في الرتبة الواحدة» أي الحديث الذي يكون إخباراً واقفاً عند «موقع يرادف الواقع المنقول بالخبر» وأن سبيل الحديث عن الواقع إذ أريد له أن يكون إخباراً على الهيئة المذكورة أن يخبر عن المنزل بالمنزل. المنزل المخبر عنه رتب وأقاليم مختلفة وهو اللغة في المسألة اللغوية والمنزل المخبر به حدوثها المنزل في (أي ألفاظها الأخرى) لتكون وجهها الواصف لها. وما على اللغوي المخبر عن الواقع اللغوي المنزل إلا الستماع إلى ما تصف اللغة به نفسها من حدود وأعداد. وبين هنا أن الخريطة الواصفة والواقع الموصوف بينهما علاقة مثلية.

ب - والأمر الثاني أن هذا الضرب من التطوير للعاملية العربية في صورتها السيبريهية تكمن أهميته في أنه يستثمر مبدأ «الاستفادة من النموذج الفيزيائي» الذي قام عليه النحو السيبريهي. وهذا مبني على فكرة أساسية في هذا البحث وهي أنه إذا كانت العاملية السيبريهية قد قامت على مبدأ الاستفادة من النموذج الفيزيائي (الارسطي) فإن العاملية الجديدة التي يرجى لها أن تكون امتداداً للعاملية السيبريهية يستحسن من الناحية الاستمولوجية أن تكون امتداداً لها في مبدأ الاستفادة من النموذج الفيزيائي وهذا معناه أن تطوير العاملية يستوجب الاستفادة من التطورات التي أصابها النموذج الفيزيائي المعاصر. وهكذا برهنا على افتراض المكان العملي ذي الأبعاد المتعددة وعلى رجوع هذه الأبعاد إلى منطق واحد يفسرها جميعاً هو المنطق التمكيني وذلك انطلاقاً من مساطر التوحيد المجالي التي ارتضتها الفيزياء المعاصرة في تعاملها مع التراث الفيزيائي الكلاسيكي ومع الطبيعة. الفيزياء المعاصرة قامت في هذا الخصوص على أساس التوحيد التام لمستويات في الوجود المادي كانت تفصل بينها المسافات البعيدة في الفيزياء الكلاسيكية وعلى أساس التمييز بين الجسم والطاقة (أو المجال) وكان هذا التمييز أساساً للقول إن الطاقة (-المجال) هو الحقيقة الجوهرية للوجود المادي وأنه يمكن انطلاقاً من قوانين هذا الجوهر الطاقوي اشتقاق الأجسام المادية وخصائصها وصفاتها. وهذا مبني على أن المادة بأشكالها المختلفة ليست إلا صوراً مختلفة للطاقة وأن الطبيعة ليست إلا تجليات وكيفيات مختلفة في اختزال «الطاقة». ولما كان من مقدماتنا في هذا البحث - كما ألمحنا إلى ذلك قبل حين - أن تطوير العاملية السيبريهية يستوجب أن تكون العاملية الجديدة امتداداً للعاملية القديمة في مبدأ الاستفادة من النموذج الفيزيائي فقد استحسننا الاستفادة في هذا السياق من التمييز الفيزيائي السابق بين الجسم والطاقة وذلك بالقول إن الطبيعة اللغوية بمختلف تجلياتها ليست إلا صوراً مختلفة للطاقة أو للقوة العاملة وأن العاملية ثابت طاقوي في العبارة وأن هذا الثابت يظهر في أشكال مختلفة صوتية ونحوية ودلالية ومنطقية.

2 - إن مقدمة تعدد أبعاد المكان العملي جرتنا في الباب الثاني إلى الفصل في قلب النحو العملي بين مستويات مختلفة للمعمولية وكل مستوى تستأثر فيه العناصر بوسيلة لفظية خاصة للدلالة على الانتظام المعمولي. وفي هذا السياق ميزنا بين زمرة من الانساق سمينها «انساق الحالات» وتضم من بين ما تضمه «نسق الحالات الصيغية المنفصلة» (- الأبنية) و«نسق الحالات الالتصاقية» و«نسق الحالات الصيغية المتصلة» (- الأدوات) و«نسق الحالات الاعرابية» والحالات في كل نسق أعلام على « المعاني » أي أدلة» تنبئ عن الانتظام المعمولي في المحلات في مستويات مختلفة للمعمولية نحوية ودلالية ومنطقية. ...ولما كان من مقدماتنا أن العبارة العاملة للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي ينبغي أن تستمد عناصر منطقها وأسباب انسجامها من فضاءات المقدمة التمكينية باعتبارها المقدمة التي أسست

الاستعارة النظرية الأساسية في ها النحو فقد جاءت العبارة العاملة المقترحة في هذا البحث محكمة بمجملتها من السنن الترجمية والتأويلية ترتد في مجملها إلى مقدمة كبرى مبناهما أن تماسك العبارة العاملة يبقى في كل الأحوال رهينا بتعميم المقدمة التمكينية ومضاعفة قوتها الإجرائية ومرونتها التصورية لتكون صالحة لوصف العناصر في بعدي المكان العائلي المقترحين الدلالي والمنطقي، ولأجل ذلك قلنا إنه كان جائزاً مقوِّلة المعجم النحوي باعتبار التمكّن وعدمه لبناء العاملة النحوية فإن تجنيس العناصر الدلالية باعتبار التمكّن وعدمه (أي إجراء المعجم غير النحوي على مستلزم المقدمة التمكينية) ينبغي أن يكون مقدمة ضرورية في أي محاولة لـ «عملنة» المستوى الدلالي والمستوى المنطقي. وفي هذا السياق اتجهنا في الباب الثاني إلى إقامة البرهان على جواز هذا التجنيس. وهكذا بينا أن المفرد في العاملة الدلالية والمنطقية يرجع إلى أحد نظامين اثنين: النظام الصيغي (الدلالي) والنظام الإلصاقي (المنطقي)، والعناصر المفردة في النظام الأول إما أن تكون متمكنة في الجهات (= المحلات) الدلالية وبالتالي في الحالات الصيغية الدالة على الانتظام المعمولي الدلالي في تلك المحلات وإما أن تكون لا متمكنة. أما المتمكن المعرب هنا فهو «المشتق» وغير المتمكن «الجامد». وفي النظام الثاني تكون أيضاً متمكنة في الجهات المنطقية (= الشخص والعدد والجنس والتكثير والتعريف) أو لا متمكنة.

من سنن العبارة العاملة التي ارتضيها في هذا الباب أن المصير إلى ماله نظير في العاملة النحوية السبويهية أولى من المصير إلى ما ليس له نظير في هذه العاملة وذلك ليترد التمثيل اللساني على سمت واحد ووتيرة منسجمة في كل مستويات الدرس العائلي. وذلك مبني على أن إعادة قراءة النحو العربي واستثمار مقدماته ينبغي أن يكون معيار انسجامها أن تكون المستضمرات المستصرحة في هذا الاستثمار وتلك القراءة جارية على مستلزمات نفس المنطق الذي تحكم في التفاصيل الظاهرة. أي أن جودة القراءة المستصرحة ينبغي أن تقاس بمدى انسجام التفاصيل المستصرحة المزعوم كونها قائمة في حدود الاستضمار مع المنطق الذي أسس التفاصيل الصريحة لأن في ذلك حفاظاً على تماسك النص المقروء.

3 - وفي هذا السياق تتبعنا في الباب الثالث جملة مفيدة من الشائج البنيوية التي اتخذناها دليلاً على الترادف النظري بين التفاصيل العاملة النحوية الصريحة في النحو العربي وبين تفاصيل البيانات الدلالية والمنطقية الواقعة في هذا النحو في حدود الاستضمار. وقد انسجم استخلاص هذا الضرب من الشائج إلى حد بعيد مع الأصل التأويلي الذي ارتضيناه والذي ينص على أن المصير في الاستصراح إلى ما له نظير في العاملة النحوية أولى من المصير إلى ما لا نظير له. وفي إطار الشائج البنيوية المذكورة لاحظنا:

أ - أن «الاعراب والبناء» و «الجمود والاشتقاق» و «التعدي وال لزوم» و «العموم والخصوص» ثنائيات متآخية تستمد منطقها من فضاء واحد هو فضاء «الاستعارة التمكينية»: «الجمود» في الأسماء مثلاً بناء صيغي في العاملة الدلالية و «الاشتقاق» في الأفعال والصفات اعراب صيغي. وفي سياق تفسير هذه الملاحظة رأينا أن انبناء الأسماء لفظيا على حالة صيغية واحدة يترجم انبناءها في المعنى على الدلالة على المسمى مطلقاً من غير تقييد أي أنها لاتدل على خصوص مسمّى والخصوصية هنا المراد بها الكينونة نصّاً في معنى الفاعل أو المفعول بخلاف الصفات المعربة صيغيا لأنها تكون نصاً في احد هذين المعنيين أو في غيرهما وكذلك الأفعال معربة صيغيا لأن صيغتها تكون باعتبار ما بنيت له (= الفاعل أو ما لم يسم فاعله).

ب - وفي سياق بيان الوشائج البنيوية والعلاقات الاستلزامية بين أبعاد المكان العامل قدمنا الدليل على أن الخصائص التمكينية النحوية مشتقة من الخصائص التمكينية الدلالية والمنطقية. و انتهينا إلى النتيجة الآتية:

«إن ثنائية الجمود والاشتقاق في العاملة الدلالية المتحققة بملاسة المعمولات للحالات الصيغية هي المقابل البنيوي لثنائية البناء والإعراب في العاملة النحوية المتحققة بالحالات الاعرابية والجامع الشكلي بين الحالة الصيغية والحالة الإعرابية أنهما يتكونان من نفس الحدود الأخروية (=الحركات : أ إ إأ) والفارق بينهما اتصال هذه الحدود في الاولى وانفصالها في الثانية». وهذا معناه أن «الجمود» بناء صيغي و «الاشتقاق» اعراب صيغي و «الاعراب» اشتقاق نحوي و «البناء» جمود نحوي. وهذا التخريج مبني على أن العاملة المؤسسة تمكينا كي تكون بناء صوريا استنباطيا منسجما ومتسقاً ينبغي أن تكون النظريات والتطبيقات المختلفة لها مشتقة لازمة منطقيا عن التعاريف التمكينية والمسلمات العاملة الأولى التي منها أن التمكن حرية في تبوء الجهات المختلفة. وهكذا لما كان الاشتقاق قلباً في الجهات الصيغية وجب أن يوصف المشتق بالاعراب الصيغي والتمكن في الأمكنة الصيغية ولما كان الجمود لزوم حالة صيغية واحدة وجب أن يوصف الجامد بالبناء الصيغي وعدم التمكن في الأمكنة الدلالية. وهكذا وفي إطار البحث عن أوجه الشفافية الترادية بين مستويات الضبط والمعمولية المختلفة (النحوية والدلالية والمنطقية) استطعنا تكسير الفواصل النوعية التي فصلت في النحو العربي بين «الحركات الاعرابية» و «الصيغ المنفصلة (=الابنية)» و «الادوات» وذلك باعتبارها جميعاً واقعة في حدود «المجاري» التي تجري فيها المعمولات على اختلاف مستوياتها. (و «المجاري» هنا نستعملها بالمعنى السيويهي للعبارة. المستفاد من باب مجاري أو اخر الكلم من العربية من « الكتاب»). فالأدوات أعلام انتظام الجمل في المحلات التقييدية (النفي، الحصر، الاستفهام، إلخ...) والدور الذي تقوم به الصيغ

الصرفية في تعليق أسباب المادة المعجمية الفوضوية وتنظيمها هو نفس الدور الذي تقوم به الأدوات في تعليق أسباب الجملة بعضها ببعض على نحو مخصوص وتنظيم عناصرها تنظيمًا دلاليًا أو منطقيًا وهما في ذلك أي الأبنية والأدوات يشبهان ما تقوم به الحركات الاعرابية من ربط لأسباب المسافة النحوية والفرق بين الربطين أن الأول دلالي أو منطقي على اختلاف بين الربط المنفصل (في المفرد) والربط المتصل (في الجمل) والثاني نحوي.

ج - من أمثلة الوشائج البنيوية التي لاحظناها بين بنية الأبواب النحوية وبين بنية الأبواب الدلالية والمنطقية، التقابل البنيوي والتناظر الشكلي الواضح بين باب الممنوع من الصرف وباب ما يستوي فيه المذكر والمؤنث. الأول ممنوع من الصرف النحوي (= الجر والتنوين) والثاني ممنوع من الصرف المنطقي (= تاء التأنيث). إن الجامع بين الصيغ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث (مفعال كمفتاح ومعطار ومفعل كمبرد ومغشم.. إلخ) أنها شائعة في الاسمية والوصفية والجامع بين الأبواب التي تمنع من الصرف أنها صيغ للصفات أو الأفعال استعملت للاسمية (أي عكس ما وقع فيما استوى فيه المذكر والمؤنث) فكما أن هذه العملية الأخيرة أدت إلى المنع من الصرف النحوي وهو شياع في الجر والنصب (إذ ليس باب الممنوع من الصرف إلا بابا لما استوى فيه الجر والنصب) فكذلك فيما استوى فيه المذكر والمؤنث أدت إلى المنع من الصرف المنطقي وهو شياع في المذكر والمؤنث.

د - بين مما تقدم أن من السنن الكبرى التي اعتمدناها في العبارة العاملة للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي أن الأنساق المختلفة للإفضاء العاملي النحوية وغير النحوية يجب أن تكون - في نموذج عاملي يطمح إلى أن يكون له حظ من الجمالية التمثالية - مطردة من حيث بنيتها الداخلية وانتظام أطرافها وآفاقها على وتيرة شكلية متناغمة ومتسقة. وفي هذا السياق برهنا على:

• أن الأصول الميزانية والفروع التلفيفية تجري على مقتضى منهاج مطرد ومرار واحد في كل مستويات الضبط العاملي نحوية كانت أم دلالية أم منطقية. منفصلة كانت أم متصلة.

• وأن الآلة اللسانية السيوطية تنتج ابنية وصفية تفسيرية مترادفة في كل من الأبواب النحوية وغير النحوية، وإن كانت مقدمات القول النحوي السيوطي قائمة فيما يبدو على مبدأ طمس معالم الترادف بواسطة المخالفة الاصطلاحية بين الألفاظ الأساسية في كل من الزمرتين من الأبواب.

هـ - في الفصل الثاني من الباب الثالث راجعنا جملة من المفاهيم السيوطية لا على جهة التصحيح ولكن على جهة تعديلها لتناسب وتنسجم مع مقتضيات خريطة المكان العاملي ذي الأبعاد المتنوعة ويتعلق الأمر هنا بجملة من المفاهيم المتصلة بالكائن اللغوي المتصل (= الجملة) من هذه المفاهيم: «الجمال العاملي»، «الانقطاع والاتصال»، «الصلة والمجال» منظوراً إليها بمنظار العاملية العامة القائمة

على مبدأ الفصل بين مستويات مختلفة للمعمولية وللإفضاء العمالي. وفي هذا الصدد بينا أن العملية السيبرية هندسة عاملية حركية قائمة على تحرك النقط في الأشكال وأن المزية التي فاقت بها العملية العامة العملية السيبرية هي أن النقط فيها لا تتحرك في الأشكال النحوية فحسب بل في الأشكال الدلالية والمنطقية أيضا وبالتالي فإن عدم التمكن من الحصول على العناصر العليا في النظام المتنوع تزداد حدته في هندسة قائمة على تنوع الفضاءات التي تنتمي إليها الأشكال التي تتحرك فيها النقط باستمرار. وهذه مزية لانكاد نخل من تكرار القول إننا لانزعم أنها إضافة أجنبية على النحو السيبري بل هي مشتقة من الملاحظات السيبرية وتفرق أسبابها في تأويله المتأثرة عبر الأبواب.

المجال العمالي: إن العبارة ليست جسما متجانسا في هذا التصور بل هي جهات وطبقات مختلفة والمتغير في العبارة - لأجل ذلك - ليس أيضا جنسا واحداً ولكنه أجناس مختلفات في الحدود والهيئات والفرائز. والعاملية لكي تكون منسجمة مع خصوصيات كل تغير وكل طبقة وكل لحظة من اللحظات المنتجة للعبارة ينبغي أن تنطق من أن العبارة ليست كائنا يحدث دفعة واحدة وأن المعمولات على اختلاف طبقاتها لا تنظم بالنسبة إلى العوامل على اختلاف مستوياتها جملة واحدة بل ينبغي أن يتخيل أن النظام يتبدع في لحظات متفرقة وأن مستويات الفوضى لا تنظم جملة واحدة بل هناك مرحلية في انتاج النظام. هذا الموقف هو الذي يكمن وراء فكرة تنوع مستويات المعمولية في برنامج العاملية العامة.

إن العاملية السيبرية لا تتجاوز الإطار السطري الأفقي للعلاقات المجالية فكل عامل يجب أن يكون له مجال ينقطع عنده عمله تاركا لعامل آخر مجالا مستقلاً له في نفس الامتداد الأفقي السطري أما العاملية العامة فمقدماتها المتعلقة بتعدد مستويات المعمولية تجرّها إلى تجاوز الإطار السطري للعلاقات بين المجالات، إلى الإطار العمودي التعاقبي حيث تتخذ العلاقات بين المجالات المرحلية الاجرائية إطاراً للانتظام النمذجي، أي أن المجالات في هذا التصور تتعرض للعوامل في مراحل مختلفة باختلاف مستويات المعمولية والتغير. من مزايا هذا التصور أنه يوسع مفهوم المجال السيبري ليتجاوز الإطار السطري إلى الإطار العمودي وبهذا التجاوز ينال مفهوم المجال حظاً من المرونة الاستمولوجية تمكنه من امتصاص الفروق - التي تتبادر إلى الحس اللغوي - بين مظاهر التغير التي تصيب العبارة. (وباختصار هذا التصور قائم على الفصل بين سلط مؤسسات الضبط العمالي فهو نظام ديمقراطي للعاملية يتنافى ومبدأ المركزية الضبطية إذا شئنا الاستفادة من ألفاظ المعجم السياسي).

وهكذا واستجابة لمبدأ برنامج النحو العمالي المفصل والقائم على الوسائط وعلى تحديد المستويات العاملية (بتقليل عدد العوامل المستقلة وبارجاع بعضها إلى بعض وتنزيه كل ما له صفة

العامل عن الأعراض اللفظية... إلخ⁽⁵⁾، استجابة لهذا البرنامج أرجعنا العوامل الدلالية في مستوى الموازين المتصلة على اختلاف اصنافها ورتبها إلى ثلاثة ثوابت كبرى هي «الإسناد» و«التخصيص» و«التقييد». وهذه الثوابت الكبرى يتم تليظها بواسطة عدد من الصور والأشكال التي ليست إلا متغيرات جهمية وتصريفات تليظية لهذه الأنظمة الأساسية. إن إرجاع الموازين المتصلة إلى الأنساق الترتيبية الأساسية الثلاثة فيه مراجعة واضحة للتصنيف السيويهي الذي يرجع المسافات إلى تشكيلين أساسيين هما: الشكل الابتدائي والشكل الفاعلي الذين اعتبرناهما صورتين مختلفتين للنظام الاسنادي والاختلاف بينهما راجع إلى اختلاف «جهة الإسناد» في كل منهما وهي «التجدد» بالنسبة للإسناد الفعلي و«الثبوت» بالنسبة للإسناد الاسمي وهذا الاختلاف الجهمي هو من جنس الاختلاف بين جملة الحال وجملة التمييز مثلا وهو اختلاف في «جهة التخصيص» المتحققة في كل منهما. ومن جنس هذا الاختلاف أيضا الاختلاف بين جملة الحصر وجملة الاستفهام الذي هو اختلاف في جهة «التقييد» وكذا الاختلاف بين «ضرب» و«شهم» الذي هو اختلاف في جهة الحالة الصيفية «فعل» فهي جهة «الحدث» في الأول وجهة «الصفة غير المتجددة» (= الصفة المشبهة) في الثاني. ونظائر ذلك كثير. والمراد التنبيه إلى الإمكانات التأويلية الغنية التي تمنحنا إياها فكرة «الترادف العمالي» بين مستويات العبارة.

إن الإفضاء بالقيم الاسنادية والقيم التخصيصية والقيم التقييدية يقوم في مستوى العلاقات والمعاني العمالية - وهو يكون مصحوبا بإفضاء آخر بقيم أخرى تنزل من الإفضاء الأول منزلة التليظ للمعاني العمالية والفروق الجهمية بين قيم الإفضاء العمالي (الاسنادي والتخصيصي والتقييدي) - أقسام يختلف بعضها عن بعض باعتبار أنواع القيم التليظية التي تصاحب كل فرق جهي وهذه القيم التليظية منها ما هو مقولي ومنها ما هو تعيني (التنكير والتعريف) ومنها ما هو صيغي ومنها ما هو رتبي. وفي كل الأحوال لا تخرج القيمة التليظية الواحدة عن كونها حالة⁽⁶⁾ تنبئ عن «فرق» جهي مخصوص والمقصود بالفرق هنا معناه المستعمل عند النحاة في قولهم إن الاعراب يدخل الاسماء للفرق بين المعاني و«الحالة» قد تكون اعرابية نحوية كالرفع أو صيغية كاستفعل في استخراج أو تعيينية كالتعريف أو مقولية كالاسمية أو رتبية كالترديد إلخ...

لقد انطلقنا في بناء الأشكال العمالية الدلالية الأساسية من مقدمة ضرورة الفصل التام بين:

5 - راجع تفاصيل هذا البرنامج في "أية اللغة وكبرياء النظر" أحمد العلوي

• المستوى الميزاني مستوى الانساق الترتيبية التي تضم العلاقات والمعاني العاملة الدلالية والمنطقية والنحوية

• والمستوى التلفيظي الذي يضم «العناصر» ونسق «الحالات» التي تترجم تلك العلاقات والمعاني العاملة وتلفظها.

ومبنى هذا الفصل أن التنظيم في العاملة الدلالية والمنطقية يحصل في المستوى العامل لا في المستوى المقولي (أو غيره مما يتنزل من المعاني العاملة منزلة التلفيظ) سواء في ما يتعلق بالموازن المتصلة (-) الميزان الإسنادي والميزان التخصيصي والميزان التقييدي) أم فيما يتعلق بالموازن المنفصلة (-) الميزان الصيغي والميزان اللصاقي).

4 - أما الباب الرابع من الرسالة فقد انعقد من أجل تقديم إجابة ممكنة للسؤال المتصل بالعلاقة الاستلزامية القائمة بين النظام التمكيني في العاملة النحوية والتمكن المؤسس للنظام في العاملة الدلالية والمنطقية؟. وقد جربنا في هذا الخصوص جملة من الاجابات الجائزة وذلك في إطار العبارة العاملة للانتظامات الدلالية والمنطقية في بابي «التعدي وال لزوم» و «البناء لما لم يسم فاعله». لكن ما وجه مناسبة الحديث عن «التعدي وال لزوم» لما قبله؟. غاية الأمر أن وجه ترتيب هذا الباب في هذا المكان بالذات أن بينه وبين الفصل الثاني من الباب الثالث تناسباً واضحاً وانساجماً بينهما حيث أن هذا الفصل كان من مقدمات الكبرى أن أبواب المفاعيل يناسبها في العبارة العاملة للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي أن تُخرَج على كونها حركات تخصيصية تعرض لها الصيغ الإسنادية من نفس الجهة التي يتعرض منها المعمول النحوي للزيادة الاعرابية في العاملة النحوية ولما كانت الزيادات يناسبها في وجه من أوجه التأويل العامل لا أن تكون عَلمًا على الحلول في المحلات العاملة فقد جعلنا الزيادات التخصيصية المذكورة (-) المنصوبات الواقعة في حدود «التعدي» (عَلمًا على حلول الصيغ الإسنادية في المحلات التخصيصية وقد وجدنا في كلام لابن يعيش شارح المفصل عليه كان مبنى تعالينا في الباب الرابع قولاً في تعريف التعدي يناسب هذا التأويل وذلك قوله «فكل ما أنبأ لفظه عن الحلول في حيز غير الفاعل فهو متعد». وقد وجدنا أيضاً في الاصول الاستعارية للفظي التعدي وال لزوم وفي الامثولة الجسمية المؤسسة لهذه الاصول ما اسعفنا وما مكنتنا من ربطهما لفظي «الاعراب» و «البناء» المتصلين بالمقدمة التمكينية وقد لاحظنا أن هذا الربط ضروري - في عاملية جديدة تريد أن تكون امتداداً للعاملية في صورتها السيبريهية المؤسسة تمكينا - باعتبار أنه (أي الربط) يستمد اسباب تماسكه وانساجمه من كون النجدين معاً مشتقين من سماء الاستعارة التمكينية بكل نجومها ومجراتها وشعابها اقصد الامتدادات التصورية والخيوط التي تتألف منها الامثولة الجسمية المؤسسة لهذه الاستعارة.

إن الأمثلة التمكنية جامع استعاري وثابت تصوري وثنائيتا «الاعراب والبناء» و«اللزوم والبناء» صورتان مختلفتان لهذا الجامع الأول: صورة نحوية والثانية دلالية منطقية. فالتمكن النحوي تعد في الجهات الاعرابية وعدمه لزوم جهة اعرابية واحدة. وعليه فإن الاسم المبني لازم لا يتعدى ولا يتجاوز حيزا واحدا والاسم المعرب اسم متعد لأنه يتقلب بحرية في الجهات والاحياز الاعرابية. والفعل اللازم فعل مبني دلاليا على الحلول في حيز واحد لا يتجاوزه هو حيز الفاعل كما أن الفعل المتعدي فعل معرب دلاليا لأنه يتقلب في الأحياز (- محلات مجال التعدي).

خلاصة الأمر إذن أن الباب الرابع جاء بحثا في الترادف العاملي بين الثنائية النحوية «الاعراب والبناء» والثنائية الدلالية «التعدي واللزوم» باعتبار أن الأولى بحث في التمكن وعدم التمكن في الاحياز الاعرابية النحوية والثانية بحث في التمكن وعدم التمكن في الاحياز والمحلات الدلالية.



إن الغاية التي نلتمس المساع إلىها من هذا التقرير المختصر عن الموضوع الذي اشتغلنا به في رسالتنا الأولى هي بيان أن عملنا في هذه الرسالة الأولى وفي الرسالة الثانية اردنا لهما أن يكونا مرحلتين من برنامج تأويلي واحد. فقد اشتغلنا في المرحلة الأولى بالاستدلال على أن خيوط الشبكة الاعرابية في النحو العربي أو مستويات الدرس اللغوي في هذا النحو ليست إلا تنويعات اعرابية لجنس واحد هو النسق الصوري العاملي، وسنشتغل في المرحلة الثانية والتي يمثلها عملنا في هذا البحث بالاستدلال على أن النحو التوليدي في نموذج «العاملية والربط»⁷ ليس إلا شكلا من الأشكال النمذجية التي يحتملها

7 - نظرية العاملية والربط تطور طبيعي لمجموعة من الصيغ النمذجية التي تقلب فيها النحو التوليدي منذ نشأته، فهي بهذا المعنى تختزل تاريخا موصولاً من الجهد اللساني المتناثر. وهذه الصورة الاختزالية، بما هي الوريث النظري الجامع لمحاسن هذا النحو تالدها وطريفها، هي التي تشفع لنا في ما ارتضيانه من عدم الرجوع - إلا في ما كانت الحاجة إليه ماسة - إلى تاريخ التوليدية في صيغها الكلاسيكية القديمة لتتبع أصول التصور العاملي في هذه النظرية والذي لم يكن حينئذ صريحاً كما هو الشأن الآن. هذا وإن لفظ «الاختزال» الذي استعملناه في معرض هذه الملاحظة إنما نقصد به المعنى المتداول في الاستمولوجيا وفلسفة العلوم، أي المعنى الذي تتضافر في نسج مشهده العناصر الآتية:

- اختزال اللغة النظرية إلى أدنى حد ممكن من القضايا والمفاهيم اللازمة للوصف والتفسير.
 - التغيير في بنية الإطار النظري بالتوحيد الجدلي الذي به يتم حل التناقضات القائمة وتحويل الكامن فيها إلى فعلي.
 - حل التناقضات الكامنة في النظرية بتخطيطها جدليا إلى أطر نظرية أعمق وأرحب من سابقتها.
 - حل التناقض بين العنصرين المعنيين باللجوء إلى طرف آخر يمثل خلفية مشتركة بينهما ويشكل حلبة الصراع والتفاعل بينهما.
 - الحل الجدلي للتناقضات باعتماد مبدأ التوحيد من خلال التجاوز والتفريق لا من خلال الطمس والتوفيق. وذلك معناه:
- أ - تعويض النظر إلى الأجزاء والفروع القائمة في معزل عن بعضها البعض بالنظر إليها جميعا بوصفها كلا مترابطا. ⇐

هذا النسق الصوري بالذات. وللتنبية نقول إن الغرض الذي نلتمس الوصلة إليه هنا ليس بيان أن النحو التوليدي أو غيره من الأنحاء الجديدة تعيد - من حيث أصولها وثوابتها العاملة - إنتاج الآلة العاملة في صورتها العربية وإن كان ذلك ليس بالمستحيل الخارج عن طوق التصور ولكن بيان أن اللغات النظرية تسقط في بؤرة «الترادف» متعاونة كانت في قلب نموذج واحد (كالترادف العملي الذي بيناه في الرسالة الأولى بين اللغة النحوية واللغة الدلالية واللغة المنطقية في قلب النحو السيوبيهي) أم متتابعة تاريخياً كاللغة السيوبيهية واللغة التوليدية مثلاً.



سنشتغل إذن في هذا البحث بالترادف العملي بين السيوبيهية ونكتفي في هذا المدخل بالإشارة على وجه التلميح والإجمال إلى أمر لا نقصد من التلميح إليه إلا طرق الأذهان وليس غير أما التفصيل فسيأتي في حينه، وهو أن أول ترادف يلوح للناظر بين النموذجين العاملين السيوبيهي والتوليدي إقامتهما للنظر اللغوي على مقدمة تنوع مستويات التحليل أو تنوع اللغات النظرية⁽⁸⁾ بحيث يكون هذا التنوع منسجماً مع تنوع الجهات المؤسسة للعبارة فكل منهما يقيم بياناته على هذا التنوع وهذا دليل قيامهما معاً على مقدمة أخرى وهي أن العبارة ليست كائناً متجانساً. ففي النحو العربي هناك الإعراب المقولي والإعراب الموقعي العملي والإعراب الدلالي والإعراب المنطقي والإعراب الوجودي وهي نفس الأعراب التي يقوم عليها النحو التوليدي ومبلغ ما انتهى إليه نظري في هذه القضية من مجمل ما اشتغلت به في هذا البحث من مسائل النموذجين أنه ليس في النحو التوليدي مستوى تمثيلي (أو لغة اعرابية) لمرادف لهما في النحو العربي. أما الاختلاف الذي يفرض نفسه علينا كلما حاولنا استخلاص العلامات والقرائن التي يمكن الاعتماد عليها في رسم حدود واضحة وصريحة بين نمط اللغات التمثيلية المستعملة في التوليدية ونظيره المستعمل في السيوبيهية فمرجعه في المقام الأول إلى جملة أمور أبرزها الترتيب الذي تخضع له هذه اللغات في كل، وهذا الترتيب كما هو معلوم مرجعه في الغالب كونه

« ب - تعويض العناية بأوجه التماثل ونقاط الالتقاء إذا كانت تؤدي إلى طمس التناقضات القائمة بينها والتمحل في التوفيق الاصطناعي بينها، بالعناية بتسليط الضوء على التناقضات وبلورتها في أوضح صورها ثم الشروع في حل لها خارج مجالها الظاهر وذلك بما يضمن تخطي القائم وتجاوزه والنفوذ إلى مستويات أعمق وأشمل.

إن العلاقة بين سؤالي النظرية النحوية التوليدية وروادفها ينبغي أن تفهم في إطار هذه الحركة. ونشير بالمناسبة إلى أن صلاحية القول بالترادف النظري بين التوليدية والسيوبيهية - والذي مثل بالنسبة لهذا البحث محوره الأطروحي القد - مرشحة فيما يظهر لي لألا تنقطع بالتقادم الذي نتوقعه بالنظر إلى التغيرات السريعة التي تتعاقب على النحو التوليدي في إطار الحركة المشار إليها. والفضل في ذلك إن صح يجب أن يكون مرجعه أن معظم المباحث والقضايا التي استهدفناها بالمرادفة تنتمي إلى المستوى الأساسي للنظرية (أي إلى «أصولها المحورية» على لغة «هلمطن»)

مشتقاً من الشكل الذي تتخذه في كل من النموذجين العلاقات الاستلزامية بين المستويات التمثيلية. وغالباً ما يكون مضمون البيانات التفصيلية خاضعاً لهذا الشكل الصوري الهندسي الذي يصطنعه اللغوي لتنظيم الأعراب وهو أمر فيه نظر لأن البيانات ينبغي أن تكون خاضعة للعبارة لا للنظرية التمثيلية أو النسق الصوري التمثيلي كما يسمونه. يحمل القول إذن أن الترادف بين السيوييهية والتوليدية ثابت أولاً من جهة قيامهما معاً على مقدمة عدم تجانس العبارة وبالتالي ضرورة تنويع مستويات التحليل وغيوط «الإعراب» لتستجيب للتنوع في كيان العبارة وجوهرها وثابت ثانياً من جهة قيامهما معاً على مقدمة مساهمة تلك الإعرابات في ترجمة الأعراب الواقعي المتكلمي أي في إقامة الأعراب الكلي وهي في الحقيقة ليست إلا تأويل «لإعراب واقعي كلي لا يمكن الوصول إليه لأنه لا يمكن أن ينتقل الواقع إلى اللغة الواصفة ولكنها هي التي تنتقل إلى الواقع عن طريق التأويل»⁽⁹⁾. الأعراب المقولي أو العاملي أو الدلالي أو المنطقي... تأويل خاصة لذلك الأعراب الكلي وهي وإن اختلفت ظاهراً فإنها متعادلة من جهة كونها «تنتقل إلى واقع واحد لا يحصل في ذاته لأنه يفركلما اقترب منه» وهذا هو أصل «لعنة» الترادف التي تطارد كل نحو لاحق بالاضافة إلى الانحاء السابقة له " ولايتفاوت النحاة إلا في درجة اقترابهم من هذا الأعراب [الكلي الواقعي] ثم إنه لايلغونه"⁽¹⁰⁾ وبعبارة جامعة: نقول إن التعادل بين الأعراب المختلفة من جهة توجهها إلى واقع واحد لا يحصل في ذاته هو أصل الترادف الذي يقع بين الانحاء. فمهما عدد النحوي اللاحق في المستويات الاعرابية فإنه لا يخرج عن الإعرابات التي نوعها سابقه وهامش الاختلاف وإن وجد فهو ضيق على كل حال لا يتجاوز مسائل الترتيب النموذجي وشكل البيانات وسنن التمثيل. وأما إن لوحظ شيء من الاختلاف في مضمون البيانات فذلك راجع إلى أن هذا المضمون يجعله أصحابه تابعاً لمقتضيات الشكل وقواعد التمثيل المصطنعة.



إن الترادف بين الأنحاء لا يكاد يخرج في تصورنا عن الأنماط الآتية:

- الترادف في قلب النحو الواحد بين أعرابه ولغاته التمثيلية المختلفة كالترادف في النحو العربي بين لغة الأبواب النحوية ولغة الأبواب الدلالية ولغة الأبواب المنطقية في جريان انتظام مفرداتها جميعاً على مستلزم النسق الصوري العاملي
- الترادف بين الانحاء في التنوعات الاعرابية التي تعتمد على مستويات للدرس والتحليل.
- الترادف بين الأنحاء في صدورهم جميعاً عن نواة فلسفية تصورية واحدة تكون منزلة تلك الأنحاء منها أشبه ما تكون بمنزلة الصور التطبيقية المختلفة من نموذجها المثالي.

9 - «ظهور اللغة وعناوين الظهور» .

وإذا كنا في رسالتنا الأولى عن العبارة العاملة للابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي قد سعينا في أن يكون عملنا في العبارة العاملة جارياً على ما يتطلبه النمط الترادفي الأول فإننا في الموضوع الذي سنشتغل به في هذا البحث سنسعى في أن يكون عملنا فيه جارياً في العبارة العاملة على ما يتطلبه النمطان الترادفيان الثاني والثالث. النمط الأول يسمى في اللغة التوليدية «إسقاطاً» للمعلومات فالمعلومات في المستويات التمثيلية التركيبية والدلالية والمنطقية يجب أن تكون مسقطة من المعجم أي إسقاطاً للمعلومات الواردة في المداخل المعجمية. ويسمى في بعض التأويل المعاصرة المقترحة للنحو العربي علاقات ترجمة. فالبنية المقولية والبنية العاملة في التصور الحدي⁽¹¹⁾ ترجمة للبنية الحدية والبنية الحدية ترجمة للبنية العددية والزمنية والاعراب الربطي القائم على علاقات السيادة بين الروابط والاعراب المنطقي الواحد منهما ترجمة للآخر. خلاصة الأمر إذن أن: الاعرابيات يترجم بعضها بعضاً وهي جميعاً يراد لها أن تكون مساهمة في ترجمة الاعراب والواقعي الكلي إن هذه العلاقات الترجمة كما سنبين في حينه من أبرز مواقع الترادف بين النظر السيويهي والنظر التوليدي. وإذا كنا قد بينا في رسالتنا الأولى أن التنويعات الاعرابية في النحو العربي ليست إلا تنويعات لأصول واحدة هي الأصول العاملة وأنه يمكن تخريج جميع الاعرابيات غير النحوية (أي الدلالية والمنطقية) على مقتضى أصول اللغة النظرية العاملة وهو ما يعني إمكان إقامة جسور ترادف عاملي صريح بين خيوط الشبكة الاعرابية التي يتكون منها نسيج الصرح النحوي العربي السيويهي⁽¹²⁾ فإننا نطمح في هذه الرسالة الثانية إلى إقامة البرهان على جواز تعميم هذه الأطروحة لتكون صالحة لتفسير الترادف الذي نلاحظه بين الانحاء المختلفة في مضمون البيانات الوصفية والتفسيرية التفصيلية، وذلك بإرجاعه إلى التقاء هذه الانحاء (الصريح أو غير الصريح) على اختلاف طبائعها صورة ونمذجة ومنهجاً وتمثيلاً في جوهر البحث اللغوي الوحيد وهو «العاملية». وهذا معنى استشهادنا في أول هذا التقرير بالمقالة التي نصها: «ليست العاملة مذهباً في النحو هو المذهب العربي السيويهي بل هي النحو نفسه» و«أعمال النحاة لا تنخرج عن العاملة» وهذا معناه أن الانحاء المختلفة في هذا التصور الاستمولوجي الخاص ليست إلا تنويعات نمطية مذهبية للعاملية وأنه إن جاز وصف النحو العربي بالمذهب المتمكن في العاملة فإنه يجوز أيضاً وصف نحو شومسكي بالمذهب التوليدي التحويلي في العاملة ونحو هاليداي وديك ومن دار في فلكهما بالمذهب الوظيفي في العاملة وهلم جراً.

11 - تراجع اصول هذا التصور في «الظنون اللسانية والاسماء الفارغة» (د. أحمد العلوي)

12 - معنى هذا أن العقل النحوي العربي اشتغل بآلة نظرية واحدة في جميع مستويات الدرس اللغوي الصرفية والنحوية: الدلالية والتركيبية والمنطقية، وهي الآلة العاملة على اختلاف بين هذه المستويات في كيفية تشغيل هذه الآلة وتوقيت كل مرحلة من مراحل هذا التشغيل. وبنى هذا الكلام على مقدمة عامة أساسها أن «العاملية» في النحو العربي كانت العنصر الموحد الذي تلتقي عنده التناولات على اختلاف جهاتها وأصطلها وأعراضها.

المحور الأول: الترادف الفلسفي ﴿ديباجة فلسفية في ابستمولوجيا الترادف ونموذج «الجوامع المعرفية»﴾

- 1 - روافد الترادف بين السيبيوية والتوليدية.
- 2 - «وحدة العقائد الكلامية» بين اللغويات العربية القديمة واللغويات التوليدية

المحور الثاني: الترادف النحوي التفصيلي

- 1 - عاملية المقولات الظاهرة.
- 2 - عاملية المقولات المسترة.

المقدمة:

كل نحو ينطلق من طائفة من الأسئلة والاستفهامات وإنما يميز الانحاء بعضها عن بعض نوع الاسئلة التي تطرحها. وهذه الاسئلة الاختلاف في كيفية صياغتها وفي زوايا طرحها قد يوهم أحيانا بأن الاختلاف بينها جوهري إلا أن امعان النظر يكشف في الغالب عن الترادف أو عن لقاء المتساءلين التواردي على مواقع نظرية متشابهة في الاطار التصوري الذي ينتظم كلا منها: فالتوليدية في واجهتها الفلسفية امتازت عن غيرها من مذاهب النظر اللغوي بانطلاقها من جملة من الاسئلة الفلسفية حول "نظام المعرفة" الذي يفترض أن حيازة المتكلم له هي الاساس الذي يمكنه من التصرف في أوضاع هذه اللغة أو تلك إنتاجا وإدراكا وفهما وتأويلا... "نظام المعرفة" هذا يوجد حسب هذا التصور ممثلا في العقل في صورة تمثيلات ذهنية مجردة وفي الدماغ في صورة تركيب مادي معين. والسؤال سؤال عن تلك التمثيلات (= نظام المعرفة) ماهي، وكيف نشأت في العقل/الدماغ؟ وكيف تستعمل في الممارسة اللغوية إنتاجا وإدراكا..؟ وكذلك سؤال عن طبيعة التركيب المادي المذكور(= العمليات العضوية التي تمثل الاساس المادي للتمثيلات الذهنية المجردة).

هذا عن الاسئلة التوليدية في واجهتها الفلسفية أما في الواجهة النحوية التفصيلية فلم تخرج التوليدية في شكلها العام عن محور حصر الكيفيات الكلية التي تنتقل بها العبارة في اللغات الطبيعية المختلفة من حال الفوضى إلى حال النظام⁽¹⁾. إلا أن هذا الحصر لا يمثل بالنسبة للتوليدية هدفا في حد ذاته بل وسيلة يرحى لها أن تكون مطية إلى هدف آخر له صلة بالشق المادي التحريبي من الاسئلة الفلسفية المذكورة أي السؤال المتعلق بالعمليات العضوية التي تكون الاساس المادي لنظام المعرفة الممثل في العقل. ومعلوم أن السؤال عن حقائق التركيب المادي للأنواع العضوية سؤال مشترك بين مختلف المباحث العلمية المعاصرة التي نشأت التوليدية تسعى إلى حيازة موقع ضمنها تنال به صفة العلم التحريبي الحق.

وهذا يذكرنا بالكيفية التي ارتبط بها النحو السيويهي بالسؤال الذي مثل بالنسبة للمباحث العلمية التي كانت سائدة في عصره محور انشغالها. فالسؤال النحوي السيويهي من حيث تمحوره حول مسألة التغير جاء امتدادا للسؤال العام الذي هيمن على مباحث العلم الطبيعي في صورتها التي كانت

1 - إن الاهمية الخاصة التي حظي بها في النحو التوليدي مبدأ وصول العمل في تفاصيله التي ناقشناها عبر معظم مباحث هذه الرسالة، يجب أن يفهم في هذا الاطار .

عليها في عصر سيبويه لكن السؤال النوعي الذي انفصل به نحو سيبويه⁽²⁾ من حيث كونه نظرية في فزياء الجسم اللغوي عن غيره من "الانحاء الفزيائية" التي اشتغلت بالجسم الطبيعي فهو : حصر الكيفيات التي تنتقل بها العبارة من حال الفوضى إلى حال النظام.

إن الاشتغال بهذا الحصر يمثل حفا مشتركا بين الانظار النحوية مهما بلغت درجة اختلافها في الصورة النمذجية والشكل التنظيمي. وهذا الاشتراك يمثل في نظرنا مادة "الترادف العاملي" الاولى، اي مادة ذلك الترادف الخفي الملحوظ بشكل مطرد بين الانحاء⁽³⁾. إن الترادف العاملي بين السيبيوية والتوليدية في الصور المفصلة التي خضنا غمارها في هذه الرسالة، قام على هذا التصور. هذا وان السؤال التوليدي إذ تمحور حول حصر الكيفيات التي تنتقل بها العبارة من حال الفوضى إلى حال النظام وحصر الكيفيات الذهنية التي توازيها في العقل/الدماغ وجعل تحقيق الحصر الاول بما هو تعامل مع العناصر والخصائص في مستوى التجريد مطية ضرورية لتحقيق الحصر الثاني بما هو تعامل مع ما يوازي تلك العناصر والخصائص في مستوى التكوين المادي والتفاعل العضوي، فإن السؤال السيبيوي بقي مشدودا إلى الحصر الأول وجعله غايته القصوى المرجوة، ولو أنه جاوز ذلك إلى الحصر الثاني إذن لاشتدت عليه المذاهب الكلامية ولجعلته طرفا في الخصومات الفلسفية التي اشتغل بها المتكلمون. فليس سلامة الفكر النحوي من كل ذلك إلا دليلا صريحا على أن الدرس النحوي العربي وضع بينه وبين العقائد الكلامية مسافة نال بها احترام المتكلمين أجمعين. وقد عوض الفكر النحوي السيبيوي الارتباط الصريح بالعقائد الكلامية ومقتضياتها بأن جاء انغماسا تطبيقيا مباشرا وامتدادا لمباحث العلم الطبيعي - كما كانت سائدة في عصره - على درجة عالية من المرونة والانسجام.

2 - هذا الضرب في الانفصال ضروري إذ به ينال الدرس اللغوي استقلاله عن غيره من المباحث التي تشاطره نفس السؤال العام. فالنحو التوليدي شارك المباحث المادية التجريبية سؤالا حول حقيقة التركيب المادي ولكنه انفصل عن تلك المباحث عندما جعل الموضوع المستهدف بذلك السؤال نظام المعرفة الممثل في عقل/دماغ المتكلم.

3 - سنعود لاحقا إلى هذا المفهوم مفهوم "الترادف العاملي" بما يناسبه من التفصيل وحسبنا هنا أن نخيل القارئ إلى مقال ["الواقع اللغوي والترادف النظري" د. أحمد العلوي] الذي من جوامع ماجاء فيه في هذا الخصوص أن "المذاهب واللغات النظرية المعاصرة مترادفات عاملية لا تختلف إلا في المرجع التأسيسي الذي لا يخرج عن التخابر والطباع والجسم بالمعاني الفلسفية".

اللغويات العربية واللغويات التوليدية:

التوارد على "عقائد كلامية مترادفة"

إن المبدأ الذي قام عليه نظرنا، في ما بين اللغويات العربية واللغويات التوليدية مما لاحظناه ووقع في خط نظرنا من نقط اللقاء التواردي بينهما على عقائد كلامية مترادفة في المرجع التأسيسي متقاربة في المجال الاعتقادي، هو وجوب التمييز في كل مذهب من المذاهب اللغوية بين واجهتين اثنتين: واجهة البرنامج الكلامي (=الفلسفي) وواجهة النحو التفصيلي⁽⁴⁾. وهكذا وانطلاقاً من هذا المبدأ أقمنا بين اللغويات التوليدية واللغويات العربية في هذا الخصوص فرقاً هاماً، وهو أن الأولى اتخذت موقفاً صريحاً من البرنامج الفلسفي العام الذي منه تستمد عناصر تميزها الأطروحي عن غيرها من مذاهب النظر اللغوي وقد بلغ هذا الموقف التصريحي درجة من الإمعان والإحاح درجة لم تخف معها التوليدية كون "الدرس النحوي التطبيقي" ليس إلا امتداداً تفصيلياً لذلك البرنامج وليس غير. أما اللغويات العربية فقد جاءت على خلاف ذلك بحيث لا يمكننا التمييز في اللغويات السيبريهية بين مستوى البرنامج الفلسفي (=العقائد الكلامية) ومستوى الدرس النحوي الذي ينزل من البرنامج المذكور منزلة التطبيق التفصيلي لمقتضيات هذا البرنامج.

غاية الأمر أن منزلة النحو التفصيلي في اللغويات التوليدية من البرنامج الفلسفي العام الذي ينتظمه، يجب أن تفهم في ضوء ما قلناه آنفاً من أن هذا النحو ليس مقصوداً لذاته ولكنه مرجع استدلاي أي أنه إطار ينتظم الأدلة المفصلة على صحة أو خطأ الإجابات المقترحة في المستوى الذي يتسع فقط للاستئلة الفلسفية وللعقائد الكلامية.

بناء على هذا الفرق الذي أقمناه بين السيبريهية والتوليدية تبين لنا أن استقرار مواقع الترادف في مستوى العقائد الكلامية والاصول الفلسفية يجب أن يكون بين اللغويات التوليدية واللغويات العربية النظرية (= لغويات الفلاسفة والمتكلمين) وليس بينها وبين اللغويات العربية في شكلها النحوي التفصيلي (= أي اللغويات النحوية السيبريهية) وذلك لأن هذه الأخيرة لم تجعل نظريتها مستنبطة من أصول كلامية صريحة ولم تبعاً البتة بما تحتمله هذه النظرية من نتائج على المستوى الكلامي.

بين أننا نجعل للغويات التوليدية، في ضوء تقدم، شبهتين اثنتين: شبهها باللغويات العربية في صورتها الفلسفية النظرية وشبهها آخر باللغويات العربية في صورتها النحوية التفصيلية. الشبه الأول شبه في

4 - راجع تفاصيل هذا المبدأ الاستمولوجي في قراءة تاريخ الافكار والنظريات في الفصل المعنون "بعلم الكلام وعلم

اللغة العام" من كتاب "الطبيعة والتمثال".

محتوى العقائد الكلامية الأساسية وفي نوع الاسئلة الفلسفية أما الشبه الثاني فيمثل ما نسميه بالتزادف في نمط الاستجابة لاستفزازات الخيال العاملي.

وبما أن مباحث وفصول هذه الأطروحة جاءت نظرا مفصلا في هذا التزادف الأخير فإن هذا القسم الذي نحن بصددته والذي نريده ان يكون بمثابة التوطئة والتمهيد أو بمثابة الديباجة الفلسفية نريده أن يكون نظرا موجزا - في شكل اشارات مجملة وتنبهات عامة - في بعض أوجه التزادف الأول الذي قلنا ان مناطه العقائد الكلامية الفلسفية.

بناء على هذا فإن هذه الرسالة جاءت من حيث شكلها التنظيمي العام منقسمة باعتبار محورين اثنين:

- محور النظر في التزادف بين اللغويات التوليدية واللغويات العربية القديمة في المجال الاعتقادي الفلسفي وفي المرجع التأسيسي الكلامي. وقد بنينا هذا المحور على الاجمال ما أمكننا ذلك، اذ جعلنا منزلته من المحور الذي يليه منزلة التوطئة والتمهيد باعتبار منزلة الصلة والتكلمة باعتبار آخر، ليس غير.

- ومحور ثان بنيناه على التفصيل " الممل " وقد سعينا فيه، مستعينين بمختلف ما توافر لدينا من أدوات للتحليل الاستمولوجي، إلى الاحاطة الاستقرائية الشاملة - ما أمكننا ذلك - بمعظم مظاهر التزادف بين السيوبيهية والتوليدية في مستوى الشكل العام الذي انتظم البيانات النحوية التفصيلية وفي المنطق التصوري الذي تحكم في الاستعارة النظرية الأساس التي قام عليها ذلك الشكل في كل منهما. والاشارة هنا كما هو بين إلى ما ترجمناه قبل حين بعبارة " التزادف في نمط الاستجابة لاستفزازات الخيال العاملي القائم على مبدأ العلاقات التأثيرية الضبطية التنظيمية ".

هناك قرينة تنظيمية أساسية أخرى نرى أنه من المناسب جدا ان يستعين بها القارئ في تجواله بين شعاب هذه الرسالة وهي ان كلا من هذين المحورين تمحورت تفاصيلهما في اتجاهين اثنين:

• فالمحور الأول لم تخرج مسائله عن أمرين أساسيين:

أ - النظر في ما أمكن أن نعتبره، انطلاقا من الاسئلة التي مثلت بالنسبة للتوليدية اطارها الفلسفي العام، روافد كبرى تمد التزادف بين السيوبيهية والتوليدية بالمادة الاولى.

ب - النظر في كبرى القضايا التي مثلت بالنسبة للعقائد الكلامية التوليدية روافدها الفلسفية الأساسية وفي خضم ذلك نقطع الاستعراض المحايد للقضايا المذكورة باشارات عامة وتنبهات مجملة الى أشباه تلك القضايا ونظائرها في اللغويات العربية القديمة في صورتها النظرية كما هي مبسطة في الادبيات الفلسفية والكلامية الأصولية.

• أما المحور الثاني اي الذي دارت رحي المفاحصة فيه حول الترادف بين السيويهيية والتوليدية في الجانب النحوي التفصيلي فلم يخرج في عمومته عن النظر في "مبدأ وصول العمل" وفي "ضوابط الانقطاع والاتصال في المجالات العاملة" وتطبيقاتها بالنسبة للمقولات في انقسامها الاساس باعتبار "الظهور" و "الاستتار" وهذا الانقسام - كما استدللنا على ذلك بتفصيل - قد آلت اليه كل من النظريتين النحويتين العربية والتوليدية بطرق متشابهة ومن حيثيات متقاربة الى أقصى الحدود. وهكذا فقد انقسمت مباحث هذا المحور الثاني والتي استهدف عملنا فيها، استقراء وتعليقا، معظم ما أمكن ان يقع في خط نظرنا من نقط اللقاء التواردي بين النظريتين على "أبجدية الاستعارة العاملة" وعلى مداخل المعجم التأثيري الضبطي التنظيمي، انقسمت تلك المباحث الى قسمين كبيرين وذلك باعتبار الانقسام الاساس الذي ذكرنا قبل حين ان المقولات قد خضعت له في كل من النظريتين من حيثيات مترادفة:

- قسم في عاملية المقولات الظاهرة

- وقسم في عاملية المقولات المسترة.

المحور الاول : «التزادف الفلسفي»

(ديباجة فلسفية في : ابستمولوجيا

التزادف ونموذج «الجوامع المعرفية»)

1• - روافد التزادف بين السيويهيّة والتوليدية.

2• - "وحدة العقائد الكلامية" بين اللغويات التوليدية واللغويات العربية القديمة.

روافد الترادف بين السيبيوية والتوليدية

1 - ارتباط الدرس النحوي في اللغويات العربية القديمة واللغويات التوليدية بأسئلة المشروع الفلسفي السائد، واستمداده الاستمولوجي من أعراف وتقاليد النموذج الطبيعي المهيمن عن طريق إقامة الترادف بين الموضوعات الطبيعية والموضوعات اللغوية وقياس هذه على تلك في كيفية تناول.

2 - من الترادف بين اللغات الطبيعية الى وحدة المعرفة النظرية (او من وحدة المعرفة اللغوية الى وحدة المعرفة النظرية).

3 - الظاهرة اللغوية بين اسئلة "الجسم" واسئلة "المعرفة" والترادف بين التوليدية والسيبيوية في مستوى "النواة التصورية الصلبة" (=المبادئ والاشكال العامة في السيبيوية والتوليدية: درجة تجردها الصوري عن المتغيرات التليفية وجدل "التوظيف الجسمي" والتوظيف المعرفي).

4 - الاسئلة الديكارتية: نظرية تشابه العقول ومسألة الجبر والاختيار.

5 - المسافة التي تفصل "الخصائص المجردة" عن موازياتها في «الوجود المادي»: بين السيبيوية والتوليدية.

فهمهما على النحو المناسب إلا بتحديد المكان الذي اتخذته الدرس اللغوي التوليدي لنفسه ضمن السياق الإستمولوجي العام الذي نشأ في رحابه. إن هذا السياق كما يصرح بذلك مؤسس التوليدية نفسه⁽⁷⁾ يمتاز بمظهرين اثنين بارزين طبعا تاريخ الفكر الغربي بطابعهما الخاص بحيث لا يمكننا في معزل عنهما ان نفهم ابعاد الدرس اللغوي التوليدي على النحو الملائم وهما:

أ - اصول الفلسفة الغربية واسئلتها التقليدية.

ب - والنزوع العام الذي شهدته مباحث "العلم المادي" الحديث نحو تناول الاسئلة والمشاكل القديمة في ضوء مستجدات المعرفة الفيزيائية والبيولوجية⁽⁸⁾.

النماذج مفقودة، فلا يمكننا والحالة هذه أن نتخذ مبدأ "الربط التاريخي" القائم على تأثر اللاحق بالسابق أصلا تفسيرا، في هذا الشأن. أما المبدأ الذي نرى أنه يمثل مرجعا قويا ومناسبا لتفسير هذه الأحوال وأحوال أخرى كذلك فهو مبدأ "الكليات المعرفية" وثوابت العقل النظري" والذي مبناه أن التشابهات التي تلحظ بين النظريات المترامنة أو المتعاقبة مرجعها أن "العقل النظري" يشغل بطريقة واحدة وهو في ذلك محكوم بثوابت وكليات تصورية مشتركة تتغير النظريات في الصورة وفي المحتوى ولا تتغير هي. (ان نظرنا في مكونات ومظاهر الترادف بين السيوييهية والتوليدية في هذه الرسالة قام على توظيف لهذا المبدأ على نطاق واسع).

لقد بدأت كلامي في هذا الهامش عن "الأرسطية" وذكرت ان وصف هذه الأخيرة بكونها مثلث بالنسبة للسيوييهية حدا معرفيا فيه الكثير من التجوز والقصد متوجه هنا نحو التنبيه الى ان وصف "الارسطية" نستعمله هنا - وفي كل المواطن التي لجأنا فيها إليه من هذه الرسالة - لاعلى انه وصف تاريخي اي وصف لمرحلة معينة من مراحل العقل النظري ولكنه وصف لقيمة استمولوجية مجردة بحيث يجوز مثلا لمن شاء ان يصف الوسائل المعرفية التي استعملها البابليون في دراساتهم الطبيعية (الفلكية والنباتية) كالزيادة والعلة والقياس والتأثير بكونها وسائل ارسطية. ونحن نعلم أن البابلية كانت قبل الارسطية. فالارسطية في هذا الاستعمال وصف لنوع من أنواع النظر العقلي وليس لمرحلة من مراحلها، إنها تمثل حسا نظريا مشتركا بين افراد العشيرة "العلمية" البابلية واليونانية والعربية. وعلى هذا النحو ذاته وبالمناظر نفسه اجرينا عبر مباحث هذه الرسالة العلاقة بين السيوييهية والتوليدية.

7 - انظر :

- Chomsky , N. - (1966). *Cartesian linguistics*.
- (1968). *Language and mind*.
- (1975b) *Reflections on language*.
- (1980b) *Rules and Representations*.
- (1986a) *Knowledge of Language, its Nature, Origin, and use*.
- (1988a) *Language and problems of Knowledge*

8 - إن البحث عن مواقع الترادف وموارده بين نظرية قديمة وأخرى حديثة يستوجب أولا وقبل كل شيء وضع كل منها في السياق الإستمولوجي العام الذي نشأت بين رحابه اذ بذلك تسهل مهمة استنطاق واستقراء مواقع الترادف سواء في مستوى الاسئلة ام في مستوى الاجوبة.

ان الامتياز الذي تمنحه للمستقري هذه الطريقة في التناول بالنظر الى الطريقة الاخرى التي لاتعترف بقيمة السياق المذكور وتنصب من ثم مباشرة على النظر في جزئيات وتفاصيل كل من النظريتين يكمن في ان السياق المعرفي العام =

ان الموضوع الذي مثل الانشغال الاساس بالنسبة للدرس الفلسفي الغربي ومحور اسئلته التقليدية هو "فهم طبيعة الانسان الاساسية"، ولما كان العنصر الجوهرى الذي يدخل في تكوين هذه الطبيعة البشرية الأساسية هو العنصر اللغوي فقد حظيت "الظاهرة اللغوية" بأهمية خاصة في محاولات الفكر الغربى فهم الطبيعة المذكورة. ان الافتراض التوليدي بان "اللغة" من حيث كونها خاصية مميزة للنوع البشرى ومقصورة على افرادة لا يناسبها ان تعتبر الا كونها من قبيل ما يمثل بالنسبة لهؤلاء الافراد رصيدهم الخلقى (= البيولوجى) المشترك، هذا الافتراض لا يمكن فهمه في ابعاده الحقيقية الا اذا وضعناه في السياق الذي يناسبه ضمن "المشروع العلمى" الذي نشأ في رحابه وهو المشروع العلمى الغربى التقليدى الذي لم يكن يقيم الحدود التى اصطنعت اليوم بين "العلم" و"الفلسفة" فعبارتنا "العلوم الطبيعية" و"الفلسفة الطبيعية" كانت تعنيان شيئا واحدا بالنسبة لديكارت مثلا وديفيد هيوم وغيرهما من اسماء الفلسفة الغربية التقليدية:

أ - فاعمال ديكارت الفلسفية والتي اشتغل فيها بما يمكن ان نعتبره "ابستمولوجيا العقل النظرى والفكر العلمى" (= الاطار التصورى الذى يجب ان تنضبط به الممارسة النظرية، حدود العقل النظرى الخ...) لا يمكن فصلها البتة عن أعماله العلمية والتي كانت انغماسا عمليا في ممارسة الفكر العلمى والتأمل النظرى.

ب - كما ان مشروع ديفيد هيوم الفلسفى والذى كانت غايته استقراء مكونات "الطبيعة البشرية" ومبادئ العقل النظرى (= المبادئ التى تتحكم في الجزء المعرفى من الطبيعة المذكورة) ارتبط

= الذى ينتمى إليه أنموذج "علمى" معين يمثل النواة التى تتضمن الخصائص الوراثية (الموروثة عن الماضى أو الناتجة عن التراكم المعرفى...) التى حتى بعد حدوث تحول حاد في زوايا النظر وفي محاور التساؤل النظرى تبقى المرجع الذى يمنح الجسم المعرفى الناتج عن هذا التحول مميزاته الاساسية.

هذا التصور من مزايه فيما يبدو لي انه يقدم تفسيراً لا بأس به لأمر كثيرة:
- منها قوة التشابه - الشكلى على الاقل - التى تستفز المشتغل بمحصر العلاقات التى يمكن أن تقوم بين نظريات قديمة وأخرى حديثة ليس بينها روابط تاريخية صريحة ومباشرة.

- ومنها ما لاحظته الابستمولوجى «هلطن» 1974 في رسالته عن الأصول المحورية للفكر العلمى من أن:
"العلم لا يقتحمه محور جديد إلا في حالات نادرة" وأن "الغالب على المحاور انها ضمنية وليست صريحة" وأن "عددا قليلا من العناصر المحورية كاف لتتبع تاريخ النظريات والافكار العلمية" وأن "أهم العناصر المحورية التى عرفها العقل النظرى منذ القدم بقيت سلطتها نافذة على المؤسسة النظرية. من هذه العناصر المحورية:

محور الثبوت والتحول ومحور الانفصال والاتصال ومحور التدرج الهرمى والوحدة التجانسية الخ.....".
غاية الأمر ان "السياق المعرفى" العام المذكور في اول كلامنا من هذا الهامش يمثل بالنظر الى ما تقدم الواجحة المناسبة التى من خلالها يمكن استخلاص "جوامع" الترادف أو التباين بين نظرية قديمة وأخرى حديثة.

ابستمولوجيا - باعتراف هيوم نفسه - بالأنموذج العلمي الذي كان سائدا في عصره وهو الانموذج البيكوني.

ج - من جهة اخرى، ماشتهر في تاريخ الفكر الغربي بنظرية النحو الفلسفي او النحو العام انما ظهر في الفترة التي تميزت بالتواصل ابستمولوجي المشار اليه آنفا بين الدرس الفلسفي والدرس العلمي (- بين الفلسفة الطبيعية والعلوم الطبيعية) . فإن كان الدرس الفلسفي قد انشغل في المقام الأول بصياغة المبادئ العامة الذي ينضبط بها العقل البشري في ممارسته للفكر وانتاجه للمعرفة اي بالظاهرة الفكرية من زاوية كونها جزءا جوهريا في طبيعة الانسان الاساسية فإن الدرس اللغوي الذي نشأ بموازاة هذا الدرس الفلسفي انشغل بإشكال بينه وبين الإشكال الفلسفي تناسب واضح وهو "المبادئ العامة الثابتة" المرتبطة بالظاهرة اللغوية اي المبادئ التي تدخل في تكوين الطبيعة اللغوية البشرية المشتركة⁽⁹⁾.

إن هذا الترابط الذي شهدته في ظل تقاليد الفكر الغربي "الظاهرة اللغوية" و"الظاهرة الفكرية - المعرفية" وهو الترابط الذي تمثل في جعل "المبادئ العامة المشتركة" مناطا للتساؤل والمفاحصة والنظر سواء بالنسبة للفكر ام بالنسبة للغة، مثل بالنسبة للدرس اللغوي المعاصر، في صورته التوليدية على الأقل، أصلا تصوريا للمنحى الذي يجب ان يتخذه النظر في المسألة اللغوية ولنمط الاسئلة التي "يجب" ان ينشغل بها اللغوي وهي أسئلة كما راينا قديمة قدم النظر في الاشكالية المعرفية وبذلك تكون التوليدية قد ضمنت لنفسها موطئ قدم ثابت ومتجذر في تاريخ المسألة الفلسفية الغربية.

ان أصل هذا الترابط عند التوليديين، افتراضهم ان "اللغة" تمثل جزءا من "النظام المعرفي الكلي" الذي يدخل في تكوين طبيعة الانسان الاساسية اي النظام الذي مثل محور انشغال الدرس الفلسفي منذ سقراط وافلاطون وارسطو ومحور تساؤلاته. وهكذا فإن الصيغة التي اتخذتها هذه التساؤلات في الدرس اللغوي التوليدي تأسست على الملاحظة الاساسية الاتية:

المتكلم بهذا اللسان او بذاك، بحوزته "نظام من المعرفة" ممثل في "عقله" في صورة نظام ذهني مجرد وممثل باللزوم في "دماغه" في صورة نسق عضوي محدد خلقيًا وخاضع لسنن التركيب المادي (=البيولوجي): ولئن كان البحث في الوجه الاول من المشكل يمضي قدما نحو آفاق واسعة لا تعترضه عوائق حقيقية وذلك بسبب من الطابع التجريدي لهذا الوجه والذي لا يتوقف التعامل معه على

9 - انظر تفاصيل هذا التناسب كما كان يفهمه لغويو القرن الثامن عشر في:

Arnauld et Nicole "la logique de port royal"

التجريب المادي على الدماغ البشري فإن البحث في الوجه الثاني متروك للمستقبل والعوائق دونه ذات طابع اخلاقي مصدرها ان التجريب المادي على النوع البشري داخل في قبيل المحرمات⁽¹⁰⁾.

ان الاسئلة التوليدية التي تأسست على هذه الملاحظة تمحورت حول "نظام المعرفة" المذكور: ماهو؟ وكيف يتكون في العقل - الدماغ وكيف يكتسب؟ وكيف يستعمل؟ وماهي العمليات العضوية التي تتفاعل في الدماغ والتي تمثل الاطار المادي للعمليات الثلاث: التمثل الذهني والاكتساب والاستعمال.

الجديد في هذه الاسئلة صيغتها فقط اما في حقيقة الأمر فهي تنتمي الى الفلسفة الكلاسيكية: اذ بعضها افلاطوني⁽¹¹⁾ (=السؤال الثاني: كيف نستطيع معرفة اشياء كثيرة على رَغْم من محدودية تجاربنا) وبعضها ديكارتي⁽¹²⁾ (=السؤال الثالث: السؤال عن المظهر الابداعي في الاستعمال اللغوي) وبعضها اشتغل به نخبة القرنين السابع عشر والثامن عشر (السؤال الاول ونظرية النحو الفلسفي العام).

* * *

ان ربط الدرس اللغوي المعاصر في صورته التوليدية بأصوله في تقاليد الفلسفة الغربية في هذا التصور⁽¹³⁾ نعهده من وجهة نظر برنامجنا التاويلي في هذه الاطروحة منهاجا حسنا في التعامل الاستمولوجي مع النظريات خصوصا انه ينسجم من حيث التصور العام للكيفية التي تتغير بها النظريات مع برنامج معاصر في التعامل مع الدرس النحوي العربي القديم في صورته السيوبيهية والذي اتخذناه طرفا في الموازنة الترادفية التي مثلت محور انشغالنا في هذه الرسالة.

والاشارة هنا الى اعمال الأستاذ د. احمد العلوي وجملة من الدراسات الجامعية التي اشرف عليها في مسائل "العاملية العربية والنحو السيوبيهي". هذا البرنامج قام على ان الفهم الصحيح لهذا النحو ولقضاياه الاساسية ينبغي ان يمر عبر ربط هذا النحو بالمشروع العلمي القديم الذي نشأ في رحابه وبالاسئلة الفلسفية الكبرى التي انشغل بها هذا المشروع.

10 - انظر شومسكي 1966-1988a

11 - انظر شومسكي 1986a

12 - انظر شومسكي 1966.

13 - راجع تفاصيل هذا التصور في الاسانيد المذكورة في الهوامش الثلاثة السابقة انظر على وجه الخصوص كتاب "اللسانيات الديكارتية" و "المعرفة اللغوية: طبيعتها مصدرها واستعمالها" و "اللغة ومشكلات المعرفة".

"سيبويه كان يتصور النحو على طريقته الخاصة وكان يهدف الى ان يكون عمله مساهمة في المشروع العلمي القديم فكأنه كان يريد ان يقدم للناس برهانا على صحة التوجهات العلمية في عصره. المشروع العلمي القديم هو مشروع يبحث في التغير، مشروع ينظر الى العالم باعتباره ظواهر متغيرة يجب تفسيرها (...) لقد استعمل النحاة العرب مفاهيم فزيائية نجد لها نظائر واشباها في الفلسفة الطبيعية القديمة كمفهوم التغير ومفهوم التمكن، ومفهوم الخفة والثقل ومفهوم المحل والتأثير الخ....

لقد استفاد النحو العربي من شكل النموذج الطبيعي كما استفادت اللغويات المعاصرة من شكل النموذج "العلمي" السائد اليوم (...) ان شكل القول النحوي السيبويهي جاء مشبها لشكل القول الطبيعي ولكن محتوى القول الطبيعي لا يجب ان يشبه بالضرورة محتوى القول النحوي لأن الاول اشتغل بفزياء الجسم الطبيعي والثاني اشتغل بفزياء الجسم اللغوي غاية الأمر ان الكليات المعرفية واحدة في الطبيعيات القديمة والنحويات السيبويهية"⁽¹⁴⁾.

14 - أ - العلوي "جلسات التكوين فوج 86 - 88"

راجع تفاصيل أخرى عن هذه المسألة والاسانيد المتصلة بها في الباب الاول من رسالتنا عن "العبارة العاملة للابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي" وهي الرسالة التي تدرج ضمن الدراسات الجامعية المشار اليها اعلاه.

هناك أمر يجب لفت الانتباه اليه في هذا الهامش وهو ان ما فعله شومسكي في رسالته عن "اللغويات الديكارتية" وفي مقالاته عن "اللغة ومشكلات المعرفة" في ربطه للمشروع التوليدي في البحث اللغوي بجملة من الاصول والاستئلة الضاربة بجذورها في تقاليد الفكر الغربي في صوره المختلفة الارسطية والافلاطونية والديكارتية الخ... وان كان يشبه ما فعله أ - العلوي بالدرس النحوي السيبويهي في اعماله عن العالمية العربية القديمة وذلك بربطه للاستئلة الكبرى التي انشغل بها الدرس النحوي المذكور بالمشروع العلمي القديم الذي نشأ هذا الدرس في رحابه وتحت ضغط اسئلته الفلسفية حول "الجسم" و "قوانين التغير" وغير ذلك من مباحث "العرض الانطولوجي" التي انشغل بها "العلم القديم" الا ان بين ما فعله هذا وذاك كل بالدرس اللغوي الذي اتخذ موضوعا للنظر الاستمولوجي فرقا وجب التنبيه اليه، وهو ان الاول جعل ارتباط التوليدي بتقاليد الفكر الغربي وباصول الفلسفة التقليدية قائما على التاثر الواعي والانفعال الصريح بالاستئلة الكبرى المتراكمة عبر تاريخ هذه الفلسفة اما الثاني فإنه يربط السيبويهية بالارسطية وبالمشروع العلمي القديم ربطا ابستمولوجيا من نوع آخر منفتح على حدود معرفية هي المشار اليها في هامش سابق باسم "ثوابت وكليات العقل النظري".

هذه الحدود من معانيها ان التشابه او الترادف بين نظريتين ليس معناه بالضرورة استعارة اللاحق من السابق اسئلته ومقدماته وان الانسب ان يعتبر من نتائج الثوابت والكليات والمقولات العقلانية العامة التي لا يملك العقل النظري الاشتغال خارج نطاقها (راجع تفاصيل هذا التصور في كتاب "الطبيعة والتمثال" وفي مقال "الواقع اللغوي والترادف النظري").

هناك أمر آخر نرى انه من الانسب إضافته الى ما تقدم وهو ان بين السييوية والتوليدية تناسباً قوياً يستحق الانتباه اليه وهو اللجوء الى قياس الموضوع اللغوي على الموضوعات التي يشتغل بها "المشروع العلمي السائد" الذي قلنا عنه انه يمثل بالنسبة لكل منهما خلفيته الفلسفية وإطاره المرجعي في تحديد زوايا التناول والتساؤل والمفاحصة، وذلك بغية كسر طوق الغربة والتميز الحاد عن الظاهرة اللغوية (والمعرفية عموماً) في خصوصياتها التي تفرض على الباحث تحديات قهرية من نوع خاص، تحديات "أخلاقية" تحد من حريته في التحريب المادي على العقل الانساني⁽¹⁵⁾ لمعرفة ما يجري بداخله من تفاعلات عضوية أثناء الممارسة اللغوية اكتساباً وإنتاجاً وتأويلاً وفهماً...:

أ - وهكذا فقد قيست الظاهرة اللغوية في السييوية على "الجسم الطبيعي" الذي كان محور الفزياء الارسطية بماهي بحث في قوانين التغير والحركة.

ب - وقيست على "المعرفة" (=الظاهرة الفكرية) عند نحا القرنين 17 و 18 في أوربا من خلال نظرية "النحو الفلسفي العام" وذلك في مرحلة كانت فيها "المعرفة" محور "العلم" الطبيعي (=الفلسفي).

ج - أما المشروع التوليدي فقد سجل جمعا متفردا بين القياسين معا:

- وقياس اللغة على "المعرفة" (=الفكر - العقل) في زوايا التساؤل وذلك باعتبار اللغة جزءاً من

نظام شامل للمعرفة يشمل اللغة وغيرها من الانظمة المعرفية.

- وقياس "اللغة" على "الجسم المادي" في كيفية التناول وفي طبيعة الاستدلال وفي كيفية بناء

الافتراضات والادعاءات والتفسيرات.

≡ ونضيف هنا امراً وهو ان هذا التصور للعلاقة التي تقوم بين نظرية سابقة وأخرى لاحقة من مزاياه انه يجنب الناظر في تاريخ النظريات مناهات التوثيق التاريخي الذي تعز ادواته ووسائله كما ذكرنا في هامش سابق ولاسيما في الاحوال التي تكون فيها ادلة التناسب - في العلاقة بين نظريتين او مشروعين علميين - مفقودة بين البعدين الجغرافي والتاريخي كما هو الشأن مثلاً في العلاقة بين الفكر البابلي القديم والفكر النحوي العربي.

15 - راجع تفسيراً آخر لهذه التحديات القهرية في فصل "تأملات في سوسيولوجيا المعرفة" من كتاب "الطبيعة والتمثيل". وهو تفسير قائم على انه لا عضو في العلوم الانسانية يمكن ان تقاس به النظرية لأن هذه الاخيرة هي العضو المذكور "ان كاهن الانسانيات يصنع العضو اذ لا يجد العضو وذلك صحيح فالنظرية في العلوم الانسانية عضو يصنعه الكاهن "يفسر" او "يصف" به سلوك الانسان ولا يخفى على حكيم ان كاهن الانسان يعني وإن أنكر ذلك انه يغتصب وظيفة العضو المنكر في مقدماته فاذا أنكر قيام عضو ينتج العبارات او غفل عنه عجزاً عن الاحاطة به فإن عمله هو صناعة الاعضاء العاملة وعليه تكون النظريات في المجال الانساني اعضاء يصنعها الكاهن صنعا " [د.احمد العلوي "الطبيعة والتمثيل"].

"الانساق المعرفية" في هذا التصور - واللغة واحد منها - عضو يجب اكتشافه ومعرفة قوانينه البيولوجية أي المبادئ المادية التي تمثل أصلا مشتركا بين أفرع النوع البشري الذي يمتاز عن غيره من الأنواع بخصائصه لهذه الانساق المعرفية دون هذه الأخيرة.

*

*

*

ان ارتباط النظر في الظاهرة اللغوية بالمشروع الفلسفي العلمي السائد واستجابته في هذا الارتباط للضغوط التي تمارسها استئلته وتقاليده وأعرافه على المنحى الذي يتخذه النظر في الموضوعات الفلسفية والموضوعات العلمية المادية، نعتبره وفقا لما تقدم رافدا كبيرا من روافد الترادف النظري بين السيويهيية والتوليدية، الترادف الذي مثل بالنسبة لهذه الأطروحة محور ما انطوت عليه من استقراءات وتعاليق مفصلة.

هذا الرافد يليه من حيث الأهمية رافد آخر وهو توجيه النظر نحو اختراق التنوع والتعدد والاجزاء والفروع والاحكام الخاصة لاستخلاص معاملات الوحدة والتجانس والثبات والكمالات والاصول المشتركة والمبادئ العامة. فالقياسان السيويهي والتوليدي⁽¹⁶⁾، واللذان انبثقا على اساس الترادف بين "الظاهرة اللغوية" والظواهر التي انشغل بها الفلاسفة وعلماء الطبيعة وعلى اساس ان هذا الترادف يستوجب توحيد شكل التناول وزوايا النظر، الغاية منهما واحدة على اختلاف في الشكل والمنحى وهي استقراء واستكشاف رصيد المبادئ والقوانين التي تمثل الأصل المشترك بين ما ينطبع في ادراكنا صورا مختلفة وأنواعا متباينة (-مجاورة مظاهر التعدد والتنوع واستخلاص مكونات الوحدة والتجانس) فالجسم اللغوي في السيويهيية جاء خاضعا لنفس القوانين التي حكمت الجسم الطبيعي في الفزياء الارسطية كما ان التوليدية جاء نظرها في الظاهرة اللغوية مرادفا للبحث الفلسفي في المسألة المعرفية وذلك من حيث ان البحث فيهما معا بحث في مكونات الطبيعة الجوهرية التي تمثل أصلا مشتركا بين افراد النوع البشري بصرف النظر عن المتغيرات العرضية، وبحث في المبادئ التي تنضبط بها هذه الطبيعة. هذه المبادئ التي توجه اللغة البشرية والعقل الانساني في عملياته الفكرية ، لا يمكن ان تكون الا كلية مادامت جزءا من الطبيعة البشرية الجوهرية المشتركة بين افراد النوع الانساني .

هذا ويمكن صياغة القياس التوليدي القائم بصفة ضمنية في الفلسفة النحوية التي انبت عليه كما يلي:
- الانساق المعرفية حظ مشترك بين افراد النوع البشري اي جزء من الطبيعة الجوهرية لهذا النوع.
- الملكة اللغوية نظام من هذه الانظمة المعرفية.

16 - اللغة عوملت في القياس السيويهي معاملة الجسم الخاضع لقوانين التغير في الفزياء الارسطية وفي القياس التوليدي عوملت معاملتين: معاملة "المعرفة" في الافلاطونية والديكارتية ومعاملة "العضو" المادي في المباحث التجريبية المعاصرة.

- اذن مبادئ هذه الملكة يجب ان تصاغ بحيث تترجم مكانتها من النوع الذي من خصائصها فيه انها عامة فيه مقصورة عليه. اي يجب ان تكون كلية. اما مظاهر الاختلاف والتغير والتنوع فيجب ان تحمل محمل الاعراض المتغيرة التي تتوارد على جوهر واحد ثابت لا يتغير ولا يتبدل. خلاصة القول اذن ان الترادف بين السبويهية والتوليدية والذي وقفنا على مناطاته الاساسية في هذه الاطروحة يتغذى برافدين كبيرين:

أ - الالتزام باسئلة المشروع الفلسفي والطبيعي الذي نشأ كل منهما بين رحابه وذلك عن طريق اقامة الترادف بين الموضوعات الطبيعية والموضوعات اللغوية وقياس هذه على تلك في كيفية تناولها.

ب - وحدة الهدف: وهو استخلاص الوحدة الثابتة وراء مظاهر التنوع وتحليلات التباين.

من الترادف بين اللغات الطبيعية الى الترادف بين اللغات النظرية⁽¹⁷⁾

ان السؤال عن طبيعة "نظام المعرفة" الذي في حيازة العقل البشري وعن الكيفية التي بها يتكون وينمو هذا "النظام" وعن الكيفية التي بها يستعمل - ادراكا ونتاجا - في مختلف صور "الممارسة المعرفية" وعن العمليات العضوية التي تدخل في تكوين الاساس المادي للنظام المذكور، هي الاسئلة الفلسفية الاساسية التي اشتغل بها فلاسفة النحو التوليدي. وما يميز هذه الاسئلة هو انها اسئلة قديمة مثلت محورا للمعاناة الفلسفية البشرية حول مسألة "المعرفة" منذ القدم. وفي هذا السياق يجب ان ننتبه الى امر هام وهو ان الاسئلة المذكورة كانت البداية فيها والتي - حسب الشائع في تاريخ الفكر والفلسفة - دشنها سقراط في جملة من محاوراته على راسها محاوره مينون⁽¹⁸⁾ بداية معرفية لا لغوية اي ان السؤال الفلسفي السقراطي في هذه المحاوره كان سؤالاً حول "المعرفة الرياضية"⁽¹⁹⁾ وكيف تمت للمملوك حيازتها رغم محدودية تجربته مع هذه المعرفة اذ ان اول تجربة للمملوك المذكور مع هذه المعرفة هي الاسئلة التي وجهها اليه سقراط. المملوك في هذه المحاوره اكتشف اذن صدق البرهان الرياضي دون سابق علم بطبيعة هذا البرهان او تمرين عليه.

ان البداية السقراطية في تناول الاسئلة الفلسفية الثلاثة المذكورة آنفاً كانت اذن بداية معرفية صرف اذ كان محورها المعرفة الرياضية ولم تجاوزها الى المعرفة اللغوية، اما توسيع مجال هذه الاسئلة لتشمل هذه المعرفة الاخيرة فأقدم ما وصلنا بشأنه هو جدل "المتكلمين" الشهير في مسائل الواضع

17 - او (من وحدة المعرفة اللغوية الى وحدة المعرفة النظرية).

the mono - 18

19 - مبادئ وبراهين الحساب.

والتكلم والقدرة على الكلام والكلام النفسي الخ...⁽²⁰⁾ وحدث مانعوه عن التوسيع المذكور هو جدل "التوليديين" المعاصرين حول هذه المشكلة، ويحتل الديكارتيون ونحاة القرنين السابع عشر والثامن عشر (=فلاسفة النحو الفلسفي العام) مرحلة وسيطة في تاريخ هذا التوسيع الذي انبنى فيما يبدو على مبدأ توحيد زوايا التساؤل بالنسبة لكل أوجه "المعرفة" بصرف النظر عن كونها رياضية نظرية أو لغوية طبيعية. الاسئلة الفلسفية التقليدية التي مثلت بالنسبة للفكر الغربي اطاره المرجعي صالحة اذن - حسب التوسع الذي شهدته مجالها - لمعالجة "المعرفة النظرية" و "المعرفة اللغوية" على حد سواء. والقول بفطرية "المعرفة" وبوجود مبادئ فكرية عامة تحكم العقل البشري يجب تعميمه ليشمل جميع أوجه المعرفة البشرية لغوية وغير لغوية هذا هو الاستدلال الموجود - في هذا الخصوص - بصفة ضمنية في كلام التوليديين⁽²¹⁾ حول هذه القضايا.

وهكذا فإن القول بفطرية المعرفة اللغوية في نظرية النحو الكلي التوليدي والذي يلزم عنه ان اللغات الطبيعية بينها ترادف في مستوى المبادئ العامة التي تمثل نسيج تلك المعرفة، يجب ان يوازيه افتراض آخر بان اللغات النظرية بينها ترادف من نفس النمط مرجعه اشتراك منتجي هذه اللغات في ملكة واحدة هي ملكة المعالجة النظرية فالملكة التي عولجت بها القضايا النظرية عند القدماء هي نفسها الملكة التي يستخدمها المعاصرون والفرق فرق في شكل التوظيف ودرجته وبجمله... وغير ذلك من "الوسائط" (=البرامترات).

وبعبارة أخرى: اذا كان التشابه بين اللغات البشرية أصله اشتراك هذه اللغات في رصيد من المبادئ والقوانين العامة فإن التشابه بين النظريات يجب ان يكون أصله جاريا على المتوال ذاتها مادامت الممارسة اللغوية والممارسة النظرية تنتميان الى مكون واحد من مكونات "طبيعية الانسان الاساسية" وهو مكون "المعرفة" والقول بوجود مبادئ مشتركة وموحدة (=نحو كلي) بالنسبة للاولى يستوجب القول بوجود مثل تلك المبادئ بالنسبة للثانية.

غاية الأمر ان العلاقة بين اللغات والعلاقة بين النظريات ينبغي معالجتهما على نحو واحد في هذا التصور مادام «اللغو» و«النظر» وجهين لملكاة واحدة هي المعرفة.

20 - راجع د. احمد العلوي في كتاب "الطبيعة والتمثال" انظر على وجه الخصوص الفصل الاول من الباب الثاني الذي تضمن دراسة مفصلة حول الترادف النظري بين علم الكلام القديم في صورتيه المعتزلية والاشعرية وبين علم اللغة العام الحديث في صورتيه البنيوية والتوليدية، (في مسائل القدرة والاقدار الالهي والكلام النفسي الخ...).

21 - انظر شومسكي 1966 - 1986a - 1988.

شومسكي اشار الى هذا التشابه بين المسألة اللغوية والمسألة النظرية في مناسبات عديدة⁽²²⁾ الا انه لم يجاوز ذلك الى استخلاص المبادئ التي يفترض فيها انها تمثل الأصل المشترك بين النظريات (=اللغات والعقول النظرية). ان التشابه بين النظريات تحب معاملته في هذا التصور معاملة التشابه بين اللغات الطبيعية في نظرية النحو الكلي. ولئن كان شومسكي لم يجشم نفسه عناء الخوض الابستمولوجي في هذا الشأن رغم ان ذلك من لوازم نظريته فإن هناك نماذج ابستمولوجية معاصرة اشغلت بإشكال العلاقة بين النظريات من حيثة التشابه المذكور نكتفي بالإشارة الى اثنين منها هما:

- نموذج "الكليات المعرفية"⁽²³⁾.

- نموذج "الأصول المحورية"⁽²⁴⁾.

الجامع بين هذين النموذجين تركيزهما على أن معامل التغير والاختلاف في تاريخ النظريات ضعيف جدا وهما في اقرارهما بهذا المبدأ يختلفان عن نماذج ابستمولوجية اخرى تتعامل مع العقل النظري على اساس انه يمثل "خطوات تقدمية في خط ذي نهاية" كنموذج الابستمولوجيا التكوينية "لبياجي" مثلا⁽²⁵⁾

- فمن مشهور مواقف النموذج الثاني في هذا الشأن ان مستوى التجربة والوسائل الاستكشافية شهد تقدما هائلا لكن العناصر المحورية الاساسية بقي عددها ثابتا ماعدا في حالات نادرة وان عددا قليلا من هذه العناصر كاف لمتابعة تاريخ العلم في محطاته الاساسية. وفي النموذج الاول، نجد في سياق استقراء شامل لمقدمات القول النظري⁽²⁶⁾ (=اللغة الاصطناعية) وهي مقدمات تقع من هذه الأخيرة موقع الكليات المعرفية، حديثا عن واحدة من هذه المقدمات وهي مقدمة "جواز الخطأ" جاء فيه "واما مقدمة جواز الخطأ فهي قيام اللغة الاصطناعية النظرية على جواز الحديث عن الواقع بغير الواقع وأصل ذلك الجواز أن الواقع المدروس ان لم يتحدث عنه الا بواقع لم يجز فيه الا حديث واحد في الرتبة الواحدة.... فإن جاز الحديث عن الواقع بغير الواقع تعدد الحديث وقام على قول بجواز الوصول الى الواقع بواسطة الاخطاء المتنافية المتراكمة وبين ان باب الاخطاء لاحد له فيجوز اذن قيام لغات

22 - انظر مثلا كتابه عن «القواعد والتمثيلات» (ص 198) حيث تكررت المقارنة بين «القدرة اللغوية» والقدرات الاخرى النظرية كالقدرة الرياضية والهندسية مرات عديدة.

23 - تراجع فلسفة هذا النموذج في: - "الطبيعة والتمثال" [أحمد العلوي]

- "الواقع اللغوي والتزادف النظري". [أحمد العلوي]

24 - تراجع فلسفة هذا النموذج في كتاب "هلطن" المشار اليه آنفا في هامش سابق "الفكر العلمي وأصوله المحورية".

25 - راجع مبادئ جملة من هذه النماذج في "نظريات العلم" لآلان شالمرز.

26 - انظر "الواقع اللغوي والتزادف النظري".

اصطناعية مخطئة بغير حصر ولكن اللغة الاصطناعية النظرية تسر نفيا لهذا الاطلاق وتقوم على مقدمة انحصار الأخطاء ولهذا فإن تاريخ اللغات النظرية يمثل عند النظر خطوات تقدمية في خط ذي نهاية، أما الآخرون الذي يؤمنون بقيام برزخ بين دار الاخطاء ودار الواقع فإن تاريخ اللغات النظرية عندهم يشبه مَفَاة لا يدري رأسها من دبرها".

* * *

لقد اتخذنا في رسالتنا هاته، من هذا التصور للعلاقة بين اللغات النظرية خلفية ابستمولوجية في التعامل مع السيبريهية والتوليدية وذلك معناه بلغة اخرى اننا حولنا قضية "الترادف" و"التشابه" من موضوع للتأمل اللغوي ومن كونه خاصية تمتاز بها المستويات والابعاد والجهات التي تدخل في تكوين الظاهرة اللغوية الى زاوية للتعامل مع أشكال ونماذج هذا التأمل في حد ذاته (=النظريات اللغوية). ونشير هنا الى أن اي موازنة او مقارنة بين نظريتين هذا شأنها لا ينتظر منها ان تنصب على الجزئيات والأحكام والفروع التي تنتمي إلى كل من النظريتين فتستخلص منطادات الترادف بينها في المحتويات التفصيلية بل ينتظر منها ان توجه صوبا نحو مواقع الترادف الذي مناطه زوايا التساؤل وطرق التناول وادوات المفاحصة النظرية والمعالجة الاستدلالية ولا يخفى على حكيم هنا ما لأطروحة "الكليات المعرفية" من اهمية بالنسبة لبرنامج في تخريج صور الترادف بين السيبريهية والتوليدية كهذا الذي نفذنا جزءا منه في هذه الرسالة.

المبادئ والأشكال العامة في السيوية والتوليدية:

درجة تجردها الصوري عن المتغيرات التلفظية.

وجدل " التوظيف الجسمي " و " التوظيف المعرفي ".

إن الإجابة التي اقترحها افلاطون لسؤال سقراط حول معرفة المملوك بصدق البراهين الرياضية دون سابق علم ولا تدريب يمكن تلخيصها في أن المعرفة المذكورة كانت موجودة في عقل مسؤول سقراط وإن ما فعله هذا الأخير هو أنه أخرجها بواسطة الاسئلة من حيز القوة الى حيز الفعل ومن حيز النسيان الى حيز الوعي وقد صاغ «لاينز» الإجابة الافلاطونية بعد تنقيتها من فكرة " الوجود السابق " صياغة أخرى تتناسب مع برنامج المشهور في التوفيق بين " عقلانية " افلاطون وديكارت " وتجريبية " لوك⁽²⁷⁾. أما شومسكي ففي سياق بحثه عن المكان الطبيعي الذي يمكن أن يناسب مذهبه في النظر اللغوي ضمن تقاليد الفكر الغربي وضمن السياق العام الذي ينتظم هذه التقاليد والذي يمثل المشروع الفلسفي الغربي في أصوله الكلاسيكية القديمة السقراطية والافلاطونية، فقد افترض أن الإجابة الافلاطونية صحيحة وأن التصور العام لطبيعة البحث كما تستوجبها خصوصية هذه الإجابة يبدو قويا، ثم لم يكلف نفسه بعدئذ إلا عناء إعادة صياغة هذا الاقتراح وتفسيره وفقا لمقتضيات ومستجدات اللغة النظرية السائدة. هذه الصياغة التوليدية للمقترح الأفلاطوني وللتعديل الذي أدخله عليه "لاينز" - و"كنط" كذلك - نصت على أن:

"القول بأن جملة من مظاهر معرفتنا خصائص فطرية لا يمكن أن يفهم [في إطار الحس العلمي المشترك السائد اليوم] إلا على أنه معادل للقول بأن هذه الخصائص تمثل جزءا من تكويننا البيولوجي العام المحدد بالوراثة أي أن، تلك الخصائص تمثل جانبا من جوانب الطبيعة الجوهرية المشتركة بين أفراد النوع البشري والتي تستوجب من جملة ما تستوجهه أن تكون من فصيلة الكائنات التي تنموها أرجل واذرع بدلا من أجنحة"⁽²⁸⁾.

* * *

27 - الإشارة هنا الى موقفه الشهير في التوفيق بين ديكارت ولوك فالمعرفة حسب هذا الموقف كما هو معلوم لا يمكن تفسيرها أبدا باعتبار التجربة فقط كما زعم لوك، ولكن باعتبارها حقائق ضرورية كلية Vérités nécessaires et universelles والتجربة يقتصر دورها على كشف هذه الحقيقة. وبلغه أخرى الحقائق الأولية الضرورية موجودة في عقولنا بالفطرة وبالقوة ولكن لا نستطيع اكتشافها إلا بواسطة التجربة. فالتجربة بهذا المعنى أداة تنكشف بها الحقائق الفطرية وليس بها تتكون.

28 - شومسكي 1988.

ان الافتراض الاساس الذي مثل بالنسبة للمشروع اللساني التوليدي نواته الفلسفية الاولى قام اذن على اعادة صياغة "اقتراح قديم" وذلك بنقله الى لغة المعاصرين النظرية:

1 - والمقصود بالنواة الفلسفية في هذا الكلام المستوى الاساسي الذي يتضمن "المعلومات الوراثية" التي تحدد لاعضاء "الجسم النظري" الصفات والخصائص التي يجب ان يتخذها ما بين مرحلتي الولادة والمات. تصريف هذا القول انبنى - كما هو واضح - على تشبيه نظام هذا الجسم بنظام الخلية عند المشتغلين بالأحيائيات. اي أن "الجسم النظري" تنمو أعضاؤه وتتفرع شعباه وتتحدد صفات شبحه وفقا لموجبات البرنامج الوراثي العام الذي تنطوي عليه النواة الفلسفية التصورية الأولى، بحيث لا تكون هذه الصفات وتلك الشعاب والاعضاء الا تنفيذا مفصلا للبرنامج العام المذكور.

2 - ان تصريح شومسكي بالنواة الفلسفية التصورية ذات الاصول الافلاطونية باعتبارها مناطا لارتباط مشروعه اللساني بالبرنامج الفلسفي - العلمي الذي منه استمد عموم الفكر الغربي تقاليده الكبرى، يمثل بالنسبة: لبرنامجنا التأويلي في هذه الاطروحة "نواة" غنية امدتنا بإمكانات هائلة في المرادفة بين "السيبويهية" و "التوليدية" خصوصا ونحن نرتضي فيما يتعلق بأصول السيبويهية التصور⁽²⁹⁾ الذي يجعل لهذه الأصول ارتباطا ابستمولوجيا خاصا بمبادئ مشروع فلسفي وفزيائي طبيعي مرتبط بالاصول الافلاطونية المذكورة وهو المشروع الارسطي.

3 - ان وجوب الإمساك - في مقتضى هذا التصور - بمناطات الترادف بين السيبويهية والتوليدية من هذه الحثية بالذات، لزم عنه في اطار العمل بموجبات "الاستعارة الابستمولوجية"⁽³⁰⁾ التي اتخذناها مرجعا في القراءة والتأويل والموازنة ، ان تنبني مسطرة المرادفة بين هاتين النظريتين التحويتين على اساس المبدأ الآتي:

الترادف والتشابه في خصائص "النواة الفلسفية التصورية الصلبة" أمر ضروري لإمكان قيام الترادف بين الجسمين النظريين التوليدي والسيبويهي في خصائص الأعضاء اللاحقة التي يتكون منها كل منهما والتي تتولد وفق الخواص المنصوص عليها في برنامج النواة المذكورة. فاكتشاف التشابه في مستوى هذا البرنامج هو القمين بأن يوطئ الطريق نحو اكتشاف الترادف القائم في المستويات اللاحقة.

4 - في اطار هذا التصور، اول ما يتبادر الى الذهن في هذا الشأن هو أن مشاهد الترادف النظري بين السيبويهية والتوليدية لا يمكن ان تكتمل شرائط انسجامها واتساقها الا اذا وجدنا في السيبويهية تجليات ومظاهر للقول بوجود مبادئ عامة موحدة بسيطة في بنيتها، قليلة في عددها، يشترك في

29 - راجع تفاصيل هذا التصور في اعمال د. احمد العلوي عن العاملة السيبويهية (انظر قائمة المراجع).

30 - الاشارة الى العلاقة بين "الجسم" ونواته الاساس.

حيازتها متكلمو اللسان العربي وتمثل بالنسبة لكل واحد منهم "أصلا مقيدا - متناهايا" يعتمد عليه المتكلمون في كلامهم الحر. وبعبارة جامعة، شرائط الانسجام بين مشاهد الترادف لن تكتمل في هذا التصور إلا إذا وجدنا في السيويهيّة معاملة للغة على أساس "المبادئ والأشكال العامة" التي تمثل الأصول المطردة في كل مظاهر الممارسة اللغوية ووجدنا في التوليدية معاملة للغة على أساس مقدمات الجسم والمكان والحركة والحالة وقوانين تغير الاجسام ومبادئ تتابع المحالات والامكنة... وغير ذلك من مباحث انطولوجيا "الجسم"⁽³¹⁾ وأعراضه كما كانت مفهومة في نسق الفزياء الطبيعية الارسطية وفي نسق الفزياء اللغوية السيويهيّة.

5 - غاية الأمر ان هذه النظرة الى الكيفية التي بها يمكن ان نمسك بمناطات الترادف بين السيويهيّة والتوليدية بنيناها على ان ارتباط كل من هاتين النظريتين التحويتين بأصول وعقائد فلسفية متشابهة يوجب اشتراكهما في "نواة تصورية واحدة" وان الاختلاف الظاهر بينهما يجب حمله على انه ناتج عن الاختلاف في ترتيب الاولويات وترتيب الاسئلة وترتيب "الاعضاء" المكونة للجسم النظري، اما على مستوى النواة المذكورة فلا اختلاف خصوصا اذا تذكرنا ان هذه "الاعضاء" المكونة لكل من الجسمين التحوين التوليدي والسيويهي "تسقى بماء واحد" وهو "العاملية" ومبادؤها المفتحة كما هو معلوم على انطولوجيا الجسم واعراضه انفتاحا لاحدود له تكاد لا تنحصر لوازمه وتداعياته.

6 - ان النواة الفلسفية - التصورية التي تمثل الأصل المشترك بين النظرية النحوية العربية والنظرية النحوية التوليدية هي ان "اللغة" يجب - في كيفية معالجها - ان تنقاس على الموضوع الاساس الذي تتمحور حوله اهتمامات "المؤسسة العلمية المهيمنة" بشقيها الفلسفي والمادي. وهذا يلزم عنه بالنسبة لكل من السيويهيّة والتوليدية ان اللغة يجب ان تعتبر جسما طبيعيا من جهة وعضوا ذهنيا معرفيا من جهة اخرى الا انه في السيويهيّة يجب ان نقدر أن الأولوية في المسألة والتناول اعطيت للغة من حيث كونها جسما يخضع لنفس القوانين التي يخضع لها الجسم الفزيائي (=مبادئ النظام العالمي) اما الحيثية المعرفية الذهنية فيجب ان نقدر انها قائمة بصفة ضمنية وعرضية، بوجه او بآخر، بحيث لا يمكن ان نفهم مثلا نظرية "الجملة المتخيلة الطويلة المقعدة" والتي تكون الأساس عند المتكلمين في كلامهم الحر بحيث ان هؤلاء المتكلمين لا يفعلون شيئا آخر غير تكرير تلك الجملة بأشكال مختلفة تطول أو

31 - ان استقراء مظاهر هذه المعاملة في النحو التوليدي مثل في هذه الرسالة محور تعاليق مفصلة. راجع جملة منها على

وجه الخصوص في هوامش مبحث "البنية المركبة ونظرية س - خط".

تقصر⁽³²⁾ لا يمكن فهم هذه النظرية الا في ضوء الحثية المعرفية المذكورة. الا ان هذه الاخيرة لم تمثل في السيويهيية محورا للمساءلة اللغوية واقعا في حدود الإلحاح المقدماتي كما هو الشأن في التوليدية وذلك لأن الأسئلة التي اشتغلت بها السيويهيية بشكل اساسي والتي حازت امتياز الأولوية بالنسبة لغيرها من الاسئلة هي اسئلة "اللغة" من حيث كونها جسما يتغير وفقا لنظام هندسي معين ووفق نسق من المبادئ والقوانين العامة بصرف النظر عن الامكانيات المباشرة والهائلة التي تسمح بها هذه القوانين ومبادئ ذلك النظام في معالجة المشاكل المتعلقة بطبيعة "المعرفة البشرية" وكون هذه المعرفة يجب ان يراعى في مبادئها صفة التعميم والبساطة الصورية العالية التي تمتاز بها مبادئ "النظام العاملي" المتحركة في بنية الجسم اللغوي. غاية الأمر أن الحثية المعرفية في النظر السيويهي الى الظاهرة اللغوية قائمة في "عالم ممكن" هو التأويل الذي اقترحنه لهذا النظر وهو تأويل من التأويل الممكنة وليس التأويل الوحيد بطبيعة الحال. هذا التأويل استفدنا فيه - في المقام الأول - من "الشغف" الملحوظ بقوة في ثنايا هذا النظر بالأشكال العامة والمبادئ البسيطة على منوال الشغف التوليدي المعروف في هذا الخصوص. والفرق بين السيويهيية والتوليدية هو ان تلك الأشكال والمبادئ العامة وظفت في التوليدية توظيفا معرفيا بافتراض انها تصف "القدرة اللغوية" والرصيد الفطري المشترك بين أفراد النوع البشري في حين أن السيويهيية بقيت في مستوى تقرير ان الأشكال والمبادئ المذكورة تمثل اصولا مطردة صالحة لتفسير النظام العاملي في كل تركيب، ولم تجاوز ذلك الى توظيف هذا التقرير في تناول مسائل المتكلم والقدرة والمعرفة. لكن مع ذلك لا مانع يمنع من افتراض ان طبيعة الأشكال والمبادئ العامة السيويهيية تمثل، بفضل رتبها العالية في التجرد الصوري عن المتغيرات التلغيفية اللامتناهية وفي اختزال معاملات التنوع والتعدد، اطارا صالحا للتوظيف المذكور.

الفرق بين السيويهيية والتوليدية من هذه الجهة اذن فرق في "المركز" الذي انجذب اليه الثقل التوظيفي أي في الجهة التي مال اليها ميزان الاولوية (=الجهة الحسمية ونظام التغير في السيويهيية والجهة المعرفية في التوليدية).

32 - د. احمد العلوي "التساوير الزمخشريية". جاء في السياق ذاته من هذه الدراسة أن "النحوي العربي اغفل اللغة العربية في إنجازيتها واتجه الى تكوين جملة عن طريق النحو العاملي الذي يصف القدرة اللغوية والجملة التي ينتجها النحو العاملي هي جملة كبيرة متكونة من طائفة من الجمل التي مكانها ابواب النحو المختلفة".

7 - ان النظر النحوي في السيويهيية لم يقم على توظيف مقدمة "القدرة" باعتبارها إطارا فلسفيا صريحا وذلك لاسباب كلامية⁽³³⁾ الا ان ارتباطه بالمشروع الفلسفي والعلمي القديم وبتقاليده في النظر والتساؤل وكيفية المعالجة طبعه بطابع ذلك المشروع.

بعبارة اخرى لما كانت النواة الاساسية التي يستمد منها هذا المشروع مميزاته الاساسية تمثلها اسئلة "الجسم" و "المعرفة" على حد سواء فقد كان لزاما أن يمتد شيء من ذلك الى السيويهيية - ولو عبر ممرات خفية - مادامت هذه الاخيرة ارتبطت بتقاليد المشروع المذكور. وهذا الامتداد يمثل مرجعا ممكنا لفهم الامكانات التأويلية الهائلة التي تنقذ في ذهن القارئ للسيويهيية الدارس للخصوصيات التي تمتاز بها الكيفية التي صيغت بها "المبادئ العاملة" و«الأشكال العامة» في هذه النظرية النحوية. والاشارة هنا بطبيعة الحال الى الامكانات التأويلية التي تسمح بها هذه الأشكال وتلك المبادئ في مجال ربط المسألة اللغوية بالمسألة المعرفية وبمسألة القدرة اللغوية. ان هذه الامكانات - بلغة اخرى - لايمكن تفسيرها ابستمولوجيا الا باعتبارها اثرا للارتباط بالمشروع الفلسفي الطبيعي القديم بطرفي نواته الأساس: اسئلة الجسم واسئلة المعرفة. هذا وان من هذه الامكانات ماسبقت الاشارة اليه من ان: "النحوي العربي اغفل اللغة العربية في تحقيقها وانجازيتها واتجه الى تكوين جملة عن طريق النحو العاملي الذي يصف القدرة اللغوية. الجملة التي ينتجها النحو العاملي هي جملة كبيرة مكونة من طائفة من الجمل التي مكانها ابواب النحو المختلفة"⁽³⁴⁾.

ان الجملة المذكورة عبارة عن اشكال متخيلة اولى بسيطة في بنيتها الصورية مغرقة في التجانس الصوري يفترض فيها انها تمثل الأصل المشترك بين المتكلمين والاساس عندهم في كلامهم الحر بحيث يجوز ان يفترض ان هؤلاء المتكلمين لا يفعلون شيئا آخر غير تكرير الجملة المذكورة بأشكال مختلفة تطول او تقصر.

8 - بهذا، اذن يتحصل لنا رافد آخر من روافد "الترادف" التي مثلت بالنسبة لبرنامجنا التأويلي في هذه الاطروحة مرجعا من مراجع الموازنة بين السيويهيية والتوليدية. فالكيفية التي أنشئت بها الأشكال الميزانية العامة في النحو العربي تنبئ عن انها صيغت من زاوية كونها تمثل بالنسبة للمتكلمين نماذج عامة يعيدون تلفيظها وانتاجها بصور مختلفة. وليست الابواب النحوية المختلفة الا تفصيلا لأحكام كل صورة من هذه الصور.

33 - انظر كتاب "الطبيعة والتمثال" (هذا ولنا عودة الى هذه المسألة لاحقا).

34 - "التساوير الزخشرية".

وهكذا يمكننا في اطار موجبات هذا التصور صياغة السؤال الذي نفترض انه يمثل انشغالا وهما مشتركاً بين التوليدية والسيبويهية كما يلي : ماهي الأشكال الأولى العامة البسيطة والمفرقة في التجانس الصوري والتي تمثل بفضل هذه الصفات أصلاً او حظاً مشتركاً بين مجموعة من "الاشياء" اللغوية الواقعة - ظاهراً - في حدود الاختلاف والتنوع؟ مع فارق بين التوليدية والسيبويهية في ان المختلف في الأولى هو اللغات الطبيعية وفي الثانية هو الابواب النحوية، وفي ان الأشكال المذكورة يجعلها التوليدي بعد الاجتهاد في صياغتها على أقصى نحو ممكن من التجانس الصوري مطابقة لما يتفاعل في "عقل" المتكلم من "عمليات ذهنية" بل يجاوز هذا المستوى الى مستوى اخر للافتراض يتخيل فيه وجود عمليات عضوية موازية تمثل الاساس المادي للعمليات الذهنية المذكورة. اما النحوي العربي فوقف عند اقرار تلك الاشكال ولم يجاوز ذلك الى مسائل الدماغ والذهن والقدرة لأن الدرس النحوي العربي كان اقرب الى القول الاشعري بالإقدار الالهي منه الى القول المعتزلي في هذا الشأن⁽³⁵⁾.

وعليه فإن ماتقدم ليس معناه اننا نقصد "ان نقول ان النحوي العربي توليدي يصف القدرة اللغوية على طريقة التوليديين إذ من الواضح ان النحو العربي يجيب عن سؤال اخر غير السؤال الذي يجيب عنه النحو التوليدي. وسؤال النحو العربي: ماهي أنواع الجمل وأصنافها التي تحصر فيها الانتاجات اللغوية؟ ان النحو العربي لا يبحث عن القوانين التي تسمح للمتكلم بان ينتج عددا لا نهائيا من الجمل انه نحو قائم ابدا في ارض التصنيف فاذا قدم الاصناف الممكنة عن طريق الميزان العاملي فقد بلغ منتهاه وفي هذا المقام نقول ان المجموع اللغوي لا يكون له في اطار هذه النظرية ان يبنى عليه التحليل اللغوي. ان ذلك المجموع يكون له دور الرائد الذي به يعرف صواب الصنف الجملي الناتج عن النظر العاملي"⁽³⁶⁾.

35 - انظر تفاصيل هذا التأويل في "الطبيعة والتمثال".

36 - "التصاوير الزخشرية".

الأسئلة الديكارتية ونظرية «تشابه العقول»

ومسألة الجبر والاختيار

قلنا سابقا، اذن، ان الافتراض الاساس الذي يمثل بالنسبة للمشروع اللساني التوليدي "نواته الفلسفية الاولى" قام على اعادة صياغة "اقترح قديم" هو الاجابة الافلاطونية على السؤال السقراطي وذلك بنقله الى لغة المعاصرين النظرية. ونضيف هنا امرا آخر وهو ان التوليدية استفادت من جملة من التعديلات التي تعاقبت على النواة الفلسفية المذكورة والتي لم تدخل على أصل هذه النواة بل على الشكل الذي اتخذته في التعبير الفلسفي .

ان الديكارتية تمثل محطة اساسية في تاريخ هذه التعديلات التي اصابته النواة الفلسفية الافلاطونية وقد امتازت هذه الديكارتية بكونها اضافت في صياغة الإشكال الفلسفي الافلاطوني بخصوص المسألة المعرفية زاوية أخرى في التساؤل وهي الزاوية الابداعية في الاستعمال اللغوي إدراكا وإنتاجا. ان هذه الزاوية الديكارتية في المسألة الفلسفية حول المعرفة اللغوية مثلت بالنسبة للتوليدية⁽³⁷⁾ الرافد الاساس بعد الرافد الافلاطوني.

المظهر الإبداعي في "الممارسة اللغوية" كما تصوره ديكارت له مجموعة من التجليات منها ان هذا المظهر دائم وغير متناه وانه لا يتقيد بالخوافز. ومن هذه التجليات ايضا مطابقة المقامات المختلفة وانتاج الأشكال اللغوية المبتكرة ومنها كذلك ان المتلقي لا تعوزه الحيلة أبدا في فهم هذه الأشكال الجديدة ولو كانت حداتها حتى بالنسبة لتاريخ اللغة التي يستعملها بجملة كما لا تعوزه الحيلة أبدا في فهم وجه مطابقة تلك الأشكال للمقامات التي تمثل اطارها الإنتاجي.

هذا وان على رأس تجليات المظهر الابداعي التي استفزت انتباه الديكارتيين التجاوب النفسي بين المتكلمين في الخصائص السابقة (= التوافق في الافكار التي يثيرها الكلام).

ان اشتراك المتكلمين في هذه الخصائص الابداعية عليه بنى الديكارتيون نظريتهم المشهورة في "تشابه العقول".

غاية الأمر ان أهم ما يميز المحطة الديكارتية في صياغة "الإشكال الفلسفي" المتعلق بالمسألة المعرفية، بالنسبة للتوليدية هو التساؤل عن حقيقة "المظهر الابداعي للاستعمال اللغوي" وان هذا المظهر مثل بالنسبة للديكارتيين المنطلق نحو الاستدلال على نظريتين:

- نظرية تشابه العقول البشرية اذ لولا هذا التشابه لما اشترك مستعملو اللغة في المظاهر الابداعية المذكورة آنفا. هذه النظرية تتضمن القول بوجود "عقل كلي" وفي هذا الإطار يجب أن نفهم استفادة الدرس النحوي الذي نشأ في رحاب الديكارتية من فكرة "النحو العام".

- نظرية ان النوع البشري يختلف في طبيعته الاساسية عن اشياء العالم المادي فهذه الاخيرة ذات طبيعة آلية تستوجب ان تكون صورة عملها "متوقعة" الى أقصى الحدود وفي ادق الجزئيات وذلك لأن هذا العمل يكون وفق تركيبها المادي الداخلي ووفق عناصر وعوامل تنتمي الى البيئة الخارجية . اما النوع البشري فيمتاز بجرية التصرف امام المثيرات الخارجية والداخلية والتي لا تقوم بالنسبة اليه الا بدور التحفيز والحث وحتى مع هذا الدور تكون مخالفة الانسان لمقتضى هذا الحث وذلك التحفيز امرا متوقعا⁽³⁸⁾.

38 - هذه المسألة كما هو معلوم النظر فيها قديم. (راجع في هذا الشأن مبحث الجبر والاختيار والارادة والكسب عند علماء الكلام) والذي يعيننا منها في هذا السياق، في المقام الأول التنبيه الى ان تصريح مؤسس التوليدية نفسه بان نظريته اللغوية تعتمد على النظريتين الديكارتيتين في: مسألة "المظهر الابداعي للاستعمال اللغوي" أصلا فلسفيا مكينا، يقدم الدليل الواضح على ان كل نظرية نحوية تقوم - صرحت بذلك أم لم تصرح - على "نسق من العقائد الكلامية" يقع منها موقع المناهج العامة والحدود التصويرية وتقع هي من هذا النسق موقع النظرية التفصيلية والبرنامج التنفيذي "ان موقع علم اللغة العام من العمل النحوي كموقع المناهج العامة والحدود التصويرية التي تعمل في قلبها الاعمال النحوية الخاصة وملخص هذا ان العلاقة بين المتكلم والكلام هي موضع نظرية تختلف فيها المذاهب وكل نحو يقوم ليكون تنفيذا لذلك النظرية المصورة [...] فاذا كان ذلك كان علم اللغة العام مذهبا كلاميا يتخذه اللغوي ويرجع فيه الى اصول نظرية مقيدة تقيده (...) ويعلم من ذلك كله ان المذاهب اللغوية كلها تنبني على مواقف كلامية ضرورية" [الطبيعة والتمثال].

المسافة التي تفصل «الخصائص المجردة» عن موازياتها في «الوجود المادي» بين السيوية والتوليدية

1- ان احد الاسئلة التي تمثل بالنسبة للتوليدية اطارها الفلسفي العام السؤال حول العمليات العضوية التي تمثل الاساس المادي للمعرفة اللغوية. والواقع ان هذا السؤال به اتخذت التوليدية موقعها المتميز ضمن السياق العام للفكر الغربي. لكن يجب ان ننتبه الى ان هذا الموضوع - موضوع العمليات العضوية التي تكون الاساس المادي لنظام المعرفة الذي في حيازة العقل/الدماغ، النظام الذي من مكوناته المعرفة اللغوية بجميع ابعادها: الاكتساب والانتاج والإدراك والفهم والتأويل... - موضوع يمثل اكتشافه بالنسبة للتوليدية "حلما فلسفيا" دونه عوائق لا يمكن تخطيها في الظروف الحالية للبحث العلمي في هذا الشأن. لكن في انتظار ظهور بشائر الأمل هناك موضوع مؤقت يمكن الاشتغال به على اساس انه يمثل التوطئة والتمهيد الطبيعيين نحو تحقق الحلم المذكور وهو البحث النظري المجرد في خصائص "نظام المعرفة" اما السؤال عن العمليات العضوية فهو سؤال عن العمليات التي تمثل بالنسبة لهذه الخصائص أوعيتها المادية.

ان هذا النموذج في ترتيب الاولويات اي في ترتيب ما يمثل متخيلا وأملا فلسفيا بالنسبة لما يمكن الاشتغال به عمليا واعتبار هذا الاخير التوطئة الطبيعية نحو تحقيق "المتخيل" الفلسفي، هذا النموذج استفادته التوليدية بزعم مؤسسها⁽³⁹⁾، من مجريات الأمور في مجال العلوم الطبيعية. ان الكيفية التي تطورت بها النظريات في هذه العلوم والطريقة التي تكيفت بها مساطر التحليل والاستدلال تبعا لموجبات هذا التطور كل ذلك مثل بالنسبة للتوليدية إطارا ميتودولوجيا ذا قيمة مرجعية خاصة: فالاشتغال بالخصائص المجردة الواقعة في حدود الافتراض النظري في انتظار اكتشاف ما يوازيها من عمليات عضوية في الوجود المادي مثل بالنسبة لتطور "العلوم" و "النظريات" مرحلة ضرورية « فالمشتغلون بالكيمياء في القرن التاسع عشر افترضوا، في اطار اهتمامهم بخصائص العناصر، نماذج مجردة لجملة من التركيبات الكيميائية. هذه النماذج قامت على "مفاهيم مجردة" نذكر منها "الجزيء" و"الجدول الدوري للعناصر" والتكافؤ الذري الخ...

ان ما يوازي هذه المفاهيم المجردة من خصائص عضوية في الوجود المادي كان يمثل بالنسبة للدرس الكيميائي في المرحلة التي شهدت ولادة هذه المفاهيم حلما وجب الدفع بعجلة الدرس الكيميائي في الاتجاه الكفيل بتحقيقه (...). غاية الأمر ان البحث النظري المجرد في الخصائص المذكورة

39-انظر شومسكي 1988 (الفصل الاول والخامس على وجه الخصوص).

كان الخطوة الاولى في درب طويل كان منتهاه اكتشاف⁽⁴⁰⁾ ما يوازيها من خواص في الوجود المادي (...). ان البحث في العقل - الدماغ يجب ان يكون جاريا على المنهاج ذاته فالصعوبات "المادية" الحالية التي تكتنف هذا البحث يجب حملها محمل "العوائق" التي كانت تمثل بالنسبة للدرس الكيميائي في ق 19 تحديا انطولوجيا (=هل الخصائص المجردة لها وجود مادي). فكما أن الافتراضات النظرية المجردة مهدت بالنسبة للدرس الكيميائي الطريق نحو اكتشاف مستويات جديدة في الوجود المادي اعمق وارحب فلان الاكتشافات الواقعة في حدود الافتراضات النظرية والتي يقوم بها الباحثون في مجال اللسانيات النفسية نرى انها تمهد الطريق نحو اكتشاف العمليات العضوية التي توازي تلك الخصائص المجردة في الدماغ»⁽⁴¹⁾.

2- هذا المنهاج في ترتيب "الاولويات" النظرية قام في التوليدية على مقدمة جواز قياس العقل/الدماغ على موضوعات العلوم الطبيعية لكن ماهي المقدمات التي انبنى عليها افتراض جواز هذا القياس؟

ان الصياغة التفسيرية المعاصرة التي اقترحتها التوليدية للإجابة الافلاطونية في شأن المسألة المعرفية في صيغتها السقراطية جعلت المعرفة اللغوية امرا فطريا عاما وربطتها بموجب هذه الفطرية بالتكوين البيولوجي البشري المحدد وراثيا لأن هذا التكوين هو الذي يمثل بالنسبة لمنطق العلوم الطبيعية القاعدة المادية المشتركة بين افراد النوع البشري.

هذه اللغة المعاصرة في التعبير عن الاقتراح الافلاطوني القديم تولد عنها سؤال فتح بابا من المشاكل التي تستعصي على البحث اللغوي في صورته التجريدية الحالية وأم هذه المشاكل العلاقة التي

40- انظر في: Louis de Broglie : " Continu et discontinu en physique moderne " p 59 - 64

موقفا متميزا من هذا الضرب من الاكتشافات ونذكر ان هذا الموقف جاء من هذا الكتاب في سياق استعراض نظرية الفزيائي "بور" في التكامل بين المظهر الموجي والمظهر الجسيمي في الضوء ونظريته في مشكلة الحتمية في الفزياء الكوانتية. يقول هذا الفزيائي "ان الظواهر الذرية لا يمكن تفسيرها في اطار مسلمة الكوانتا انطلاقا من فكرتي السببية والعلاقات الزمانية والمكانية في وقت واحد (...). ان الدرس الفلسفي الذي يجب اسخلاصه من المسلمة الكوانتية هو ان هذه الاخيرة من جملة ما يلزم عنها من نتائج وموجبات ان الاحاطة بالظواهر الذرية وصفا وتفسيرا تستوجب تدخل آلة القياس في هذه الظواهر وهذا التدخل يؤثر حتما في الشكل الذي تتخذه هذه الأخيرة وفي الطريقة التي نستوعب بها هذا الشكل بحيث يبقى استثناء هذه الظواهر بوصف الواقعية الفزيائية امرا مشكوكا فيه الى اقصى الحدود".

هذا الكلام يثير مشكلة طبيعة الحقيقة العلمية وحدود النظرية الفزيائية ودور التجربة والآلة الاستكشافية في تشكيل "المعرفة" فالقول بان ادوات القياس تؤثر في تشكيل صورة "الجسم" المبحوث عنه وخصائصه من معانيه ان هذه الأدوات هي التي تصنع هذه الخصائص وذلك الجسم بصرف النظر عن كون هذا وتلك واقعا فزيائيا مستقلا.

ينبغي ان تقوم بين "الخصائص المجردة" والافتراضات النظرية عن الكيفية التي تتركب بها الوحدات⁽⁴²⁾ وعن المبادئ الضابطة لهذا التركيب، وبين ما يوازيها من خواص في "الوجود المادي".

في معالجة هذا التحدي الانطولوجي (=هل الخصائص المجردة لها وجود مادي) ذهب شومسكي الى انه يجب ان تعطى اهمية خاصة لدور الاسئلة الفلسفية في توجيه الشق المادي من برنامج البحث الذي يستهدف الطبيعة الاساسية للكائن البشري. وذلك لأن الاسئلة الفلسفية عن الخصائص المجردة - في زعمه - هي التي تحدد ما الذي يجب على الباحث في مجال العلوم الطبيعية ان يدرسه، يقول "فانطلاقاً من افتراضات اللساني حول الاسئلة الثلاثة الاولى التي تمثل بالنسبة للبرنامج التوليدي في البحث اللغوي اطاره الفلسفي العام يستطيع الباحث المختص في دراسة الدماغ ان يتتبع ويتفحص العمليات العضوية التي تمثل بالنسبة للخصائص المجردة التي صاغتها النظرية اللسانية اوعيتها المادية.

ان اقل ما يمكن ان يقال عن دور الاسئلة المذكورة وعن الافتراضات المقترحة بشأنها هو انها تحدد للباحث المختص في دراسة الدماغ ما يجب ان يبحث عنه اي انها تثير فيه على الاقل فضول البحث في ما يوازي الخصائص المجردة من خواص في الوجود المادي"⁽⁴³⁾.

ان شومسكي في هذا التوجه يعطي للدرس الفلسفي دوراً شبيهاً بالدور الذي كانت تحظى به الفلسفة على عهدها التقليدية الغابرة⁽⁴⁴⁾.

ويعجب المرء من عدم استنكاف الرجل من التصريح بانه يمارس الفلسفة في استئلتها وظائفها الكلاسيكية استنكاف وكلائه وتلامذته من ذلك - ولاسيما في جامعات العالم العربي - بل انه لم يأل جهداً في الاستدلال على صحة منظوره هذا، وذلك انطلاقاً من الكيفية التي تطورت بها النظريات في مجال البحث الفيزيائي والكيميائي وفي مجال العلوم الطبيعية بصفة عامة: فافتراض الخصائص المجردة في

42 - هذه الوحدات تمثل بالنسبة للدرس اللغوي تصورات ومفاهيم مجردة لا تعلم موازياتها في الوجود المادي.

43 - شومسكي 1988.

44 - هذا امر نلاحظه ايضا في المقدمات التي يصدر بها كبار الفيزيائيين - وكذا غيرهم من المشتغلين بالعلوم الطبيعية - كتبهم. انظر مثلاً الكيفية التي كتب بها الفيزيائي "هوكينغ" كتابه عن "تاريخ الزمان". ومما جاء في مقدمة هذا الكتاب: "لماذا نعتقد نحن ان ما نعرفه افضل؟ فماذا نعرف عن الكون وكيف نعرفه؟ ومن اين جاء الكون الى اين يصير؟ هل كان للكون بداية وفي هذه الحالة ماذا حدث قبل بدايته؟ وماهي طبيعة الزمان؟ وهل تكون له نهاية؟". ثم بدأ بعدئذ مباشرة في استعراض جملة من اجوبة الفلاسفة القدماء عن بعض هذه الاسئلة على اساس ان هذه الاجوبة تمثل الاطار الفلسفي الذي انطلق منه المسار التصحيحي المعاصر.

جملة عريضة من مباحث هذه العلوم كان يمثل بداية الطريق نحو اكتشاف العمليات المادية التي تحمل هذه الخصائص⁽⁴⁵⁾.

وهكذا وفي سياق العمل بالنموذج القياسي أي قياس العقل/الدماغ - الوعاء الذي توجد في حيازته "المعرفة" التي تعد اللغة مكونا من مكوناتها - على موضوعات العلوم الطبيعية افترضت التوليدية أن البحث في خصائص الوعاء المذكور يجب أن يمر من الطريق نفسه أي قصر الطريق في الظروف الحالية على الدراسة التجريدية وإرجاء النظر في المبادئ الضابطة للخصائص المجردة في إطار خصائص الدماغ المادية إلى حين.

3 - اللغويات وزوايا الانفتاح على العلم الطبيعي بين السيويهيّة والتوليدية

إن السيويهيّة انفتحت على العلم الطبيعي كافتتاح التوليدية عليه وهذا كما ذكرنا يمثل رافدا من الروافد الكبرى التي أمدتنا بإمكانات واسعة في المرافقة بين الاشباه والنظائر التصورية في كل من السيويهيّة والتوليدية لكن يجب لفت الانتباه إلى أن بين النموذجين فرقا في درجة الانفتاح وزاويته وكيفيته. وهذا الفرق إنما فضلنا لفت الانتباه إليه في هذا المكان بالذات لأن له صلة مباشرة بمشكل العلاقة بين "الخصائص المجردة" (=المفاهيم والمقولات والمبادئ الخ...) وبين ما افترض أنه يوازئها من عمليات في الوجود المادي (=الدماغ).

إن ما يميز التوليدية عن السيويهيّة في هذا الشأن هو "الحيثية الفلسفية" التي اتخذتها زاوية للنظر إلى الظاهرة اللغوية وجوهر هذه الحيثية هو تحويل "الانشغال اللساني" من اللغة - النص إلى اللغة - العقل/الدماغ. إن اللغة في مقتضى هذا التصور وجودين: "وجوداً في النص" و "وجوداً في العقل/الدماغ". وهذا الوجود الثاني هو الذي يمثل الانشغال الأساسي بالنسبة للتوليدية. وهو في ذلك قد حمل حمل "الوجود المادي" الذي يشتغل به الفيزيائي والكيميائي من حيث أنه يحتمل أن ينظر إليه من حيثيتين اثنتين: "الخصائص المجردة" والعمليات المادية التي توازي هذه الخصائص في الوجود المادي باعتبارها أوعية لها في هذا الوجود. وما تحقق لحد الآن من نظر لغوي في إطار التوليدية يتمحور كله حول الواجهة الأولى أما الواجهة الثانية فتُمثّل في وجه التوليدية تحدياً فلسفياً خطيراً لأن البحث في تفاصيلها وخصائصها دونه جملة من العوائق مصدرها أخلاقي في المقام الأول (=عدم إمكان التجريب على النوع البشري). وهذا الضرب من العوائق كما هو معلوم تخطيها يستوجب "تحولات في نظام القيم" الغالب عليها أنها لا تتم

45 - الإشارة هنا إلى الأفكار والمفاهيم التي ذكرنا أنها قامت في المراحل الأولى للدرس الطبيعي في مستوى التجريد كمفهوم الجزيء والتكافؤ الذري الخ... فالسؤال حول هذه الخواص بدأ سؤالا انطولوجيا أي سؤالا عن: "غيب" ليس في "الشهادة" قرائن مادية تدل عليه.

من جيل الى جيل بل من حقبة حضارية الى حقبة اخرى. (لاحظ مثلاً نظام الرق والمخاض الطويل الذي مرت به البشرية قبل ان تستغني عنه ويصبح هذا الاستغناء "قيمة حضارية" يعتبر الاعتداء عليها: "فسوقاً مدنياً" يعاقب عليه "القانون").

ان السيوييهية تتميز عن التوليدية بكونها بقيت عند حدود اللغة - النص اما اللغة كما هي في حيازة الذهن (=العقل/الدماغ) المتكلمي فقائمة عرضاً في مستوى التأويل التي تحتلها السيوييهية وفيما يتسع له لازم نظرياتها من نتائج⁽⁴⁶⁾ نعدّها ملزمة للسيوييهية وان لم يصرح بها سيوييه "فاذا كان سيوييه لم يقل ذلك بصراحة فإن نحوه يدفع اليه وكل ما دفع اليه نحوه سيوييه فهو من نحوه. وهذا موقف نتخذه ونحن نعلم انه أبعد شيء عن التأويل فنحن لا نؤول شيئاً حين ندفع بالمقدمات السيوييهية الى نهاياتها"⁽⁴⁷⁾.

ان الكيفية التي بنت بها السيوييهية اشكالها العامة ومبادئها الاساسية يمكن لمن شاء ان يعتمد على مرونتها الصورية العالية في تخريجها على كونها نموذجاً للغة - العقل اي نموذجاً للمعرفة والاكتساب بالاضافة الى كونها نموذجاً للغة - النص. وقد سبقت الاشارة الى شيء من ذلك عندما ذكرنا انه يمكن ان يقال في تأويل من التأويل التي تحتلها النظرية النحوية العربية القديمة "ان النحوي العربي لم يهتم بالقول المنجز ولكنه اهتم بدراسة قول متخيل يمثل جملة طويلة مقعدة هي التي تكون الاساس عند المتكلمين في كلامهم الحر بحيث ان هؤلاء المتكلمين لا يفعلون شيئاً آخر [في الاكتساب والادراك والانتاج] غير تكرير تلك الجملة بأشكال مختلفة تطول او تقصر".

ان الخصائص المجردة التي تمحورت حولها المبادئ والقوانين السيوييهية كان يوازيها في هذه الاخيرة تفسير لها باعتبارها موازية لخصائص الجسم الطبيعي في الوجود المادي.

ان الذي املى على السيوييهية هذه الزاوية في النظر الى الظاهرة اللغوية هو الكيفية التي بها ارتبطت بالعلم الطبيعي الذي عاصرتة وعاشت في ظل تقاليده واعرافه، فسيوييه جاء نحوه مبنياً على

46 - معلوم ان قيام هذه الفكرة او تلك في لازم نظرية من النظريات غير قيامها في ملزومها فلو كانت فكرة اللغة - العقل قائمة في السيوييهية في حدود التصريح المقدماتي اذن لانفتح عليها بموجب ذلك من جهة المتكلمين باب واسع من التقرير والتعنيف ولاعتبرت طرفاً مباشراً في المجادلات الكلامية حول المسألة اللغوية.

هذا واذا تذكرنا خصوصيات الاطار الذي نشأ فيه الدرس النحوي العربي وهو الإطار الذي كان الغالب عليه الطابع التعليمي تبين لنا ان النحو العربي ماكان أغناه عن ان تكون منزلته من علم الكلام منزلة الشريك في المطارحة الكلامية خصوصاً أن علم الكلام كان يمثل بالنسبة للثقافة الاسلامية مصفاة رقابية يتحدد بواسطتها ما يجوز ان يتسرب الى الجماهير باعتباره معرفة صالحة للتلقين ومالا يجوز.

47 - "آية اللغة و كبرياء النظر".

منوال ينبئ عن كونه كان يريد تقديم الدليل على صحة التوجهات العلمية في عصره⁽⁴⁸⁾ ومعلوم أن السيوييهية دشنت هذه الطريقة في الارتباط بالدرس الطبيعي الفزيائي بمعاملتها للعناصر والكائنات اللغوية معاملة الجسم الطبيعي اي من زاوية كونها امتدادا لأجسام العالم الطبيعي يصدق عليها من قوانين التغير ما يصدق على هذه الاخيرة.

ان قوانين التغير في الجسم الفزيائي مثلت بالنسبة للسيوييهية إطارا لتفسير الخصائص المجردة محور مبادئها ونظرياتها عن الجسم الغوي وقد استفاد هذا الوضع النظري من طبيعة المسافة التي تفصل في السيوييهية بين الخصائص المجردة المذكورة وخصائص الوجود المادي وهي مسافة مباشرة خلافا للتوليدية حيث ان استخلاص خصائص الوجود المادي الموازية لخصائص الوجود النظري المجرد يمثل حلما وأملا وليس ممارسة فعلية كما هو الشأن بالنسبة للسيوييهية.

ان الاختلاف بين السيوييهية والتوليدية من هذه الجهة راجع الى ان اللغة في الاولى اعتبرت امتدادا أنطولوجيا لأجسام العالم الطبيعي اما الثانية فتميزت بتحويل زاوية النظر من اللغة - النص (=الجسم) الى اللغة - العقل (/الدماغ).

هذا الفرق يترتب عنه فرق آخر وهو ان السيوييهية يمكن اعتبارها انغماسا كليا في العلم الطبيعي الفزيائي الذي عاصرته، اما التوليدية فقد جاءت بسبب من تحويلها المذكور آنفا من اللغة - الجسم (=العبارة - النص) الى اللغة - العقل، انغماسا صريحا في الاسئلة الفلسفية الكلاسيكية المتعلقة بالمشكلة المعرفية التي تحتل الموقع المركزي من برنامجها العام ومن خلفيتها الفلسفية.

ان اللغة لا تدرس في التوليدية بهدف اكتشاف قوانين اللغة بل لاكتشاف قوانين العقل/الدماغ بما هو آلة للمعرفة (اكتسابا وانتاجا وتأويلا...). التوليدية مشروع فلسفي غايته القصوى ان تخرج هذه الاسئلة المعرفية من دائرة سلطة الدرس الفلسفي النظري الى دائرة انشغالات العلم الطبيعي المادي. وهي بذلك تقترح على فرع من فروع هذا العلم، وهو الفرع الذي يشغل بالدماغ معطى بيولوجيا، تقترح عليه موضوعا جديدا وهو "العمليات العضوية" التي تتفاعل في الدماغ اثناء ممارسة "المعرفة". بمختلف أشكالها. وما التركيز على الشكل اللغوي لهذه المعرفة الا لكونها تقدم إمكانات غنية للاكتشاف والمعاينة "التجريبية" يمثلها التنوع الهائل في اللغات الطبيعية التي تحقق ذلك الشكل. اما السيوييهية فقد جاءت كما ذكرنا سابقا امتدادا ابستمولوجيا مرنا لمباحث العلم الطبيعي الذي عاصرته. يؤكد ذلك، الدرجة العالية من الانسجام الذي قام بين مكونات جهازها الاصطلاحي ومعجمها المفهومي.

48 - د. أحمد العلوي: - "جلسات التكوين 86 - 88"

- "Grammaire et Coranité"

اللغويات التوليدية واللغويات العربية القديمة ووحدة العقائد الكلامية

- 1 - "المعرفة" و "القدرة": الحد التوليدي ونظرية المتكلمين في "العلم الاضطرابي الذي ليس كسبا بشريا".
- 2 - "المواضع اللغوية" والاشكالية الاكتسابية.
- 3 - النظرية النحوية ومبادئ "العمل العقلي".
- 4 - "مفاتيح شومسكي و "ابواب" سيويه.
- 5 - الغيب "العباري تراه" النية" في السيويهية ويـــــراه "العقل" في التوليدية
- 6 - من فلسفة "الجسم" الى النظرية اللغوية: الترادف النظري وحدود "العقل" بين اللغويات العربية واللغويات التوليدية
- 7 - من جوامع العقل النظري التصويرية: "الاشتغال بالحدود بين الكليات المجردة وبين ماتسع له هذه الكليات من كيفيات مختلفة في التطبيق ومسالك متنوعة في التنزيل" (بحث في إمكان المرادفة بين "تحقيق المناط" المفهوم الاصولي و"تثبيت الوسائط" المفهوم التوليدي)

العقائد الفلسفية التوليدية و نظائرها في "علم الكلام" العربي القديم

تقديم

الغاية التي نرجوها في هذه الفقرة لاترقى إلى الدراسة الموسعة والموازنة التفصيلية بين العقائد الكلامية التوليدية وبين ما شاع في اللغويات العربية النظرية (=علم الكلام) من نظائر عقدية تشبهها، بل القصد متوجه الى ما دون ذلك وهو التنبيه الموجز و الإشارة المائلة الى مظان الترادف والتشابه. فإذا حصل هذا التنبيه، و ان خف وزنه و دق مناطه، فقد بلغنا المبتغى و حققنا المرتجى. وهكذا فقد فضلنا أن نبني تعاليق هذه الفقرة على منوال بسيط لا تركيب فيه، مخالف لما ارتضيناه من سبل التعليق المفصل سواء في الفقرة السابقة، ام في مباحث هذه الاطروحة بأكملها. بحيث سنكتفي باستخلاص جملة من المواقف الفلسفية مستخرجة من مظانها عند مؤسس التوليدية⁽⁴⁹⁾ منقولة الى العربية، منبهين تنبيهها خفيفا - لا يرقى كما ذكرت الى مستوى التعليق المفصل - الى ما يشبهها عند علماء الكلام القدماء. وسنراعي في هذا الاستخلاص الايجاز ما امكن اما في اختيار هذا الموقف او ذاك فسنراعي فيه معيارا واحدا وهو ان يكون النص - الموقف المنقول معبرا عن وجه من اوجه "النواة الاطروحية المميزة" التي تمثل جوهر الموقف التوليدي من إشكال "المعرفة" كما تنوالت في البحث الفلسفي المعاصر، وأن يكون لهذا الوجه نظير يشبهه أو يرادفه في المواقف الكلامية القديمة.

ان المسائل التي مثلت بالنسبة للنحو التوليدي اطاره الفلسفي العام و التي منها استمد ذلك النفس التأملية الذي يكاد لا ينضب لم تخرج في جوهرها العام عن مسائل: الوضع والكسب ونظرية العلم الاضطراري في الكلام⁽⁵⁰⁾ وهل "امكان الكلام" يكتسب ام هل هو جزء من هذا العلم الاضطراري، وهذه المسائل كما هو معلوم مثلت بالنسبة لفلاسفة "علم الكلام" محور نظريهم في المسألة اللغوية. هذا مع فارق - لا نخل من تكرار الإشارة اليه - بين اللغويات التوليدية واللغويات العربية (=النظرية الكلامية)

49- نكتفي هنا في هذا الشأن بثلاثة أسانيد لشومسكي هي:

- "اللغويات الديكارتية" 1966.

- "المعرفة اللغوية: طبيعتها ومصدرها واستعمالها" 1986 - أ.

- "اللغة ومشكلات المعرفة" 1988.

50 - سننقل بعد قليل نصا للقاضي عبد الجبار يستفاد منه ان اللغة في الاختيار الفلسفي لهذا الأخير جزء من الطبيعة الاساسية للانسان اي جزء من فطرته - والفطرة الحظ المشترك بين افراد النوع البشري - وان المكتسب في الكلام ليس صورته في هذه الطبيعة الاساسية ("امكان الكلام") وإنما مران آلة الكلام وحصول مستلزماته وانعقاد شروط انعقادها وخروجه الى حيز الفعل وهي: العلم والارادة والآلة الخ...

وهو ان الاولى يجب ان نميز فيها بين وجهين توأمين (=مرتبطين برحم تصويرية واحدة) هما: برنامج الدراسات النظرية العامة والاصول التصويرية المقيدة من جهة، وهذا البرنامج يمثل نسق العقائد الفلسفية حول مسائل العقل والمعرفة، اما الوجه الثاني فهو التصاوير النحوية التفصيلية التي تنزل من البرنامج المذكور منزلة التنفيذ التصويري (=دراسة تفاصيل الصور العامة المبنية في البرنامج العام)⁽⁵¹⁾.

هذا في اللغويات التوليدية اما في اللغويات العربية القديمة فالأمر فيها على خلاف ذلك اذ ان هذه اللغويات لم تتحقق في شكل مشروع واحد متجانس قائم على ذلك الضرب من التواصل الحميم والمباشر بين البرنامج النظري (=الكلامي) العام و النظرية النحوية التي تفصل صوره العامة فالسيبويه كما ذكرنا في مكان سابق مثلت حلا وسطا بين مذاهب علم الكلام «ولو كان في النحو العربي ما يشم منه رائحة مذهب من المذاهب الكلامية لا شتد عليه قول المذاهب الكلامية و لكنه كان حلا وسطا بين مذاهب علم اللغة العام (=علم الكلام) واذا كانت مذاهب علم اللغة العام تبنى ثم تبنى عليها الأنحاء التفصيلية فما كان ذلك الا لانطلاق التصوير في هذه المذاهب اما عند العرب القدماء فإن التصوير كان محرما و ان مورس ممارسة خفيفة في مواقع اخرى اذ يكون المصور بيننا كالعبارة الخارجة فإن كان خفيا مغنيا لم يغامر أحد بالتصوير ولهذا كانت المذاهب الكلامية كلها (علم اللغة العام) مدخلا الى المباحث اللغوية العربية و كانت هذه المباحث منتجعا تجتمع عنده هذه المذاهب»⁽⁵²⁾.

بناء على هذا فإن الموازنة في هذه الفقرة - كما ذكرنا في مقدمتها - موازنة لا بين التوليدية والسيبويه ولكن بين التوليدية في شقها الفلسفي واللغويات العربية في صورتها النظرية (=الكلامية) لا في صورتها النحوية التفصيلية.

* * *

51 - انظر تفاصيل هذا التمييز في "الطبيعة و التمثال".

52 - "الطبيعة و التمثال".

1 - «المعرفة ليست القدرة»⁽⁵³⁾ و«العلم الاضطرابي ليس كسبا بشريا»⁽⁵⁴⁾

لقد جاء الموقف التوليدي من "إشكال المعرفة" في صورتها التي اثيرت بها في اطار البحث الفلسفي المعاصر، ردا على الموقف السلوكي الذي ملخص زعمه في هذا الشأن أن المعرفة نظام من العادات العملية والمهارات الانجازية ليس غير وأن المظهر الابداعي في استعمال اللغة لا يناسبه في اطار هذا التصور ان يفسر الا باعتباره من تجليات القدرة على "القياس" التي يكتسبها المتكلم بمقتضى حيازته للعادات والمهارات المذكورة، اي ان قدرة المتكلم على انتاج تراكيب جديدة مظهر من مظاهر قدرته على القياس. فهو ينطلق من العناصر التي منها تكونت تجربته اللغوية (جملة العادات والمهارات الانجازية المكتسبة) و يقيس عليها. ان مزية هذا التصور عند اصحابه انه يجنبنا الوقوع في متاهات العقلانية الديكارتية المغرقة في التجريد. و الاشارة هنا بطبيعة الحال الى فكرة "الجوهر الثاني" التي لجأ اليها ديكارت لتفسير الخصائص التي استثنائها من دائرة مبادئ "آليات التماس".

اما الرد التوليدي على هذا التصور فيمكن تلخيص جوهره على النحو الآتي: "إن القول بأن المعرفة هي عين "الاستعداد" و "القدرة" العملية على الكلام قول مستحيل بالبداية. و ذلك لأن القدرة و الاستعداد بهذا المعنى امر متغير و ليس مشتركا بل يقع فيه التفاضل بين المتكلمين اما "المعرفة" فلا تفاضل فيها بينهم. فالقدرة على الكلام قد يفقدها المتكلم لأسباب عارضة و بزوال هذه الأسباب تعود القدرة. وفي الفترة التي تكون القدرة فيها على الكلام مفقودة تبقى المعرفة اللغوية في حيازة المتكلم. وافترض امتلاك هذه المعرفة هو الذي يفسر كيف يمكن للمتكلم ان يستعيد القدرة العملية على الانجاز اللغوي بعد زوال الأسباب العارضة التي أدت الى فقدانها. المعرفة اذن لا يجوز ان نتخيل أنها عبارة عن نظام للقدرات والاستعدادات لأن هذه تتعرض للفقد وتبقى المعرفة ويمكننا بواسطة اسلوب المناورة اللفظية ان نميز بين المستويين بالقول إن الأمر يتعلق بقدريتين: القدرة التي قد تتعرض للفقد (وهي القدرة على الاستعمال الفعلي) والقدرة التي تبقى ولا تزول وهي المعرفة الفطرية"⁽⁵⁵⁾.

ان إشكال المعرفة والفرق بينها وبين القدرة إشكال قديم تنوول في المباحث الكلامية في إطار مسألة الكسب والاضطرار ومسألة علاقة الانسان بالظاهرة اللغوية وهل هي علاقة بالطبع والاقتضاء أم بالعرض والاتفاق.

53 - شومسكي

54 - القاضي عبد الجبار.

55 - شومسكي 1988.

لن نستطيع، على كل حال، ان نحيط في هذه العجالة بكل كتب المتكلمين القدماء، لكننا سنكتفي بالإشارة الى جملة من الأسانيد انتخبناها دون غيرها نظرا لشيوع متونها في هذا الشأن. انظر مثلا:

- فخر الدين الرازي "مفاتيح الغيب" ج 26 - ص 187.
- ابو نصر الفارابي "كتاب الحروف" ص 77 - 80.
- ابو عثمان الجاحظ "رسائل الجاحظ" ج 1 - ص 140 - 143.
- ابو عثمان الجاحظ "الحيوان" ج 1 - ص 30 - 34.
- ابن جني "الخصائص" ج 1 - ص 239⁽⁵⁶⁾.
- القاضي عبد الجبار "المغني في ابواب العدل والتوحيد" ج 16 ص 211 - 212 - 213.

ونستعرض فيما يلي نصين وجدتهما أبين ما في هذه الأسانيد دلالة على صدق ما زعمت من أن المتكلمين القدماء انشغلوا بمسألة اللغة وهل هي منحة فطرية ام كسب بشري. و اول هذين النصين مقالة للجاحظ جعل فيها "القدرة على البيان" مناطا لانقسام الوجود، الى موجود مستدل (مبين) وموجود غير مستدل وهذا الأمر اشتهر في لغة التوليديين بلفظ آخر وهو كون "اللغة مقصورة على النوع البشري وعامة في افراده". اما النص الثاني فهو للقاضي عبد الجبار وهي مقالة مباشرة وصريحة في مسألة الكسب والفطرة الضرورية:

أ - "ووجدنا كون العالم، بما فيه، حكمة، ووجدنا الحكمة على ضربين شيء جعل حكمة وهو لا يعقل الحكمة ولا عاقبة الحكمة وشيء جعل حكمة وهو يعقل الحكمة وعاقبة الحكمة، فاستوى بذاك الشيء العاقل وغير العاقل في جهة الدلالة على انه حكمة واختلفا من جهة ان احدهما دليل لا يستدل والآخر دليل يستدل، فكل مستدل دليل وليس كل دليل مستدلا، فشارك كل حيوان سوى الانسان جميع الجماد في الدلالة وفي عدم الاستدلال، واجتمع للانسان ان كان دليلا مستدلا ثم جعل للمستدل سبب يدل على وجوه استدلاله ووجوه ما نتج له الاستدلال وسموا ذلك بيانا"⁽⁵⁷⁾.

تعريف البيان بحسب ما جاء في هذه المقالة انه "سبب جعل (مبينا للمجهول لا للمعلوم) للمستدل يدل على وجوه استدلاله" وهذا التعريف من معانيه ان السبب المذكور ليس كسبا بشريا بل هو منحة جعلت له ضرورة وجودية.

56 - يتميز ابن جني عن سابقه في هذا الخصوص بكونه استعمل لفظاً في هذا الشأن استأثر به دونهم وهو "قابلية النفوس للاكتساب".

57 - "الحيوان" ج 1/ص 33.

ب - ويذكر القاضي عبد الجبار في سياق الاستدلال على ان العلم بالكلام ضروري وليس مكتسباً، ان العلوم اللغوية لو كانت مكتسبة لصح من العاقل ان يكتسبها عند المشاهدة الاولى فكان لا يحتاج الى تكرار المشاهدة والمطالبة في الاختبار. كما ان اختلاف احوال العقلاء في مقدار ما يحصل لهم من المعرفة بالكلام وفي مدة اكتمال هذا الحصول يعتبره القاضي عبد الجبار دليلاً آخر «على انه (اي العلم بالكلام) ضروري والعادة⁽⁵⁸⁾ فيه مختلفة...»

يقول القاضي عبد الجبار في دليل آخر على ان العلم بالكلام ضروري وليس مكتسباً "ولو كان مكتسباً لوجب ان يكون دافعاً عن النظر في دليل وقد عرفنا ان هذه العلوم لا دليل عليها لانها كالمشاهدات⁽⁵⁹⁾ لو لم تكن ضرورية لما صح حصول العلم أصلاً لأنه إذا لم يكن هناك دليل استدل به على ذلك فكيف يمكن ان يكون مكتسباً".

وفي السياق الاستدلالي ذاته يضيف القاضي عبد الجبار: «ولهذه الجملة قلنا ان المعرفة بالحساب لا تكون الا ضرورية⁽⁶⁰⁾ لأنها معرفة بجمع قدر الى قدر، فالحال فيها ما قدمناه لأنه لا فرق بين العلم بالفرق بين المدور والمربع، وبين العلم بالفرق بين العشرة والمائة ولا فرق بين العلم بما اذا انضم بعضه الى بعض كان مربعاً وبين ما اذا ضم بعضه الى بعض كان مائة في ان جميع ذلك لا يكون الا ضرورياً لكنه ربما يدق ويلتبس كما قد يدق كثير من المدركات فيحتاج في تمييزه الى تكرار الإدراك والتأمل ولا يمنع ذلك من كونه ضرورياً. فكل هذه العلوم لا تخرج عما ذكرناه وان كانت العبارات تختلف فيه لأن ضرب العدد في العدد ليس الا من باب الجمع، لكن المراد بالضرب جمع الخمسة خمس مرات والمراد بالجمع جمع خمسة الى خمسة. فاللقب مختلف والمعنى متفق فكذلك القول في القسمة انها تفريق الجمع. فالعلم بكيفيةها كالعلم بالجمع لأننا كما نعلم باضطراب ان بعض الاجسام اذا ضم الى بعض يكون مربعاً فكذلك نعلم اذا فرق بعضه عن بعض كيف يكون حاله فكذلك القول في الأعداد والعلم بالكلام وتركيبه يجري على هذا النحو لأن المتكلم يجب ان يكون عالماً بأفراد الكلام ويعرف ما اذا ضم بعضه الى بعض يكون ضرباً من الكلام ومفارقة لغيره وكذلك القول في تفريق بعض عن بعض

58 - هذا التمييز بين "الضروري" و"العادة" هو المرادف التام للتمييز التوليدي في المناورة اللفظية التي تضمنتها مقالة شومسكي السالفة بين المعرفة (=الضرورة) والعادة (=القدرة العملية).

59 - يقصد بالمشاهدات هنا ما يقصده التوليدي بالتمثيلات المستبطنة (سنرى مصداق هذه المرادفة لاحقاً).

60 - الغريب في هذه المقارنة بين المعرفة اللغوية والمعرفة الحسائية والهندسية التي لجأ اليها القاضي عبد الجبار في الاستدلال على فطرية المعرفة اللغوية أنها نفسها المقارنة التي اعتمد عليها شومسكي في السياق الاستدلالي ذاته. وهذا من عجائب "الصدف" حقاً. انظر كتاب "القواعد والتمثيلات" 1980 انظر على وجه الخصوص الفقرات الأخيرة من الفصل الاخير من هذا الكتاب وكذلك الفقرات الأخيرة من الفصل الثاني ومن الفصل الاول.

فالعلم بذلك ضروري على ما ذكرناه»⁽⁶¹⁾. هذا ويضيف القاضي عبد الجبار في سياق آخر كلاما يستفاد منه الفرق بين "المعرفة" و "القدرة" من نفس الحிثة التي اعتمد عليها شومسكي في كلامه السابق وهي حیة القصور العضوي. يقول في سياق الاستدلال على ان المكتسب في الكلام "مران الآلة" وليس "إمكان الكلام أصلا": "لأن الكلام يحتاج الى العلم بتصريف الآلة التي هي اللسان وغيرها على بعض الوجوه، كما يحتاج الى آلة مخصوصة، فاذا لم يعلم الطفل ذلك او لم تكمل آله لم يمكنه ايجاده وصار ذلك بمنزلة من لا يعلم الأفعال المحكمة في تعذر عليه. ولذلك متى علم ذلك ومرن عليه فعل الكلام»⁽⁶²⁾.

2 - الأوضاع اللغوية وكيفية اكتسابها

النصوص والاسانيد الآتية نرى انها تقدم صورة موجزة عن اهم ما قيل في اللغويات النظرية العربية القديمة في شأن مسألة الاكتساب اللغوي وطبيعة علاقة الإنسان بالمعرفة اللغوية، وهي المسألة التي جرت عادة التوليديين على وصفها بالمسألة الافلاطونية اي كيف تتم للانسان المعرفة بسنن الكلام (=أوضاع اللغة و مقاييسها)؟.

1 - اللغة تكتسب بقانون "العادة" و "المران" اما "السجية" فيتوقف دورها على خلق القدرة على الكلام التلقائي انطلاقا من مقتضى "العادة" بحيث يصبح الكلام عند المتكلم "يجري اكثره على غير روية ولا فكرة". [ابن وهب الكاتب: "البرهان في وجوه البيان" ص 253/250]

2 - اللغة تحصل "بالمنشأ والوراثة"

[أبوحيان التوحيد "الإمتاع والمؤانسة" ج 1 - ص 116/115]

3 - "الجاهل بتأليف الكلام وأساليبه على مقتضى ملكة اللسان اذا حاول العبارة عن مقصوده ولم

يحسن، بمثابة المقعد الذي يروم النهوض ولا يستطيع لفقدان القدرة عليه"

[ابن خلدون "المقدمة": ص - 438/439]

61 - "المغني في ابواب العدل والتوحيد" ج 16 - ص 210/213 ونذيل هذا التوثيق بكلام لشومسكي في كتابه المشار اليه في الهامش السابق وترك للقارئ حرية التعليق:

"Il est sûr que; pour l'essentiel, cette capacité à manier le système numérique ou les propriétés spatiales abstraites n'est pas une chose qui s'apprend"(règles et représentations p 40)

وقد ورد هذا الكلام في سياق الاستدلال على أن الأنظمة المعرفية - واللغة واحد منها - قوالب تدخل في تكوين شيء واحد هو "الملكة المعرفية".

62 - "المغني في ابواب العدل والتوحيد" ج 7 - ص 22.

يعتينا من كلام ابن خلدون هذا أمران أولهما ربطه الجهل بتأليف الكلام على مقتضى ملكة اللسان بالقصور العضوي وهو ربط يذكر بشغف التوليديين بربط قانون نمو اللغة عند الطفل بقانون النمو العضوي عنده اما الأمر الثاني فهو انه يتضمن موقفا من مسألة المعرفة بتأليف الكلام على مقتضى ملكة اللسان وهل هي الاستطاعة والقدرة العملية على "العبارة عن المقصود" أو لا. وهذه ايضا - كما رأينا - من أمهات المشاكل التي اشتغلت بها فلسفة النحو التوليدي.

4 - "ولذلك يظن كثير من المغفلين ممن لم يعرف شأن الملكات ان الصواب للعرب في لغتهم اعرابا وبلاغة امر طبيعي ويقول كانت العرب تنطق بالطبع وليس كذلك وانما هي ملكة لسانية في نظم الكلام تمكنت ورسخت فظهرت في بادئ الرأي انها جيلة وطبع... هذه الملكة انما تحصل بممارسة كلام العرب وتكرره على السمع و التفتن لخواص تراكيبه وليست تحصل بمعرفة القوانين العلمية في ذلك التي استنبطها اهل صناعة اللسان ولا تفيد حصول الملكة بالفعل في محلها".

[المقدمة: ص 562 - 563]

هذا الكلام يتضمن موقفا صريحا من مسألة "المعرفة اللغوية" وهل مصدرها التجربة (= البيئية "والممارسة") او انها عبارة عن "امر طبيعي" مصدره الفطرة والخلقة البشرية . والظاهر ان موقف ابن خلدون في هذا الشأن جاء جاريا على منهاج السلوكيين⁽⁶³⁾ اذ يستفاد من كلامه هذا أن "الملكة اللسانية في نظم الكلام" ليست "امرا طبيعيا" وترجمة هذا بألفاظ التوليديين أن الحقائق اللغوية ليست من

63 - ويؤكد هذا مقالة له صريحة في هذا الشأن يقول فيها "الملكة صفة راسخة تحصل عن استعمال ذلك الفعل وتكرره مرة بعد اخرى حتى ترسخ صورته" [المقدمة ص: 400]

هذا ونلفت الانتباه الى ان كلام ابن خلدون في هذا الشأن لانكاد نحصل فيه على مذهب واحد واضح في المسألة اذ وصف اللغة مرة فقال انها "ملكة" وفي اخرى فقال انها "ملكة في اللسان بمنزلة الصناعة" [المقدمة ص 568 - 569] الا ان تقريره بان "السمع ابو الملكات اللسانية" [المقدمة ص 546] وان "الملكات لا تحصل الا بتكرار الافعال لأن الفعل يقع اولا وتعود منه للذات صفة تتكرر فتكون حالا ومعنى الحال انها صفة غير راسخة. ثم يزيد التكرار فتكون ملكة اي صفة راسخة" [المقدمة ص 554] وان "مؤلف الكلام هو كالبنا أو النساج والصورة الذهنية المنطبقة كالقالب الذي يبنى فيه أو المنوال الذي ينسج عليه" [المقدمة ص 572]

وان الشكل الاسلوبي الذي يتخذه الكلام "عبارة عن المنوال الذي ينسج فيه التراكيب أو القالب الذي يفرغ فيه" وان القوالب ترتبط "بصورة ذهنية للتراكيب المنتظمة كلية باعتبار انطباقها على تركيب خاص وتلك الصورة ينتزعها الذهن من اعيان التراكيب واشخاصها ويصورها في الخيال كالقالب أو المنوال" او ان فعل المتكلم في اختياره للتراكيب يقتصر على رصها "في ذلك المنوال رصا كما يفعله البناء في القالب أو النساج في المنوال حتى يتسع القالب بحصول التراكيب الوافية بمقصود الكلام" [المقدمة ص 570]. كل ذلك يؤكد غلبة التصور السلوكي التحريبي على مذهب ابن خلدون في مسألة طبيعة المعرفة اللغوية ومصدرها وكيفية اكتسابها.

قيل ما يعرفه المتكلمون من غير سابق تدريب، وإنما تحصل الملكة اللسانية في نظم الكلام "بممارسة الكلام" و"تكرره على السمع" وهذا مرادفه في اللغة التوليدية عبارة السلوكيين ان المعرفة اللغوية نظام من العادات الانجازية وانها تحصل بالتجربة وليست اعتبارا فطريا غريزيا (أو "أمرا طبيعيا" على لغة ابن خلدون في النص المذكور).

من جهة اخرى يتضمن كلام ابن خلدون موقفا من مسألة القوانين النحوية الصناعية وهل هي مطابقة لمحتوى الملكة اللسانية او لا وذلك تمييزه بين "العلم باللسان" وهو "معرفة القوانين العلمية التي استنبطها اهل صناعة اللسان" وبين "حصول الملكة" وطريقة "الممارسة" والمران. هذا التمييز يذكر بتمييز شومسكي الشهير بين صورتين لحصول المعرفة باللغة: حصولها بالمعرفة الفطرية وهذه واقعة في حدود اللاوعي والتلقائية بالاضافة الى كونها مشتركة وحصولها بالمعرفة النظرية وهذه ملكة اخرى غير سابقتها لأنها واقعة في حدود الوعي والمعالجة الصناعية وهذه الملكة ليست مما يتكون عند الكائن البشري بشكل فطري.

5 - وفي العلاقة بين اللغة والعقل والدماغ وهل هي علاقة تولد عضوي أولا وصلة ذلك بالمسألة الاكتسابية يقول القاضي عبد الجبار « فإن قالو ان تولد الابن من الأب هو كتولد الكلمة من العقل وحر النار من النار وضيء الشمس من الشمس، قيل له ان الكلمة لا تتولد من العقل لأنها قد تحصل من غير العاقل وقد يحصل العقل في من لا يمكنه الكلمة. وإنما صح تربيتها بالعلم على سبيل الاختيار من الفاعل لا لأنها تتولد من العقل فإن قال: أردت بالكلمة العلم قيل له: إن العلم هو نفس العقل اذا اشير به الى العلوم الضرورية وان اردت العلوم المكتسبة وما يجري مجراها فذلك مما لا يتولد عن العقل لخلو العاقل منه وصحة ذلك فيه». [القاضي عبر الجبار "المعني" ج 5/102].

هذا الكلام الأخير من معانيه ان العلوم الضرورية (=المعرفة الفطرية) يتصور فيها التولد العضوي عن العقل "تولد الابن من الاب" و "حر النار من النار وضيء الشمس من الشمس". أما العلوم المكتسبة (=المعارف التجريبية) فلا يتصور فيها ذلك. هذا وان من عجائب الصدف هنا ايضا ان النظر في إمكان قياس صدور اللغة عن العقل على صدور ضياء الشمس من الشمس نجده في مواطن كثيرة من كتب مؤسس التوليدية: انظر مثلا الفصل الخامس من كتاب "القواعد والتمثيلات" حيث الاستدلال على إمكان المقارنة بين دراسة العمليات العضوية التي تمثل داخل الدماغ الاساس المادي للمعرفة اللغوية وعملياتها وبين دراسة ردود الفعل النووية الحرارية وعملياتها داخل الشمس، الردود الناتجة عن الطاقة الضوئية المنبعثة من المحيط الخارجي للشمس.

6 - المسائل التي مثلت بالنسبة للتوليدية اطار مساءلتها الفلسفية العام تمحورت كما رأينا حول جملة من الجوانب بعضها متعلق بالاكساب وبعضها متعلق بالادراك وبعضها بالمظهر الإبداعي وبعضها متعلق بطبيعة المعرفة اللغوية ماهي.

نجد عند ابن سينا في كتاب الشفاء [الجملة الاولى "المنطق" الفن الخامس "البرهان" ص 190 وما بعدها]، جملة من التعريفات انتظمتها هذه الزوايا الاربعة . فقد حد اللغة بكونها: "ملكة نفسانية تصدر عنها افعال ارادية بغير روية تنحو تماما مقصودا" وتقييد الافعال لإرادية المذكورة في هذا الحد بكونها تصدر عن الملكة النفسانية "بغير روية" يذكرنا بالحاج التوليديين كلما ذكروا ان "العقل يقوم بعمليات حوسبية دقيقة مستعملا تمثيلات عقلية دقيقة ومحددة" على ان ذلك يتم من غير "اعمال فكر او تأمل". وقد اضاف ابن سينا الى هذا الحد لطبيعة المعرفة اللغوية حدودا ثلاثة اخرى يستفاد منها قيام التمييز عنده بين "قوة النفس المستعدة للاكساب" وهذه يسميها "ذهنا" و"جودة تصور ما يرد عليها" وهذه يسميها "فهما" وجودة الحلدس وهي عنده الاحاطة بجزئيات "ما يرد على النفس" في زمن قصير. وهذه يسميها "ذكاء".

"الذهن" اذن و "الفهم" و "الذكاء" عناصر في تعريفات ابن سينا اولها مرتبط بمشكل الاكساب والثاني مرتبط بمشكل الادراك والثالث بمسألة المظهر الابداعي وهذه بالاضافة الى تعريف اللغة بكونها "ملكة نفسانية تصدر عنها افعال ارادية بغير روية" تمثل بالنسبة للتوليدية كما رأينا اسئلتها الفلسفية الاساسية.

7 - وفي الكيفية التي تتفاعل بها "المعرفة اللغوية الفطرية" والتجربة اللغوية جاء في مقالة للقاضي عبد الجبار ميز فيها بين الأمرين بتسمية الاولى علما "اضطراريا" حاصلا "بيديهة العقل" "لايجوز اختلاف احوال العقلاء فيه" والثانية "علما اختباريا" يختلف باختلاف اللغات وباختلاف أحوال العقلاء فيه، مايلي:

«واعلم انه لا يمتنع ان يُعلم بالاختبار مقاصد المخاطبين باضطرار. ولولا الاختبار المتقدم لم يعلم ذلك حتى يختلف الحال في هذه المعرفة بحسب طريقة الاختبار وما يمكن فيه وما لا يمكن لأن العربي يعرف مقاصد العربي بالاختبار، ولهذا نرى العرب تعرف من مقاصد العرب ما لاتعرفه من مقاصد العجم لما لم يكن فيه من الاختبار ما امكنه في العرب، ولذلك يعرف الاخرس بالاشارة من حال صاحبه مالا يعرفه غيره لأنه قد اختبر من ذلك ما لم يختبره غيره، والوالدة ربما عرفت من اغراض الصبي الصغير عما لا يفهم من القول مالا يعرفه غيرها لفضل اختبارها فاذا صح ذلك لم يمتنع ان يُعرف بالاختبار من حال الواحد والجماعة ما يقع وما لا يقع، وما يمتنع وما لا يمتنع ويكون هذا العلم مما

يحصل باضطراب عن طريق العادة لأنه مباين للعلوم الحاصلة بديهية العقل الذي لايجوز اختلاف أحوال العقلاء فيه من حيث كان هذا العلم يفتقر الى الاختبار الذي قد تفرق احوالهم فيه».

["المغني في ابواب العدل والتوحيد" ج 16 - ص 37]

القاضي عبد الجبار يثير المسألة اذن من زاوية ما يشترك فيه العقلاء وهو ما يحصل معرفته ببديهية العقل، وما لا يشتركون فيه وهو ما يحصل بالاختبار. وهي نفس الزاوية التي تناول منها التوليديون المسألة ذاتها. فالعربي والعجمي في لازم مقالة القاضي يشتركان في "العلم الاضطرابي" الذي آلته "بديهية العقل" التي ليست مناطا للاختلاف ويختلفان في العلم الاختياري الذي آلته "العادة". وندعو القارئ الى الموازنة بين مقالة القاضي ومقالة شومسكي الآتية:

"ان الطفل اذ يبدأ في مباشرة عملية الاكتساب اللغوي يكون في حيازته اطار تصوري غني يمثل جزءا من معرفتنا الفطرية المشتركة. وهذه المعرفة جزء من تكويننا البيولوجي الذي يقتصر دور التجربة تجاهه على ايقاضه وتفجير امكاناته وشحذه واغنائه بتفاعل الطفل مع أفراد النوع البشري ومع معطيات العالم المادي المحيط به. هذا التصور نرى انه حل ممكن لمشكلة افلاطون"

[شومسكي 1988]

كما ان الفارابي له مقالة في هذا الشأن بينها وبين سابقتها شبه وثيق. يقول "واول ما يفعل شيئا من ذلك يفعل بقوة فيه بالفطرة وملكة طبيعية لا باعتماد له سابق قبل ذلك ولا بصناعة واذا كرر فعل شيء من نوع واحد مررا كثيرة حدثت له ملكة اعتيادية اما خلقية او صناعية".

[الحروف ص 135]

هذا الكلام يؤكد ان الخصومة بين المذهب الفطري والمذهب السلوكي في تفسير المعرفة اللغوية وهي الخصومة الحاضرة بامتياز خاص في كتابات شومسكي الفلسفية خصومة قديمة كانت تلقي بظلالها على كل طرف شارك في الحوار الكلامي الفلسفي العربي القديم.

8 - نصادف عند الجرجاني في اسرار البلاغة تعريفا للظاهرة اللغوية بأن "مادة الصناعة" فيها "الاجزاء المختلفة في الشكل والهيئة" وان الآلة التي تشتغل بها اللغة في مبادئها يمثلها قانون "ايجاد الائتلاف في المختلفات" وانه "كلما كانت اجزاؤها اشد اختلافا في الشكل والهيئة ثم كان التلاؤم بينها مع ذلك اتم والائتلاف أبين كان شأنها اعجب والحذق لمصورها اوجب".

[اسرار البلاغة ص 118]

ان التمييز بين هاتين الجهتين في تكوين الظاهرة اللغوية يذكرنا بالتمييز التوليدي بين ما يستهدف بالوصف وهو مظاهر التنوع والاختلاف ويسمونها "خصائص النظام الحوسبي الذي تحدده اشكال

التركيب اللغوية المختلفة ومعانيها في اللغات المختلفة" [شومسكي 1988] وبين ما يستهدف بالتفسير وهو "مظاهر النظام الثابت غير المتنوع أي المبادئ الكلية التي تمثل بالنسبة للغات الانسانية المختلفة قاعدتها الاستنباطية وكذا الوسائط (=البرامترات) التي ان وضعت في وضع من الأوضاع المسموح بها في لغة من اللغات جعلت للبنية التركيبية في هذه اللغة خصائص غير خصائصها في لغة اخرى تستوجب تثبيت الوسائط المذكورة في اتجاه آخر". [شومسكي 1988]

"ان اللغات البشرية تبدو مختلفة جدا لكن هذا الاختلاف لا يناسبه ان يكون جزءا من الطبيعة الاساسية لتلك اللغات بل ان نظام الكون في مظاهره المادية المباشرة واللغة جزء من هذا النظام يستوجب ان نفترض أنَّ اللغات المختلفة قد صيغت من طينة واحدة تمثل طبيعتها الاساسية المشتركة وهذه الطينة يناسبها في هذه التصور ان يفترض أنها تنضبط بمبادئ ثابتة غير متغيرة هي التي اصطللحنا عليها بالنحو الكلي، اذا كانت مهمة الواصف في البحث اللغوي تتمثل في تحديد النظام الحوسبي الذي يفسر الظواهر اللغوية المختلفة فإن مهمة المفسر أصعب لأنها تتجاوز هذا التحديد الذي يتعامل مع الظواهر في تنوعها واختلافها الى بيان كيف يمكن اشتقاق هذه الظواهر من المبادئ الكلية غير المتغيرة بعد تثبيت قيم المتغيرات (=الوسائط)". [شومسكي 1988]

هذا ونجد مظاهر عملية لهذا المنحى في الاجتهاد والسعي إلى الإحاطة "بالمختلفات في الشكل والهيئة". مبدأ واحد يمثل قاعدة "اتلافها" في كل مبحث من مباحثهم الاساسية في النظر النحوي التفصيلي (راجع مثلا تعليقاتنا على مبحث نظرية س - خط في الباب الثالث من القسم الأول وكيف قامت هذه النظرية عندهم على مبدأ "ايجاد الاتلاف في المختلفات" (=استخلاص ماهو مشترك بين الأنواع المركبة المختلفة) راجع في السياق ذاته موازنة مفصلة اقمنها بين هذا المنحى التوليدي والمنحى السيويهي في الإحاطة بمظاهر التنوع والاختلاف المنحى الذي قام على مبدأ التمييز بين الشكل الميزاني العام وصوره التليفية المختلفة).

9 - وفي الفرق بين مايمكن تحصيله بالملكة الطبيعية وما يحصل بالملكة الصناعية (او ما عبر عنه التوحيدى بالفطرة والفطنة [الامتناع ج 2 ص 139] وما عبر عنه ابن فارس بالاعتماد والتلقن [الصاحي ص 30]). يقول ابن خلدون: "في ان ملكة هذا اللسان غير صناعة العربية ومستغنية عنها في التعليم، والسبب في ذلك ان صناعة العربية انما هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة، فهو علم بكيفية لا نفس كيفية فليست نفس الملكة وانما هي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علما ولا يحكمها عملا (...). وهكذا العلم بقوانين الإعراب مع هذه الملكة في نفسها فإن العلم بقوانين الإعراب انما هو علم بكيفية العمل ولذلك نجد كثيرا من جهابذة النحاة، والمهرة في صناعة العربية المحيطين علما

بتلك القوانين اذا سئل في كتابة سطرين الى اخيه او ذي مودة او شكوى ظلامه او قصد من قصوده اخطأ فيها عن الصواب واكثر من اللحن، ولم يجد تأليف الكلام لذلك والعبارة عن المقصود على اساليب اللسان العربي" [المقدمة ص 560]

و ادعو القارئ الى الموازنة بين هذا الكلام وبين نصوص ثلاثة نقلتها بتصرف الى العربية من كتاب "اللغة ومشكلات المعرفة":

أ - في الاجابة عن سؤال هذا نصه: "هل يمكن استعمال نتائج النحو التوليدي في مجال تعليم اللغات والترجمة؟". "جاء رد شومسكي على النحو الآتي: « ان قدرة الانسان على مزاوله النشاط العلمي في مختلف مجالات الحياة من غير قدر كبير من الالتفات الواعي والتأمل الشعوري المقصود في مبادئ هذا النشاط تمتاز دائما بالسبق الزمني بالنسبة الى المعرفة العلمية النظرية التي تحاول فهم هذه المبادئ وصيانتها، فالمهندسون منذ أمد بعيد كانوا ينجزون اشياء معقدة تستدعي مبدئيا درجة عالية من المهارة كبناء الجسور مثلا. فقدرتهم على ذلك الانجاز لم تكن متوقفة على حيابة العلوم الهندسية في صيغتها الدقيقة المعاصرة (...). وعلى العموم وبصرف النظر عن كون بناء الجسور مهمة أسهل بكثير من مهمة تعليم اللغات والترجمة فإن الاجابة عن سؤالك هي ان اللسانيات الحديثة ليس بموزتها ما يمكن ان تساعدك به في هذا الشأن... بل ان علم النفس واللسانيات قد جريا على المشتغلين في المجالات اللغوية ذات الطابع العملي التطبيقي الكثير من الضرر والأذى اذ يتظاهران بأنهما يقدمان إجابات حاسمة وحلولاً نهائية في هذا الخصوص...». [شومسكي 1988 (فصل المناقشات)]

ويضيف شومسكي في السياق ذاته ان "حقيقة التعليم ان 1% منها تتعلق بالطريقة التربوية والنسبة الباقية تتعلق برغيب الطلبة في المادة وجعلها مشوقة وبأن يكون هؤلاء الطلبة على بينة من الضرورة التي تستوجب تعلم المادة المذكورة".

يقول الجاحظ في كلام بينه وبين هذا شبه وثيق: "لأن من أعون الأسباب على تعلم اللغة فرط الحاجة الى ذلك، وعلى قدر الضرورة اليها في المعاملة يكون البلوغ فيها والتقصير عنها"

[الجاحظ الحيوان ج 5 ص 290]

ب - « إن مهمة الطفل الذي يتعلم لغة من اللغات الطبيعية ومهمة النحوي الذي يبحث في بنية هذه اللغة وخصائصها تشابهان في وجوه وتختلفان في وجوه أخرى عديدة. فالخصائص والمبادئ التي يسعى النحوي الى اكتشافها عناصر واقعة في حياة الطفل عن طريق المعرفة الحدسية البعيدة كل البعد عن التأمل الواعي. ومن مظاهر هذا الوجه الاساسي من أوجه الاختلاف بين عمل الطفل وعمل النحوي ان الطفل تتم له المعرفة بالقاعدة (ص) في مدة زمنية قياسية اما النحوي فلا يكشف ان هذه

القاعدة (ص) وغيرها من القواعد الجزئية جزء من بنية الملكة اللغوية، لا يكشف النحوي ذلك الا بعد جهد نظري مضمّن». [شومسكي (الفصل الثاني) 1988]

ج - "ان للملكة اللغوية من حيث هي عملية مادية بعض الخصائص المجردة هي ما نحاول الاقتراب منه في صياغتنا للمبادئ التي نصفها بكونها مبادئ للنحو الكلي. هذه الخصائص نحرص في صياغتنا لها على ان تكون مقيدة بما فيه الكفاية بحيث يصح ان نزعّم بأنها تميز للعقل البشري ان يكتسب لغة من نوع خاص وبأنها تمثل في نفس الوقت عائقا دون اكتساب لغات اخرى ممكنة لكن من نوع مباين، اي اللغات التي لا يمكن تعلمها بواسطة الملكة اللغوية. هذا وانه من الجائز ان نتصور إمكان اكتساب مثل هذه اللغات لكن شريطة أن نفترض أن هذا الاكتساب يجب ان تكون آتته ملكة اخرى غير الملكة اللغوية. كالملكة التي يستعملها الانسان مثلا في محاولته فهم مبادئ العالم المادي بالاعتماد على البحث النظري والتجريب والاستدلال..." [شومسكي 1988 (الفصل الخامس)]

10 - من مشهور النظريات التوليدية كذلك في طبيعة الملكة اللغوية ان من خصائص هذه الاخيرة ان سرعة تثبيت الوسائط تتم بالنسبة للغة الام موضوع التجربة اللغوية الأصلية الاولى اما بالنسبة للغة أخرى مختلفة محور تجربة لغوية طارئة فإن تثبيت الوسائط لا يتم بنفس السرعة بل قد لا يتم أصلا اذا تأخر زمن التجربة أكثر من المعقول.

هذا الموقف له نظائر في اللغويات العربية القديمة:

أ - منها: قول الجاحظ "فاللغتان اذا التقتا في اللسان الواحد أدخلت كل واحدة منهما الضيم على صاحبتهما" [البيان ج 1 ص 368]

ب - ومنها قوله ايضا "متى وجدناه [اي الترجمان] ايضا قد تكلم بلسانين علمنا انه قد أدخل الضيم عليهما لأن كل واحدة من اللغتين تجذب الأخرى وتأخذ منها وتعترض عليها وكيف يكون تمكن اللسان منهما مجتمعين فيه كتمكنه اذا انفرد بالواحدة وانما له قوة واحدة فإن تكلم بلغة واحدة استفرغت تلك القوة عليها وكذلك ان تكلم باكثر من لغتين على حساب ذلك تكون الترجمة لجميع اللغات" [الحيوان ج 1 / 76 - 77].

ج - ومنها قول ابن خلدون "وانظر من تقدم له شيء من العجمة كيف يكون قاصرا في اللسان العربي أبدا، فالأعجمي الذي سبقت له اللغة الفارسية لا يستولي على ملكة اللسان العربي ولا يزال قاصرا فيه ولو تعلمه وعلمه وكذا البربري والرومي والافرنجي قل أن تجد أحدا منهم محكما لملكة اللسان العربي وما ذلك الا لما سبق الى ألسنتهم من ملكة اللسان الاخرى". [المقدمة ص 369]

د - الا ان لابن جني في هذا الشأن مقالة نحا فيها منحى مغايرا استمد فيه من فكرة المبادئ الكلية المشتركة بين اللغات استمدادا مباشرا وصريحا لا يحتاج الى تأويل جاء فيها:

"وايضا فإن العجم العلماء بلغة العرب وان لم يكونوا علماء بلغة العجم فإن قواهم في العربية تؤيد معرفتهم بالعجمية وتؤنسهم بها وتزيد في تنبيههم على أحوالها لاشتراك العلوم اللغوية واشتراكها وترايمها الى الغاية الجامعة لمعانيها." [الخصائص ج 1 - ص 243].

11 - ان الخلاف بين المنظور الفطري والمنظور التجريبي في تفسير كيفية حصول المعرفة اللغوية ظهر في اللغويات النظرية العربية القديمة في سياق تفسير مبدأ المواضعة:

- السكاكي - مثلا - من أتباع المنظور السلوكي وذلك قوله في تعريف الكلام انه "صناعة مستندة الى تحكمات وضعية واعتبارات إلفية" [مفتاح العلوم ص 81].

ومن انصار هذا الاتجاه ايضا: الرازي وذلك قوله: "وذلك لأن العقل لا طريق له الى معرفة اللغات بل ذلك لا يحصل الا بالتعليم، فإن حصل التعليم حصل العلم به والا فلا اما العلم بمحقق الاشياء فالعقل متمكن من تحصيله" [مفاتيح الغيب ج 2 ص 176].

- وابو بركات الانباري وذلك قوله "الترى ان اللغة لما وضعت وضعا نقليا لا عقليا لم يجز اجراء القياس فيها واقتصر فيها على ما ورد به النقل." [لمع الادلة في اصول النحو ص 48]

- والشهرستاني وذلك قوله: "لو قدرنا انسانا خاليا من العبارات كلها ابكم لا يقدر على النطق لا نشك ان نفسه لا تحدته بعربية ولا عجمية ولا لسان من اللسان وعقله يعقل كل معقول وان كان يعرى عن كل مسموع ومنقول. فَعَلِمَ ان الكلام الحقيقي هو الحروف المنظومة التي في اللسان والمتعارف من اهل اللغة والعقلاء ان الذي في اللسان هو الكلام، ومن قدر عليه فهو المتكلم ومن لم يقدر عليه فهو الاعجم فعلم من ذلك ان الكلام ليس جنسا ونوعا في نفسه، ذا حقيقة عقلية كسائر المعاني بل هو مختلف بالمواضعة والاصطلاح والتواطؤ حتى لو تواطأ قوم على نقرات واشارات وزمرات لحصل التفاهم بها كما حصل بالعبارات." [نهاية الاقدام ص 323]

مقالة الشهرستاني هاته تدرج في صلب مسألة المعرفة اللغوية وهل هي عين القدرة العملية على الانجاز ام هل هي شيء مستقل عن هذه القدرة. ومذهبه في هذه المسألة كما تنطق بذلك ألفاظ مقالته هو أنهما شيء واحد فالكلام "من قدر عليه فهو المتكلم ومن لم يقدر عليه فهو الأعجم".

ان اعتبار الكلام هو القدرة العملية عليه، جرّ الشهرستاني رأسا إلى إنكار "النحو الكلي": "فالكلام ليس جنسا ونوعاً في نفسه ذا حقيقة عقلية كسائر المعاني" وبهذا نفهم الحاح شومسكي في

دراساته الفلسفية على ابتداء الكلام بتحديد الفرق بين المعرفة والقدرة واعتبار القول بتطابقهما والقول باختلافهما مقدمتين يلزم عنها نظريتان مختلفتان.

12 - من مشهور النظريات التوليدية عن طبيعة المعرفة التي يمتلكها المتكلم عن الحقائق اللغوية وعن الكفاية العالية التي يمتاز بها توظيفه لهذه الحقائق في كلامه الحر رغم التعقيد الشديد الذي يطبع البنية الحوسبية لهذه الحقائق ان المعرفة اللغوية لا تكون بأسباب ومسوغات منطقية كتفضيل القاعدة البسيطة مثلاً على القاعدة المعقدة. وهذا لا يمكن تفسيره بشكل مناسب الا في اطار فكرة "التكوين الفطري" الذي من خواصه ان الخصائص الناتجة عنه لا تراعى المسوغات المنطقية. يقول شومسكي في هذا الشأن: "لقد استدللنا بما فيه الكفاية على أن اللغة توظف مبدأ الاعتماد على البنية بدلاً من القواعد التي تراعى مبدأ التابع الخطي وذلك رغم أن البنية الحوسبية التي تستوجبها تلك القواعد في ضوء موجبات هذا المبدأ الأخير هي على قدر كبير من السهولة واليسر بالنسبة الى الجهد الحوسبي الذي يتطلبه مبدأ الاعتماد على البنية. ان الطفل سيجد صعوبة كبيرة في تعلم اللغة البسيطة في بنيتها الصورية رغم انه يستطيع، بصورة تلقائية وبسرعة مدهشة، تعلم اللغة الأشد تعقيداً من غير تدريب سابق، وذلك لأن المطلوب منه في تعلمه للغة ذات البنية الصورية البسيطة بنية التابع الخطي ان يقوم بعمليات حوسبية شعورية بدلاً من الاعتماد اللاشعوري على العمليات الحوسبية الآلية التي تقوم بها الملكة اللغوية بصفة تلقائية وبسرعة تفوق كل التوقعات. ان هذه الملاحظة البسيطة تتضمن مقارنة متواضعة لمشكلة افلاطون والكيفية التي يمكن انتهاجها في تناول هذه المشكلة [...] لماذا يقع اختيار الطفل في نشاطه الحوسبي المرتبط بالممارسة اللغوية اكتساباً وإنتاجاً على القواعد الأشد تعقيداً دون القواعد الأقل تعقيداً؟ هذا الأمر لا يمكن تفسيره الا باعتباره خاصية فطرية من خصائص الملكة اللغوية البشرية والخاصية الفطرية تمتاز بكونها لا تراعى المسوغات المنطقية كمسوغ تفضيل الأسهل على الأصعب مثلاً".

[شومسكي 1988]

وفيما يلي نستعرض جملة من مقالات اللغويين العرب القدماء التي تناولت مسألة المعرفة اللغوية من زوايا بينها وبين الزاوية التوليدية قرابة نظرية وثيقة:

أ - "إن هذه العبارات والتقديرية غير حقيقية اي ليست امورا عقلية بل اصطلاحية مختلفة باختلاف الأعصار والأمم. ولهذا لو وقع التواضع من أهل الاصطلاح على أن يكون التفاهم بنقرات وزمرات لقد كان ذلك جائزاً" [سيف الدين الامدي "غاية المرام ص 100]

ب - "وليس من حق الكلام أن يكون مفيدا كما ان من حق القادر ان يكون حيا لأن كونه كلاما لو اقتضى ذلك لاقتضاه في الشاهد والغائب وفي علمنا بجواز كلام غير مفيد دلالة على فساد هذا القول" [القاضي عبد الجبار: "المغني" ج 7/107]

ج - "تأليف الكلام فعل اختياري متصرف في وجوه شتى". [ابن حزم "الاحكام" ج 1 ص 29]
د - "وذلك ان اللفظ بنفسه لا يدل البتة ولو لا ذلك لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوزه بل انما يدل بارادة اللفظ، فكما ان اللفظ يطلقه دالا على معنى ... فيكون ذلك دلالة ، كذلك اذا احلاه عن اطلاقه في الدلالة بقي غير دال"

[ابن سينا - كتاب الشفاء - الجملة الاولى - الفن الاول "المدخل"]

هـ - "لا مجال للعقل في اللغات" [الغزالي "المستصفى" ج 1 ص 165]
و- "نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا النظم لها بمقتضى في ذلك رسما من العقل اقتضى ان يتحرى في نظمها ما تحراه، فلو ان واضع اللغة كان قد قال ربض مكان ضرب لما كان في ذلك ما يؤدي الى فساد". [الجرجاني "دلائل الاعجاز" ص 35]
ز- "ان اللغة لا تثبت قياسا" [المقدمة ص 454]

ح - "وقد علم ان العقل لا يوجب وضع اللغة أصلا فضلا عن استعمال عبارة مخصوصة في امر معين" [القاضي عبد الجبار "المغني" ج 16 ص 359]
ي - "وانما فزع العقلاء الى الحروف في المواضعة لأنها أسهل وأوسع ومع التأمل لا يوجد ما يقوم مقامها" [الخفاجي "سر الفصاحة" ص 45]

يبدو من هذه المقالة ان الخفاجي يذهب في المسألة مذهب أن بناء اللغة وتنظيمها اختير فيه "الأسهل" وهو مذهب مخالف لمذهب السابقين الذي استشهدنا بنصوصهم في هذا الشأن.

وهنا أمر وجب لفت الانتباه إليه وهو أن هذه النصوص وإن كان بعضها يحتاج إلى قدر غير يسير من التخريج والتأويل قد يبلغ حد التعسف في بعض الوجوه إلا أنها مع ذلك تبقى دليلا عاما مناسباً على أن اللغويين العرب القدماء قد انشغلوا - من بين ما انشغلوا به من المسائل المتصلة بطبيعة الاكتساب اللغوي - بالنظر في قضية المسوغات والموجبات المنطقية (كمسوغ الأسهل والأصعب) وهل لها دخل في توجيه الاختيارات المتبعة في بناء مادة اللغة وتنظيم بنيتها. فصلاحيه النصوص المذكورة لمجرد الاستدلال المجل على هذا الأمر هو قصارى مانرجوه منها في هذا السياق.

13- يقيم القاضي عبد الجبار حدودا بين "المواضعة" و "الكلام" يستفاد منها ان هذا الاخير أصل والمواضعة عرض فيه وينسب التنوع والاختلاف الى هذا العرض دون أصل "الكلام" وان المواضعة ليس

لها تأثير في كون الكلام كلاما، وان تصرف المتكلمين فيما يجوز توظيفه من امكانات الكلام وما لايجوز في لغتهم هو عين المواضعة.

النظر في هذه المسألة يذكر بالجدل التوليدي الشهير في التمييز في الظاهرة اللغوية بين "النظام الثابت غير المتنوع" ومظاهر الاختلاف الممكنة.

يقول القاضي: "فإن قال قائل: هلا حددتم الكلام بأنه الحروف المنظومة اذا حصلت مفيدة، وليس ثمة في كتب الشيوخ ان الكلام لا يكون الا مفيدا، إلى ما شاكلة من الالفاظ الدالة على ما سألناكم عنه؟ قيل له: لأن أهل اللغة قد قسموا الكلام الى مهمل لا يفيد، لأنه لم يتواضع عليه، وإلى مستعمل مفيد، فلو كان ما ذكرتم صحيحا لم تصح منهم هذه القسمة، ولأن الكلام يصير مفيدا بالمواضعة، ويكون الكلام صحيحا وليس للمواضعة تأثير في كونه كلاما كاملا، كما لا تأثير له في كونه صوتا. ولذلك يقول القائل منهم من غير مدافعة. تواضع العرب على الكلام فحصل مفيدا بالمواضعة ويكون الكلام صحيحا، يبين ذلك ان الكلام مهياً لصحة المواضعة عليه كالاشارة والحركة، فكما أنهما لا يصيران كذلك إلا بالمواضعة فكذلك الكلام"⁽⁶⁴⁾.

[المعني في ابواب العدل والتوحيد ج 3 ص 10]

الفصل في هذه المقالة بين "الكلام" و"المواضعة" فصل بين الجوهر العام الثابت الذي لا اختلاف فيه وبين الصور المختلفة التي يتخذها بحسب ما يسميه القاضي في مكان آخر بخصوصيات "الاختبار". ويتعزز هذا المنحى في تصور المسألة بكلام له في سياق آخر جاء فيه:

"اعلم ... أن الكلام من جملة الأفعال المحكمة التي لا تصح الا من العالم بكيفيتها ولذلك يصح من العالم بالعربية ان يتكلم بها ولايتأتى منه ان يعبر عن ذلك المعنى بالفارسية فإن كان يعلم المواضعة الفارسية امكنه ان يعبر بها عن ذلك المعنى وتعذر ذلك منه بالعربية". [المعني ج 16 ص 191]

14 - وفي السياق ذاته نجد عند الشهرستاني تمييزا بين "اللغة" و"المواضعة" يجري في شكله العام على منوال ما افادته مقالة القاضي عبد الجبار السابقة. وهو تمييز انجر في آخر المطاف الى الإقرار بأن اللغات المختلفة لها جنس عام تنتسب اليه:

64 - جاء في النص الأصلي "فكما أنهما لا يصيران كذلك بالمواضعة فكذلك الكلام" والمعنى على ذلك ظاهر البطلان والتناقض بالإضافة إلى ما حرره القاضي قبل هذا الكلام. ولأجل ذلك فإن النص لا يستقيم إلا بأحد أمرين:

(i) إما تقدير أن الناسخ قد أسقط سهوا أداة الاستثناء (إلا) قبل قوله (بالمواضعة).

(ii) وإما تقدير أنه قد أضاف سهوا أداة النفي (لا) قبل قول القاضي (يصيران).

أ - فاللغة في تعريفات الشهرستاني: "معان في ذهن الانسان مختلفة الاعتبار" وهي من حيثية أخرى "معاني كلية مجردة متحدة متفقة" والمتكلم يعالج هذه المعاني بآلات هي "التمييز العقلي والتفكير النفساني والتصوير الخيالي".

ب - اما المواضعة فهي عنده "تقدير للمعقول في المحسوس".

واذا كان "المعقول" اسما جامعا للمعاني المذكورة في التعريف السابق فإن "المحسوس" هو ما يتحقق "عربيا أو عجميا أو هنديا أو روميا أو سريانيا أو عبرانيا" [نهاية الاقدام ص 319]

وفي سياق آخر يؤكد الشهرستاني هذا المنحى في تصور المسألة وذلك تمييزه بين "الأقوال العقلية والنطق النفساني" والصورة التي تتخذها هذه الأقوال في اللغات المختلفة بحيث "يكون اللسان معبرا عنها تارة بالعربية وتارة بالعجمية ان كان منطقيا وبالإشارة والايحاء ان كان أبكم" [نهاية الاقدام ص 326]

ولهذا نعجب من إقرار الشهرستاني، في كلام آخر بينه وبين هذا الذي لخصنا هنا تناقض واضح بأنه "لو قدرنا إنسانا خاليا من العبارات كلها أبكم لا يقدر على نطق لم نشك ان نفسه لا تحدته بعربية ولا عجمية ولا لسان من اللسان ... فعلم من ذلك ان الكلام ليس جنسا ونوعا في نفسه ذا حقيقة عقلية كسائر المعاني بل هو مختلف بالمواضعة". [نهاية الاقدام ص 323]

ويؤكد هذا التناقض الغريب وان تمييزه بين الكلبي الثابت والخاص المختلف هو الأصل المطرد في تصوره لهذه المسألة قوله أيضا: «فعلم من ذلك ان الذي حصل من الخيال غير الذي حصل في النفس غير وان الذي حصل في العقل غير ومن امكنه التمييز بين هذه الاعتبارات سهل عليه تقدير النطق النفساني والقول بأن ذلك المعنى جنس ونوع من المعاني له حقيقة لا تختلف والذي في الخيال واللسان ليس جنسا ونوعا حقيقيا ثابتا بل يختلف ذلك بحسب الاصطلاح والمواضعة. وعلى امكان التعبير من حال الى حال ومن شخص الى شخص ومكان الى مكان وذلك ليس كلاما حقيقيا ولا نوعا متنوعا ويتبعه الذي في الخيال من الصور والأشكال عن الحروف والكلمات التي في السمع وعن المبصرات والمدرجات التي في البصر لكن المعاني التي في النفس حقائق موجودة تتردد فيها النفس بنطقها الذاتي وتمييزها العقلي» [نهاية الاقدام ص 326]

3 - النظرية النحوية ومبادئ العمل العقلي

- « ان الحقائق التي يعرفها المتكلمون عن بنية اللغة يعرفونها من غير سابق تدريب. وهذا لا يمكن تفسيره الا بشيء واحد وهو ان تلك الحقائق جزء من المعرفة التي تنمو في عقل/دماغ الطفل الذي ينشأ في محيط لغوي معين. وهذا معناه ان تلك الحقائق انما استطاع المتكلم ان يعرفها لسبب بسيط وهو ان العقل الانساني لا يعمل الا بهذه الطريقة.

ان خصائص التراكيب اللغوية والتي نجتهد في اسخلاصها بالطرق النظرية المجردة المعروفة نفترض انها تعبر عن مبادئ العمل العقلي تلك المبادئ التي تصور - من حيث كونها جزءا من الملكة اللغوية البشرية - الكيفية التي يشغل بها العقل الانساني في إنتاجه وتأويله للتراكيب الجديدة» [شومسكي 1988]. خلاصة هذا الكلام ان العقل الانساني يعمل بطريقة واحدة في كل اللغات. هذا وان الكيفية التي انبنى بها في التوليدية هذا القول الفلسفي والجوهر التصوري الذي يؤسسه يملئ علينا هنا ايضا القول بأن الأمر يتعلق بإحدى النتائج التي تحتملها السيوسيهية على المستوى الكلامي ولو على تأويل بعيد، أصل البعد فيه انحصار مظاهر الاختلاف والتنوع، التي تعاملت معها السيوسيهية، في اللغة الواحدة.

الإشارة هنا الى مبدأ اشتغال "الآلة العاملة" (=او العقل العاملي) بطريقة واحدة ومبادئ عامة مشتركة في كل الابواب بحيث ان كل باب من هذه الابواب يمكن اعتباره "تأويلا خاصا" من التأويل التي تحتملها مبادئ هذه الآلة.

- « ان المعرفة التي يمتلكها الطفل عن القواعد والمبادئ التي تنضبط بها لغته وحيازته لها في مدة زمنية قصيرة وحجم هذه المعرفة ودرجة غناها بالنظر الى قصر التجربة اللغوية التي يمر بها ومحدوديتها كل ذلك يدل على أن المعرفة المذكورة نظام فطري محكوم بمبادئ التكوين البيولوجي، مستقل عن التجربة وان العوامل البيئية يقتصر دورها كما هو الشأن بالنسبة لكل مكون من مكوناتنا الخلقية الفطرية الثابتة على تحفيز ذلك النظام واخراجه من حيز القوة الى حيز الفعل. ولأجل ذلك فإن احتمالات التنوع والاختلاف ليست من نتائج التنوع الذي تفرضه العوامل البيئية فقط بل هي قبل ذلك من قبيل ما يسمح به الاستعداد الفطري الثابت». [شومسكي 1988]

إن السيوسيهية لم ينتبه أصحابها الى نتائج نظريتهم على المستوى الكلامي - كما ذكرنا سابقا - ربما استجابة لأغراض اجتماعية وثقافية⁽⁶⁵⁾. ونذكر هنا في هذا الشأن ان انبناء السيوسيهية على مبدأ استقلال الموازين عن صورها التلفيفية واستقلال الأشكال العامة عن الصور التي تحتل التحقق بها في كل باب وعلى ان الأشكال الميزانية العامة يجب أن تكون على قدر من التجرد والمرونة الصورية والاستقلال عن المتغيرات المادية (=الابواب=التجربة) بحيث يصح ان تكون أصلا لكل احتمالات الاختلاف والتنوع الذي يطبع الابواب والصور التلفيفية المختلفة المندرجة تحت كل باب (=وهذه ترادف التنوع الذي يطبع التجربة اللغوية)، قلت ان انبناء السيوسيهية على كل ذلك تلزم عنه على المستوى الكلامي نتيجة فيما يتعلق بطبيعة المعرفة اللغوية التي يمتلكها المتكلم بينها وبين نظرية شومسكي

65 - راجع تحليلا مفصلا في هذا الشأن في "الطبيعة والتمثال" (الفصل الاخير).

في هذا الشأن ترادف بَيِّنٌ... اما اعتبار "الخصائص التركيبية معبرة عن مبادئ العمل العقلي" فنتيجة تكاد تكون صريحة في البلاغة الجرجانية التي حولت العملية ومبادئها من كونها قوانين للعبارة الى كونها تصويرا لما يجري في الفكر المتكلمي يقول الجرجاني في تعريف الفكر « ومعلوم ان الفكر عند الانسان يكون بأن يخبر عن شيء بشيء او يصف شيئا بشيء او يضيف شيئا الى شيء أو يشرك شيئا في حكم شيء أو يخرج شيئا من حكم قد سبق منه شيء او يجعل وجود شيء شرطا في وجود شيء وعلى هذا السبيل. وهذا كله فكر في امور معلومة معقولة زائدة على اللفظ». [دلائل الاعجاز ص 378] ويقول في ان النظم يكون «على الوجه الذي اقتضاه العقل»: «الفائدة في معرفة الفرق بين نظم الكلمة انك اذا عرفته عرفت أن ليس الغرض بنظم الكلمة أن توالى ألفاظها في النطق بل ان تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل» وان «النظم صنعة يستعان عليها بالفكر» وانه «لا يقوم في وهم ولا يصح في عقل ان يتفكر متفكر في معنى اسم من غير ان يريد اعمال فعل فيه وجعله فاعلا له او مفعولا او يريد منه حكما سوى ذلك من الأحكام مثل ما يريد جعله مبتدئا او خيرا او صفة او حالا او ما شاكل ذلك» [الدلائل 374].

النحو في هذا الكلام قانون للفكر قبل ان يكون قانونا للغة فالعمليات والقواعد النحوية من إضافة ووصف واخبار... الخ. - بصرف النظر من كون كلام الجرجاني بشأنها يفيد بأنها في نموذجه سابقة لما يدعى في لغة المعاصرين بالملء المعجمي هي "تعبير عن مبادئ العمل العقلي" وكأنني بالجرجاني في ذلك يقيم نظرية حول الكيفية التي تتحول بها تلك المبادئ العقلية (=الفكرية) الى كائنات كلامية هي تلك التي يتخذها النحوي محورا لنظره⁽⁶⁶⁾.

66 -راجع دراسة مفصلة عن هذه المسائل في كتاب "الطبيعة والتمثال" (الفصل الثالث من الباب الثاني والمعنون ب "تساوير الحيازة او تمثال المتكلم") ومما جاء في هذا الفصل عن الحدود بين عمل النحاة وعمل البلاغين في اللغويات العربية القديمة مايلي:

«يقرر الجرجاني ان نحو الفكر كما سميناه راجع في أساسه الى قضية التعليق والبناء فلا نظم في الكلمة ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض وينى بعضها ببعض وتكون كلمة سببا لأخرى. ويرجع الجرجاني في إبراز فكرته الى مفاهيم النحو، فإن التعليق ان تربط اسما بفعل برابطة الفاعلية او المفعولية او تربط اسما بآخر عن طريق الخبرية او الوصفية او التأكيد أو البدلية أو الحالية أو التمييزية... الخ ويقرر الجرجاني ان هذه الروابط النحوية راجعة إلى المعنى لا إلى اللفظ... الارتباط بين الفعل والفاعل هو ترتيب للمعاني في النفس ينتج عنه ارتباط بين الكلمات في النطق. اذن اعتمادا على هذا المثال يمكن ان يقال بأن المعاني التي يقصدها الجرجاني هي المعاني الوظيفية العملية والتابعة. كان الجرجاني يؤكد ان الترتيبات العملية ترتيبات لمعان في النفوس... وإذا شئنا قلنا إن الجرجاني يقرر أن الترتيبات النظمية ترتيبات فكرية وان الانجازات المعجمية التي تمثلها ترتيبات للالفاظ ليست إلا تعبيرا عن الترتيبات النظمية.

4 - "مفاتيح" شومسكي و"أبواب" سيويه

يقول شومسكي:

« إن النحو الكلي يمثل بالنسبة لنظريتنا الأصل التفسيري العام الذي نطمح الى أن يكون اطارا تنسجم باعتباره المرنة الظواهر الملاحظة - على ما تنطبع به من مظاهر الاختلاف والتنوع - ونستطيع بواسطة مبادئه ان نستنتج وان نتوقع أن هذه الظواهر ينبغي ، بمقتضى المادة الاولى التي قدمت للملكة اللغوية والتي تخرجها من طور "الحالة الاولى العامة" المشتركة بين افراد النوع البشري الى طور "الحالة الراهنة الخاصة" ، ينبغي ان تكون على شاكلة معينة بدلا من أن تكون على شاكلة أخرى وهكذا فإنه إذا ما استطعنا ان نمضي قدما في صياغة نظرية للنحو الكلي وفي تهذيب هذه الصياغة كلما استوجبت ذلك نتائج تجاربنا على المواد اللغوية الاولى (=الظواهر الملاحظة) فإن ذلك سيكون معناه اننا نمشي في الاتجاه الصحيح لحل مشكلة افلاطون في المجال اللغوي.

إن مبادئ النحو الكلي على هذا الاعتبار يجب ان يكون هامش الاستثناءات بالنسبة اليها منعدما جملة وتفصيلا وليس ضيقا فحسب وذلك لأن هذه المبادئ يفترض فيها انها تمثل الملكة اللغوية. وهذه الاخيرة هي عندنا بمثابة "الإطار العام" الصالح لأي لغة إنسانية والذي لا يمكن ان يكون الاختلاف او عدم الاطراد عرضا من اعراضه. لكن الحقيقة التي تبسط ظلالها الكثيفة علينا بشكل مستمر وبمقدار كبير من الحدة ويدون رحمة هي ان "اللغات" البشرية التي تمثل الملكة المذكورة اطارا عاما لها عالم يعج بالاختلافات ومشهد على درجة عالية من التوتر الفسيفسائي الذي يمثل بالنسبة لنظريتنا في النحو الكلي موردا او معينا ثابتا للتهديد الفلسفي لا يكاد ينضب وما المحاولات الحثيثة التي يبذلها النحاة في إطار التوليدية لتجديد النظرية وتطويرها إلا سعي نحو الاقتراب من منابع ذلك المعين والإحاطة بكل ما يرد

⇐ من هذه الجهة لا يتناقض فكر الجرجاني مع فكر النحاة بل يكون مكملًا لفكرهم ذلك ان النحاة، العاملة عندهم هي قانون وجود اللغة وكما ان الانطولوجيا تبحث في الوجود من حيث هو وجود فإن العاملة تبحث في القول من حيث هو قول أي انها تنصرف الى ذكر المقولات العامة التي سبيلها ان تنطلق الى أي واقع لغوي وتكون فيه. ان اللغة شيء مستقل عن الذات المفكرة عند النحاة اما النظم فهو عند الجرجاني شيء متصل بالذات المفكرة ومن هذه الجهة يكون فكر الجرجاني مكملًا لفكر النحاة وهو مكمل لأنه لا ينقض أساس الفكر اللغوي العربي بل يعتمد عليه في بحث اشكالية النظم وهو مخالف له لأنه يربط النظم بالذات المفكرة، ولذلك نجده يحصي أنواع الارتباطات الممكنة بين المقولات النحوية... وهو امر لا يفعله النحاة الذين يرتبطون بفكرة المسافة العاملة وحدها. ذلك ان احصاء أنواع الارتباطات امر ممكن وضروري حيث تربط اللغة بالفكر فإن ميكانيزم الفكر يسمح لنا باكتشاف مفهوم القضية او الجملة وهذا ما كشفه المنطق والنحو الاوربي الكلاسيكي القائم عليه وهو كذلك ما كشفه الجرجاني الذي كان اول من يتحدث في اطار العلاقة: الفكر - اللغة عن الترتيبات الممكنة للقضايا والجمال من الناحية اللغوية».

علينا منه من مظاهر التنوع والاختلاف ، وذلك ما نعبر عنه عادة بالرفع من مستوى القوة التفسيرية لنظريتنا.

وفي هذا الاطار استقر لدينا افتراض قوي استطاع لحد الآن الصمود امام التهديد المذكور آنفا وهو ان الحقائق اللغوية المباشرة التي نستطيع ملاحظتها من خلال الظواهر لا تلزم عن مبادئ الملكة اللغوية وحدها بل تلزم عن تلك المبادئ مقترنة بما تفرضه من احتمالات، المادة الأولية التي يعالجها المتكلم في مرحلة الاكتساب اللغوي. اي ان المادة الأولية مناط التجربة الاكتسابية يتمثل دورها الاساسي في الحسم في الاختيارات والاحتمالات التي لم يحسمها النحو الكلي وذلك بتوجيه المتكلم نحو هذا الاحتمال او ذاك.

مبادئ النحو الكلي اذن ثوابت بالأصالة الفطرية لكنها ترتبط بمتغيرات تتدخل المادة الأولية مناط التجربة اللغوية في تثبيتها تدخلا حاسما.

وإذا أردنا الاستعانة بأسلوب التشبيه في تقريب المراد، قلنا إن الملكة اللغوية يمكن النظر اليها على أنها نظام من الأجهزة المتشابكة فيما بينها، موصول بعلبة تتسع لعدد من المفاتيح⁽⁶⁷⁾ وكل مفتاح يمكن تثبيته في وضع من جملة أوضاع ممكنة. واشتغال النظام رهين بهذا التثبيت، أي أن النظام يبقى معطلا إذا لم تُشغَل المفاتيح على النحو المذكور. اما إن وضع كل مفتاح في وضع من الأوضاع المسموح بها فإن النظام عندئذ سيشغل لا باعتبار هذه الأوضاع المفتاحية لكن باعتبار طبيعته الاساسية وموجباتها الهندسية اما هذه الأوضاع فيقتصر دورها على تحفيز النظام المذكور على الاشتغال وعلى تكييف طريقة هذا الاشتغال وفق مستلزم كل وضع مفتاحي:

ان النظام الثابت في هذا التشبيه هو نسق المبادئ الكلية اما المفاتيح فهي المتغيرات التي تفرض خصوصية التجربة اللغوية الأولية تثبيتها على هذا النحو او ذاك.

وهكذا فإن امتلاك الطفل للغة معينة نؤوله في هذا التصور بأنه تشغيل للمفاتيح اي تثبيت لكل مفتاح في وضع من الأوضاع الممكنة. وليس الاختلاف بين اللغات الا انعكاسا للاختلاف الذي تسمح به هذه الأوضاع. إن اكتساب لغة من اللغات ليس اذن الا تثبيثاً للمتغيرات في الاتجاه الذي يناسب خصوصيات المادة الأولية، وعليه فقد يلزم عن تغيير عدد قليل من المتغيرات، - ولربما في متغير واحد فقط - لغة بينها وبين اللغة الأصلية التي تنتمي اليها اختلاف شديد جدا على حين قد يكون التشابه بين لغات لا تنتمي الى عائلة لغوية واحدة أوثق مما قد نتوقع اذا كانت التثبيتات البرامترية التي أنتجتها متشابهة.

ان الأساس الذي يقوم عليه البحث اللغوي الجاري على هذا المنهج، في تصور الأشياء، يشبه الأساس الذي يعتمد عليه البيولوجيون في تحديد الأنواع الأحيائية. فكل الأنواع الحية من أبسطها (=البكتيريا) الى اعقدها (=الانسان) تشترك في نظام حياة بيولوجي واحد، قصارى صلتها بالاختلاف والتنوع تتلخص في بعض التغيرات الضئيلة في بعض العوامل كالتوزيع الزمني الذي تختاره الخلية لعملياتها مثلا فتغير بسيط من هذا الصنف قد تلزم عنه فروق كبيرة بين الأنواع الحية التي تؤول إليها الخلية. راجع في هذا الشأن مثلا ما يقوله علماء البيولوجيا عن الفرق بين سمك الحوت والفراشة. فإن نتائج دراستهم عن الروابط البيولوجية بين الأنواع الحية تثير العجب حقا.

ان اللغات البشرية تبدو في الظاهر مختلفة اختلافا شديدا من وجوه عديدة، لكن الحدس الحاد الذي لا ينفك يطاردنا في عصر يتعامل فيه علماء المادة مع الاختلاف والتنوع التعامل الذي انحنا الى مثال من أمثله قبل حين، يقضي بأن هذه اللغات جُمع قد صيغت من طينة واحدة وأن خصائصها الأساسية لابد ان تكون من باب ما يرجع الى مبادئ ثابتة غير متغيرة هي التي نصفها بمبادئ النحو الكلي.

وعليه فإن مهمتنا في الوصف تنطلق من رصد الاختلاف الهائل اي من الظواهر الملاحظة الى النظام الحوسبي الخفي الذي يمثل إطارا صالحا ليس لتفسير هذه الظواهر الملاحظة فحسب بل ما يمكن ان يُحمل عليها كذلك اي لتفسير "الواقع" (=الملاحظ) و"المتوقع".

اما مهمتنا في التفسير فتفوق صعوبة مهمتنا في الوصف اذ يجب ان نبين كيف يمكن اشتقاق الظواهر المذكورة من المبادئ الثابتة بعد عملية تثبيت المتغيرات في الأوضاع المسموح بها⁽⁶⁸⁾.

هذا النص نقلناه في هذا السياق الى العربية على طوله لغاية واحدة وهي تقديم الدليل على أن الكيفية التي انبنى بها القول التوليدي عن الحدود بين الوحدة والتنوع في الظاهرة اللغوية مشاكلة للكيفية التي تعامل بها النحو العربي مع هذه الحدود، مشاكلة تكاد تكون تامة لولا ان الاختلاف مناط التنوع والذي تعاملت معه التوليدية قد فارق الذي تعاملت معه السيوييهية من جهة ان المناط المذكور هو اللغات الطبيعية في الأولى وهو في الثانية الابواب النحوية المختلفة. فالقول في التوليدية بأن اللغات البشرية المختلفة "قد صيغت من طينة واحدة". ينبغي ان يوازيه في السيوييهية قول نفترض انه مضمّر في مقدماتها وليس لنا فيه هنا الا الاستصراح - بأن الابواب النحوية المختلفة قد صيغت كلها

من طينة واحدة هي "الطينة العاملة التمكينية" بمبادئها وخواصها العامة المعروفة⁽⁶⁹⁾. والفرق بين القولين فرق في التوظيف الفلسفي الصريح وفي اللاحاح الأطروحي المباشر وعدمهما ليس غير: فالتوليدية يميزها في هذا الشأن عن السيوييهية كونها نقلت تصورهما للحدود بين الوحدة والاختلاف في الظاهرة اللغوية من مستوى الإطار المنهجي في التعامل مع الظواهر وصفا وتفسيرا الى مستوى التوظيف الفلسفي أي النظر في ما يلزم عن ذلك التصور من نتائج على مستوى العقائد الفلسفية اما النحو العربي فقد بقي مقيدا في المستوى الأول اذ إن تصوره للحدود بين الوحدة والاختلاف تجده منهاجا عمليا في المعالجة النحوية للظواهر وليس صيغة اطروحية فلسفية صريحة أي أنه لم يجاوز التناول التحليلي المباشر الى ما يلزم عن كيفية هذا التناول من نتائج على المستوى "الكلامي".

وهكذا وفي سياق استصراح الصيغة الأطروحية الفلسفية الثاوية وراء الفسيفساء السيوييهية ذات الكثافة العالية يستقيم القول بأن الكيفية التي بنيت بها الأبواب والفصول والمنطق العام الذي ينتظم نسيج ما بينها من علاقات استلزامية بينة أحيانا وخفية أحيانا أخرى، لا يستوي معها من صنوف التخريج - في مستوى الاستنتاج الفلسفي - الا اعتبار الفصول والابواب المذكورة صورا مختلفة لشيء واحد لا مانع يمنع - البتة - من الاصطلاح على تسميته "نحوا كليا" يندرج تحته مجموعة من الصور الفرعية والجزئية (= اللغات المختلفة = الأبواب والفصول)، بحيث يكون الاختلاف بين هذه الصور اختلافا في تثبيت عدد قليل من المتغيرات.

لكن ههنا امرا حقه ان يلتفت اليه بقدر غير يسير من العناية والاهتمام وهو ان تنزيل "الابواب" من النظرية النحوية السيوييهية في منطقها العام منزلة "اللغات" من النظرية النحوية التوليدية والذي غايتنا منه تقريب ما بين النظريتين من مسافات انطلاقا من مبدأ أن اللقاء بينهما "لقاء توارد على مفاهيم متقاربة لا ينفي اختلافهم في الصدور عن امور متباعدة"⁽⁷⁰⁾ هذا التنزيل يحتاج الى "وجه شبه" يصححه و"قرينة"⁽⁷¹⁾ تسوغه وتقويه وتجعله من باب "التنزيل البليغ". فماهي هذه القرينة التشبيهية؟.

69- نشير هنا الى ان مظاهر التنوع والاختلاف التي تم اشتقاقها من هذه الطينة انحصرت في السيوييهية في جزء فقط مما تحتمله من امكانات وهو الجزء النحوي ولم تجاوزه الى أبعاد أخرى كالأبعاد الدلالية والمنطقية. وقد بنينا في رسالتنا الأولى عن «العبارة العاملة للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي» قولا مفصلا عن إمكان حمل هذه الاعتبارات على الاعتبار النحوي في خاصية التولد عن الطينة العاملة. (الرسالة المشار إليها أنجزت بإشراف د. أحمد العلوي. وهي مسجلة بكلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط تحت الرقم: 91 / 1990. ر - ج 415 ب و ز. [62 - 63659]).

70- "الطبيعة والتمثال".

71- نستعمل لفظ القرينة بمعناه عند البلاغيين في مبحث التشبيه.

وبعبارة أخرى، سنورد بعد قليل ترجمة لفلسفة الوحدة والاختلاف والتي نرى ان منزلتها من السيوسيهية في جانبها النحوي التفصيلي كمنزلة القول الفلسفي التوليدي بشأن هذه المسألة من النظرية النحوية التفصيلية التي انبت عليه. وهذه الترجمة سنوظف فيها ألفاظ المعجم النظري ذاته الذي وظفه التوليديون في بناء هذا القول الفلسفي وذلك إمعانا في الاستدلال على ما بين التوليدية والسيوسيهية من وشائج اللقاء التواردي على مفاهيم مترادفة. لكن إلقاء الكساء اللفظي التوليدي على التمثال السيوسيهي في هذه الترجمة يستوجب "شفرة" تسهل على هذا التمثال "تفكيك" نسيج هذا الكساء. اي أننا نحتاج الى شفرة تكون واسطة ترجمة نقيم بواسطتها جسور التواصل بين ما نرى أنه حدود مترادفة بين السيوسيهية والتوليدية في هذا الشأن، شفرة ننقل بواسطتها اعتباراتها "القول الفلسفي" السيوسيهي المضمحل بشأن الوحدة والتنوع من لغته الأصلية الى اللغة النظرية التوليدية إمعانا - كما قلت - في الاستدلال على ما بين اللغتين من اسباب القرابة الترادية والتواصل التواردي.

هذه الشفرة والتي أشرنا إليها قبل حين بلفظ "القرينة" و"وجه التنزيل" انطلقنا في صياغتها من تصور للعلاقة بين العامل والمعمول جاء تفصيله في مقال "آية اللغة وكبرياء النظر" في اطار متابعة المشروع السيوسيهي «واقترح اسس مفصلة لنظرية عاملية يرجى لها ان تكون امتدادا للغويات العربية في صورتها السيوسيهية» هذا التصور قام على تشبيه العلاقة المذكورة بعلاقة المتكلم بكلامه يقول صاحب المقال:

«نفترض ان اللغة تتقدم في شكل عناصر تنتمي الى مستويات قاعدية مختلفة وكما أنه لا يمكن ان ينتمي الكلام والمتكلم الى طبيعة واحدة فإن العامل والمعمول لا ينتميان كذلك الى طبيعة واحدة... في نهاية تحليلنا سنلاحظ ان العامل هو علامة المعمول وان العامل هو اللغة الداخلية التي تتكلم بها المكونات وان العامل كالمتكلم فهذا الاخير هو اللغة التي تتكلم بها مكون القول المطلق الأزلي المستمر. الكلام ليس عرضا في المتكلم بل المتكلم هو عرض القول والعامل عرض المعمول»⁽⁷²⁾.

ونبني نحن على هذا القول قولاً آخر ننزله منه منزلة الصلة والتكلمة وذلك في إطار الإجابة عن السؤال الآتي: ماهي طبيعة تلك اللغة الداخلية التي تتكلم بها المكونات؟ وهل هي لغة واحدة اما لغات مختلفة؟.

فاذا تذكرنا هنا أن «الإعراب هو النظام الداخلي. الشيء يكون له محل من الإعراب حين يكون له محل من النظام في قلب المجموعة التي ترتبط بالعامل»⁽⁷³⁾ تبين ان اللغة الداخلية التي تتكلم

72- "آية اللغة وكبرياء النظر".

73- "تعليقات على المغني (المسائل الاولى)".

بها المكونات هي "الإعراب" وأن مهمة العامل ينبغي ان نتصور أنها عبارة عن ضبط للمشهد التواصلية القائم بين المكونات وتوزيع للدوار اللغوية (=الإعرابية) على هذه الأخيرة. وبعبارة جامعة، مهمة العامل في هذا التصور "إخراج" المشهد المذكور في كل تفاصيله وذلك في ضوء قواعد ومبادئ « اللغة الداخلية التي تتكلم بها المكونات ».

هذه اللغة التي تتواصل بها المكونات هي "الإعراب" فبهذا الأخير "تعرب" المكونات عن نفسها أي به "تنبي" عن "المعاني" إلى "تعتورها". وعليه فإن الاسماء أنسب ما يمكن ان يقال بشأنها وفق المنطق العام لهذا التصور هو انها تتكلم بلغات ثلاث هي الرفع والنصب والجرح، ولكل لغة لهجات ولكل لهجة قوانينها وقواعدها ومميزاتها والنظرية النحوية العربية في مستوى مبادئها العملية العامة منزلتها من هذه اللهجات وتلك اللغات كمنزلة "النحو الكلي" من اللغات المختلفة في النظرية النحوية التوليدية. وتؤكد صحة هذا التنزيل عندما نلاحظ ان المدخل إلى الأبواب والفصول والمخرج منها يتم إما بواسطة ماتسميه اللغة التوليدية المخالفة بين المفاتيح وإما بواسطة تقليب المفتاح الواحد في أوضاع مختلفة يحتملهم جميعا. بهذا المعنى فإن قول القائل ان النحو العربي بحث في قوانين التغير (=قوانين الإعراب) تأويله عندنا في ضوء ماتقدم ان النحو العربي بحث في "اللغات المختلفة" التي تتكلم به المكونات وان "النظرية العملية" التي تمثل بالنسبة لذلك النحو إطاره العام بحث في المبادئ العامة المشتركة التي ترجع إليها هذه اللغات أي المبادئ التي منزلتها من هذه الأخيرة منزلة "النحو الكلي".

المتكلمون في التوليدية يتكلمون بلغات مختلفة لكنهم يصدرون في ذلك عن "نحو كلي" واحد والاختلاف بين اللغات اختلاف في تثبيت عدد قليل من المتغيرات والمكونات في السيوية تتكلم بلغات مختلفة وهذه اللغات على ما بينها من الاختلاف تصدر عن أصول عامة مشتركة (=النحو العملي الكلي) والاختلاف بينها إنما هو اختلاف في تثبيت عدد قليل من المتغيرات التي سنضرب لها بعد قليل امثلة مباشرة من مباحث الدرس النحوي القديم حتى لا يكون كلامنا في هذه المرادفة أبتز لا دليل يؤيده. وقبل ذلك نذكر بأن القول عند المشتغلين بالعمالية العربية إن النحو العربي بحث في التغير يستقيم في اطار تصور نلخصه في كلمتين:

- أولهما ان « المشروع العلمي القديم هو مشروع يبحث في التغير. ينظر الى العالم باعتباره ظواهر متغيرة يجب تفسيرها » أي يجب استخلاص قوانينها العامة.

- الثانية ان « سيويه كان يهدف الى ان يكون عمله مساهمة في المشروع العلمي القديم فكأنه كان يريد ان يقدم للناس برهانا على صحة التوجهات العلمية في عصره ».

ونحن بعدئذ نضيف التساؤل الآتي:

هل النحو التوليدي خرج في منطقته العام عن هذا الاطار اي اطار البحث في قوانين التغير ومبادئ الاختلاف نقول في الإجابة عن هذا التساؤل: كلا لم يخرج. فهو مشروع يبحث في التغير وفي قوانينه - وهذا أمر بيناه بما يناسبه من التفصيل والتعليق المحيط بالجزئيات والأفراد في مواطن مختلفة من هذه الرسالة - الا انه وسع دائرة التغير التي اتخذها محورا للنظر والتفحص.

النحو التوليدي ينظر الى العالم اللغوي باعتباره ظواهر متغيرة (=لغات مختلفة) يجب تفسيرها اي يجب استخلاص قانون التغير فيها وصياغة نظرية تفسيرية واضحة عن الحدود في هذا العالم بين "الثابت" اللامتغير والمتغير الذي تتعاقب عليه أعراض الاختلاف.

المشروع التوليدي في هذا الاتجاه هو الذي اشتهر بنموذج المبادئ (=الكليات) والبرامترات (=المتغيرات).

* * *

بقي الآن أن نستعرض الترجمة التي نقترحها لفلسفة الوحدة والاختلاف المؤسسة للسيبويهية الى مفردات المعجم النظري التوليدي ثم بعدئذ نستعرض أمثلة من الدرس النحوي العربي القديم نقدم من خلالها صورا مباشرة عن الحدود بين الوحدة والاختلاف كما هي في مقتضى تلك الفلسفة وعن ان الانتقال بين الأبواب في هذا النحو انتقال بين "لغات مختلفة" يتم بواسطة احد امرين: اما تغيير "المفتاح" واما قلب المفتاح الواحد في أوضاع مختلفة. ونعجب هنا من لفظ "المفاتيح" (=switches) الذي استعمله شومسكي - في كلامه عن الجسر الذي يربط المختلفات بأصلها المشترك - لما بينه وبين لفظ "الأبواب" المستعمل في النحو العربي من "توارد" عجيب وتناسب واضح ما أحوجنا إليه فيما نسعى إليه في هذه الرسالة من التقريب بين السيبويهية والتوليدية.

وفيما يلي الترجمة متبوعة بالأمثلة المشار إليها:

أ - إن المبادئ العاملة العامة نظام حوسي من نوع خاص يمنح التراكيب اللغوية تمثيلات بنيوية تحدد أشكالها ومعانيها. أما قواعد كل باب من الأبواب النحوية فهي تفسير لحالة من الحالات التي يحتملها ذلك النظام عندما يُقدم له زمرة من المواد اللغوية الاولى تشترك في عناصر معينة تمثل مناط اجتماعها ضمن زمرة واحدة... وعليه فإن المبادئ العاملة العامة المذكورة هي عبارة عن نحو كلي بالنسبة للأبواب لأنها تقدم تفسيراً لبنية اللغة في حالتها الاولى قبل ان تكون ابواباً مختلفة اي قبل اي تجربة مع المواد الاولى. ومن مبادئ هذا النحو الكلي⁽⁷⁴⁾ ان العامل يتجه من اليمين الى اليسار؛ وانه لا

74-الكلمة في النحو العربي يجب ان تكون بالنسبة للابواب النحوية المختلفة وهي في التوليدية بالنسبة للغات الطبيعية المختلفة كما أحننا إلى ذلك آنفا.

يمكن للعامل ان يعدم معمولاً ولا للمعمول ان يعدم عاملاً؛ وان العامل يستطيع ان يعمل في محلات مختلفة ينتقل بينها بالترتيب فلا ينتقل الى محل النصب الا بعد مروره بمحل الرفع؛ وانه لا يجوز لمسافة عاملية ان تخرقها مسافة عاملية اخرى؛ وان انتهاء المسافة العاملية إيذان باستئناف مسافة عاملية جديدة؛ وان عوامل الأفعال لا تدخل على الاسماء وعوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال؛ وان العامل يحمل عمله الى المحلات كما انه يعمل في المسافات المستقلة التي تكون هي بدورها محلاً⁽⁷⁵⁾.

إن هذا النحو العاملي الكلي يمثل بالنسبة للسيبويهية أصلاً تفسيريا عاما تندرج تحته الأبواب النحوية على ما بينها من صنوف الاختلاف الظاهر اذ بواسطة مبادئ هذا النحو نستطيع ان نستنتج ان الأبواب النحوية يجب أن تكون على هذا المنوال بدلا من منوال آخر (يمثل هو ايضا منوالا ممكنا لكن في إطار نحو آخر غير "النحو العاملي الكلي") وهذا الذي نستنتجه هنا انما نستنتجه بالنظر الى "المادة الأولية"⁽⁷⁶⁾ التي نقدمها للنحو العاملي الكلي المذكور والتي بها يتحقق هذا النحو في صورة من الصور الجائزة التي يحتملها.

ان مبادئ هذا النحو يجب ان تكون درجة الاطراد فيها مطلقة لا تقبل الاستثناء وحق لها ذلك لأنها تمثل الإطار العام الصالح لكل الابواب النحوية. اما الاختلاف الظاهر بين هذه الابواب فيمكننا الاحاطة به بسهولة كبيرة في ضوء هذا التصور، اذ لا يستوجب ذلك الا منطلقا افتراضيا بأن الأبواب المختلفة المذكورة لا تلزم عن مبادئ النحو العاملي الكلي وحدها بل تلزم عنها مقترنة بالمادة الأولية التي تقدم لها داخل كل باب. والمادة الأولية على هذا الاعتبار هي التي تحدد مختلف الاختيارات التي لم تحسمها المبادئ الكلية. هذه المبادئ اذن ثوابت جامعة لكنها ترتبط بمتغيرات تتدخل المادة الأولية الخاصة بكل باب في تثبيتها تدخلا حاسما بحيث تختلف التثبيات من باب الى باب...وبالاستعانة بأسلوب التشبيه يمكننا ترجمة هذا الكلام على النحو الآتي:

« النحو العاملي الكلي » عبارة عن شبكة ذات بنية غنية ومعقدة موصولة بعلبة تحتوي عددا من المفاتيح، بإزاء كل واحد منها جملة من الأوضاع التي يحتمل أن يتخذها. ولا يشتغل هذا النظام الا اذا وضع كل مفتاح من المفاتيح المذكورة في وضع من الأوضاع التي يحتملها. اما اذا لم تثبت المفاتيح في الأوضاع المسموح بها فإن النظام يبقى معطلا...وهذا معناه أن هذا النظام عندما يتم تشغيله فإن الطريقة التي يعمل بها تعكس طبيعته الأساسية وبنية الداخلية أما الأوضاع التي تتخذها المفاتيح فيقتصر

75- راجع تفصيل هذه المبادئ في: أ. العلوي: 2: "Grammaire et Coranité"

76- هذه المادة يمثلها في السيبويهية الصنف الجملي المتناول بالتحليل النحوي في قلب الباب الواحد.

دورها على تحفيز النظام على الاشتغال وفق ما تمليه عليه طبيعته وعلى تكييف طريقة هذا الاشتغال وفق مستلزم كل وضع مفتاحي:

ان الشبكة الثابتة في هذا التشبيه هي نظام المبادئ العاملة الكلية أما المفاتيح فهي المتغيرات التي يتم تثبيتها وفق خصوصيات المادة الأولية لكل باب نحوي. هذه المادة الأولية يجب ان تكون غنية بما يكفي ليتبين لكل مفتاح الوضع الذي يناسبه لمعالجة هذه المادة إنتاجا وإدراكا.

إن المفاتيح عندما تتخذ أوضاعها فإن ذلك يعني أننا بإزاء باب نحوي لا يفصله عن الأبواب النحوية الأخرى إلا ان يوضع واحد من تلك المفاتيح (او اكثر) في وضع آخر مغاير...الأوضاع المفتاحية اذن كل واحد منها ينتج بابا معينا. فأن تكون أمام باب من الابواب النحوية ليس اذن الا تثبيتا للمتغيرات في الاتجاه التي يناسب خصوصيات مادته الأولى. اذ يجوز وأنت بإزاء باب من الأبواب ان يقود تغيير عدد قليل من المتغيرات الى إنتاج باب بينه وبين الباب المذكور اختلاف كبير وفي المقابل، الأبواب التي ليست من عائلة نحوية واحدة قد يكون التشابه بينها كبيرا اذا كانت أوضاع المتغيرات فيه متماثلة أو متقاربة أو متشابهة.

ان هذه اللغة التي ترجمنا بها الكيفية التي تعاملت بها النظرية النحوية العربية مع مظاهر الاختلاف والتنوع - الكيفية التي سنقدم بعد قليل أمثلة لها تقع من هذه الترجمة موقع الشيء المترجم -، هذه اللغة اذ تختزل المسافة بين التوليدية والسيبويهية اختزالا شديدا لا تكاد تتبين معها حدودا حقيقية بينهما في هذا المستوى من النسيج الفلسفي لكل منهما تجعل للعاملية العربية حظا من صحة تشبيه الأساس الذي قامت عليه في هذا الشأن بالأساس الذي قام عليه البحث البيولوجي المعاصر في تحديد طبيعة العلاقة بين الأنواع الحية كحفظ التوليدية من صحة هذا التشبيه.

إن أبواب النحو العربي يبدو الاختلاف بينها شديدا، وقد تفاوتت حدة هذا الاختلاف من عائلة نحوية الى أخرى، لكن التصور الذي يناسب هذا الاختلاف في ضوء ما ذكر هو ان نفترض أن الأبواب المذكورة قد صيغت من طينة واحدة، وان خصائصها الأساسية تنضبط بالمبادئ اللامتغيرة للنحو العاملي الكلي...هذا وإن من النتائج التي تلزم السيبويهية في تأويل من التأويل التي تحتملها أن منحها في تصور الاشياء هو هذا الذي شرحناه مفصلا هنا. إن مهمة الوصف بالنسبة للغوي الذي يشتغل في اطار العاملية السيبويهية معناها الانطلاق من الظواهر المختلفة إلى اكتشاف "الحساب العاملي القائم على المتغيرات" والذي يقدم لهذه الظواهر الملاحظة وغيرها من الظواهر المتوقعة الأشكال والقيم التنظيمية ويجعلها في سلم مضبوط. أما مهمة التفسير فمعناها بالنسبة إليه تبين كيف يمكن اشتقاق هذه الظواهر من المبادئ غير المتغيرة بعد تثبيت المتغيرات في أوضاعها النهائية.

ب - الأمثلة:

النصوص الآتية أخذناها من شرح ابن يعيش على مفصل الرخشري ومن كتاب "المقتصد في شرح الايضاح" والغاية المرجوة هي تقديم أمثلة ولو على سبيل الإجمال على أمرين اثنين:

♦ 1 - اولها ان الاختلافات الأساسية في النحو العربي إما اختلاف بين لغات متنوعة (=لغة الرفع ولغة النصب ولغة الجر). وإما فروق بين لهجات مختلفة تنتمي الى عائلة لغوية واحدة (=كالفرق بين المرفوع بالأصلة والمرفوعات بالإلحاق «على سبيل التشبيه والتقريب»... الخ...)، وأما متغيرات تفصيلية تنتمي إلى اللهجة الواحدة هي منها: بمنزلة القواعد الجزئية والأحكام الخاصة و"اللحظات التعبيرية" المختلفة التي تحتملها.

♦ 2 - الثاني أن خروجك من باب ودخولك إلى آخر في هذا النحو لا يخلو من أن يكون إما بواسطة مفاتيح مختلفة كانتقالك من لغة الرفع الى لغة النصب الى لغة الجر، وإما بواسطة مفتاح واحد تثبته في أوضاع مختلفة وكل وضع يسمح لك بفتح باب من الابواب، وذلك تقلبك بين المرفوعات فقط مثلاً أو بين المنصوبات فقط أو بين المجرورات فقط. فبتثبيت عدد قليل من المتغيرات (=البرامترات) تستطيع ان تتبوأ من الأبواب حيث تشاء، وهذه المتغيرات موصولة بشبكة ثابتة من المبادئ الكلية هي مبادئ الميزان العاملي:

1 - « القول في وجوه إعراب الاسم ... قال صاحب الكتاب وهي (الرفع والنصب والجر وكل واحد منها علم على معنى فالرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس الا وأما المبتدأ وخبره وخبر إن وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسمها ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب، وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول خمسة اضرب: المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له، والحال والمستثنى المنصوب والخبر في باب كان والاسم في باب ان والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبرها ولا المشبهتين بليس ملحقات. والجر علم الاضافة، وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ينصب عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة وأنا اسوق هذه الأجناس كلها مرتبة مفصلة بعون الله وحسن تأييده» [شرح ابن يعيش 73/1]

2- « فقدم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات لا سيما المبتدأ لمشاركته في الاخبار عنه وذلك لأن الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الإعراب إنما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز ان يكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً، ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لامر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبراً عنه وافتقار المبتدأ الى الخبر

الذي بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ والخبر وذهب سيبويه وابن السراج الى أن المبتدأ والخبر هما الأول والأصل في استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما ومنه قول سيبويه اعلم ان الاسم أوله الابتداء يريد أوله المبتدأ لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع والابتداء هو العامل وذلك لأن المبتدأ يكون معرى من العوامل اللفظية ويعرى الاسم عن غيره في التقدير قبل ان يقتزن به غيره والذي عليه حذاق أصحابنا اليوم المذهب الاول» [ابن يعيش 73/1]

3- « قال صاحب الكتاب لا يكون الاسم مجرورا الا بالاضافة وهي المقتضية للجرح كما ان الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب والعامل هنا غير المقتضى كما كان ثم وهو حرف الجر او معناه في نحو قولك مررت بزيد وزيد في الدار و غلام زيد وخاتم فضة. قال الشارح. لما فرغ من الكلام على المرفوعات والمنصوبات أخذ في الكلام على المجرورات ... فالجر انما يكون بالاضافة وليست الاضافة هي العاملة للجر وانها هي المقتضية له والمعنى بالمقتضى هنا ان القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما إذ الإعراب إنما وضع للفرق بين المعاني، والعامل هو حرف الجر او تقديره... فالإضافة معنى وحروف الجر لفظ وهو الأداة المحصلة له كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول والفعل أداة محصلة لهما فالمقتضى غير العامل» [شرح ابن يعيش 117/2]

4- « ذكر التوابع قال صاحب الكتاب: هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة أضرب: تأكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف. قال الشارح: التوابع هي الثواني المساوية للاول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل. ومعنى قولنا ثوان أي فروع في استحقاق الإعراب لأنها لم تكن المقصود وإنما هي في لوازم الأول كاللتمة له وذلك نحو قولك (قام زيد العاقل)، فزيد ارتفع بما قبله من الفعل المسند اليه والعاقل ارتفع بما قبله أيضا من حيث كان تابعا لزيد كالتكملة له، إذ الإسناد إنما كان الى الاسم في حال وصفه فكانا لذلك اسما واحدا في الحكم. ألا ترى أن الوصف لو كان مقصودا لكان الفعل مسندا إلى اسمين وذلك محال. ونظير ذلك ان الرجل ذا العبيد والأتباع يدعى الى وليمة فينال العبيد من الكرامة مثل مانال السيد لكن ذلك بحكم التبعية والمقصود بذلك السيد كأنهم ليسوا غيره لأنهم من لوازمه، كذلك ههنا الإعراب يدخل التابع والمتبوع لكن المتبوع بحكم أنه أصل ومقصود والتابع بحكم الفرعية وانه تكملة الاول» [شرح ابن يعيش 38/3]

« والتوابع خمسة تأكيد وصفة وعطف بيان وبدل وعطف بحرف. وإنما رتبناها هذا الترتيب فقدم التأكيد لأن التأكيد هو الأول في معناه والنعت هو الاول على خلاف معناه لأن النعت يتضمن حقيقة الأول وحالا من احواله والتأكيد يتضمن حقيقته لا غير فكان مخالفا له في الدلالة وقد يكون النعت

بالجملة وليس كذلك التأكيد، وقدم النعت على عطف البيان لأن عطف البيان ضرب من النعت وقدم عطف البيان على البدل لأن البدل قد يكون غير الأول وآخر العطف بالحرف لأنه يتبع بواسطة وما قبله يتبع بلا واسطة» [شرح ابن يعيش 39/3]

5- « قال الشيخ ابو علي: "باب اعراب الاسماء: اعراب الأسماء على ثلاثة اضرب رفع ونصب وجر فالرفع في الرتبة قبل النصب والجر، وذلك ان الرفع يستغني عن النصب والجر نحو (قام زيد) (عمرو منطلق) والنصب والجر لا يكونان حتى يتقدم الرفع نحو (قام زيد قياما) و(مررت بعمرو اليوم)" قال الشيخ الامام ابو بكر اعلم إن أسبق الحركات في الرتبة هي الرفع وذلك لأجل أنه يستغني عن صاحبيه وهما يفتقران اليه (...) وانما يكون للمنصوب وللجور فائدة لا يبطل بعدمها أصل الكلام ولو قلت (زيدا) او (بعمرو) لم يكن كلاما حتى يتقدم الرفع... واذا كان حال الرفع مع صاحبيه على ما وصفنا في استغنائه عنها، واقتقارهما اليه وجب الحكم بتقدمه في الرتبة.

واعلم ان الرفع للفاعل في الأصل وكونه في الابتداء فرع على ذلك ويدلك على ذلك ان المبتدأ إنما يؤتى به ليخير عنه والفعل هو الأصل في الإخبار واذا كان كذلك كان الفاعل قبل المبتدأ في المرتبة، كما ان الفعل قبل الاسم في الاخبار...

قال الشيخ أبو علي: "فأما قولهم: (إن زيدا ذاهب) فمشبه بالمفعول به المقدم نحو ضرب زيدا عمرو وكذلك قولهم: ما بكر خارجا مشبه بالفعل والفاعل..." قال الشيخ الامام ابو بكر: "...وذلك أن⁽⁷⁷⁾ حرف لا أصل له في العمل ولكنه شبه بالفعل فجعل له منصوب ومرفوع كما يكون للفعل، إلا أنهم ألزموه طريقة واحدة لئلا يكون له تصرف (...) وانما وجب ذلك [اي تقديم المنصوب وتقديم المرفوع في جملتي (ان) و (ما)] لأن العامل حرف لا أصل له في العمل (...) فالعمل في الموضعين لفظي ومحمول على التشبيه فألزمنا طريقة واحدة حتى نفرق بين ماهو أصل وبين المشبه به»

[كتاب المقتصد ص 209 - 212]

6- « باب الأسماء المنصوبة قال الشيخ ابو علي: "الأسماء المنصوبة على ضربين أحدهما ما يجيء بعد تمام الكلام والآخر ما يجيء منتصبا عن تمام الاسم. فما يجيء بعد تمام الكلام على ضربين: مفعول ومشبه بالمفعول فالمفعول على ضروب مفعول مطلق ومفعول به ومفعول فيه ومفعول معه ومفعول له» [كتاب المقتصد ص 579]

77- هكذا جاء النص الأصلي أي غفلا من اسم (أن) من قوله (وذلك أن حرف...) ومحقق الكتاب لم يقل في ذلك شيئا. ولأجل ذلك تقدر أن الأمر سهو إما من المحقق وإما من الطابع. واضح أن المعنى لا يستقيم إلا على تقدير (وذلك أن العامل حرف لا أصل...) أو (وذلك أن "إن" حرف لا أصل له في العمل...)

"قال الشيخ أبو علي: باب ما انتصب على التشبيه بالمفعول: وهو على ضربين أحدهما ما كان المنصوب فيه هو المرفوع والآخر ما كان المنصوب فيه بعض المرفوع. فالأول على ضروب منها ما كان خير (كان) واخواتها وخير (ما) واسم (إن) وقد تقدم ذكر ذلك ومنها التمييز والحال".

[كتاب المقتصد ص 671]

7 - « وإنما كان (=المستثنى) منصوبا لشبهه بالمفعول ووجه الشبه بينهما أنه يأتي بعد الكلام التام فضلة وموقعه من الجملة الآخر وإنما قلنا إنه مشبه بالمفعول ولم نقل أنه مفعول لأن المستثنى أبدا بعض المستثنى منه والمفعول غير الفاعل وكذلك قلنا في خير كان أنه مشبه بالمفعول. ويؤيد ما قلناه أنه يعمل في المستثنى المعاني نحو قولك (القوم في الدار الا زيدا) والمفعول الحقيقي لا يعمل فيه الا لفظ الفعل اما ظاهرا وإما مضمرا فاعرفه". [شرح ابن يعيش 77/2]

* * *

- ان الكيفية التي تتقلب بها النظرية النحوية العربية القديمة بين الأبواب المختلفة قائمة على نفس المنطق الذي قام عليه النحو التوليدي في تصوره للعلاقة بين اللغات الطبيعية المختلفة، اذ لا يخرج انتقالك من باب إلى باب عن أن يكون إما بواسطة مفاتيح مختلفة كانتقالك من لغة الرفع مثلا على لغة النصب واما بواسطة مفتاح واحد تثبته في أوضاع مختلفة كانتقالك بين المرفوعات فقط مثلا (خروجك مثلا من باب الفاعل الى باب المبتدل) فخروجك من لغة الرفع الى لغة النصب او الجر مثلا يستوجب تغيير "المفتاح" « فالرفع يستغني عن صاحبيه (=النصب والجر) وهما يفتقران إليه » فالاستغناء تفتح به باب الرفع والافتقار تفتح باب النصب والجر (انظر النص رقم 5).

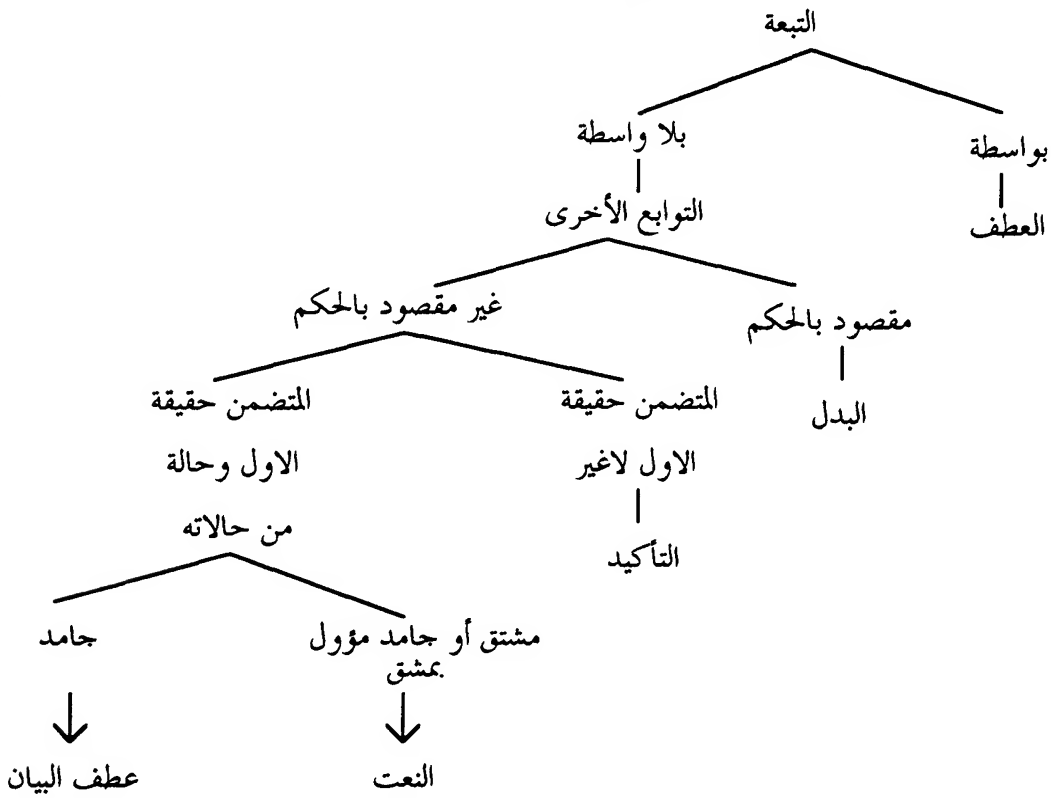
وما به تدخل الى الجر سواء خرجت من الرفع ام من النصب مفتاح واحد هو كون « العامل هو المقتضى غير المقتضى » (انظر النص رقم 3) « لا يكون الاسم مجرورا الا بالإضافة وهي المقتضية للجر كما ان الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب والعامل هنا غير المقتضى كما كان ثم وهو حرف الجر او معناه ».

لغة النصب تدخلها بمفتاح "العامل هو المقتضى" في وضع من وضعين اثنين يحتملها وهو "الاستغناء" (أما وضع "الافتقار" فيخرج بك الى لغة الرفع⁽⁷⁸⁾)، فتجد نفسك أمام جملة من اللهجات

78- ذكرت قبل قليل ان الاستغناء والافتقار مفتاحان وليسا وضعين لمفتاح واحد واذا نشير الى ذلك ههنا نلفت الانتباه الى أن الغاية المرجوة من هذا الذي نحن بصدده هي تقديم صورة تقريبية لإمكان من الإمكانات التأويلية التي تحتملها اللغة النحوية العربية، صورة لا ترقى الى مستوى الدقة والتفصيل والانسجام بقدر ماهي مشدودة فقط الى مستوى <=

يكفيك ان تخالف بين أوضاع نفس المفتاح لتدخل أيها شئت: فكون الانتصاب بعد تمام الاسم يخرج بك الى لهجة التمييز وكونه بعد تمام الكلام يخرج بك الى بقية المنصوبات. وهناك وضعان مفتاحيان آخران متفرعان عن هذا الوضع الأخير أحدهما يؤدي الى المفعول بصوره الخمس والآخر يؤدي الى "المشبه بالمفعول" الخ... (انظر النصين 6 و 7).

- باب التوابع أيضا يقدم إمكانات تأويلية غنية في هذا الاتجاه فمفتاح لغة "التبعية" له وضعان أساسيان اذا جعلته في أحدهما دخلت لهجة العطف واذا جعلته في الوضع الآخر وجدت نفسك امام التوابع الاخرى والمتغير الذي يتم تثبيته للدخول الى هذه اللهجة او تلك هو كون التبعية بالواسطة او بلا واسطة : وفيما يلي خطاطة تلخص هذا المشهد:



⇐ التنبيه والاشارة المحملة اذ لو دخلنا الى مناهات وشعاب الإمكان المذكور واستشرطنا بناء قول مفصل ومتماسك في المسألة اذن لاستوجب ذلك قسما مستقلا لا أرى أن هذه الرسالة تحتمله.

5 - «الغيب» العباري تراه «النية» في السيبريهية و يراه «العقل» في التوليدية

يقول شومسكي:

« إن القوة التفسيرية لنظرية من النظريات النحوية تتناسب طرذا و عكسا مع أمرين اثنين: - أولهما قدرة هذه النظرية على صياغة نظام ثابت غير متنوع يكون مبنيا بحيث نستطيع أن نستنبط منه مختلف اللغات الانسانية الممكنة، بمجرد تثبيت المتغيرات في الأوضاع المسموح بها. - الثاني قدرتها - في مستوى الوصف - على اكتشاف النظام الحوسبي الذي ينتظم خصائص العلاقة التي تقوم بين شكل التركيب اللغوي ومعناه في لغة معينة.

إن قيام هذا التصور على وجود نظام حوسبي هو الذي ينتج التمثيلات يفتح به على نظريتنا اشكال أنطولوجي حاد حول قرائن الوجود الفعلي لهذه التمثيلات وذلك النظام الذي ينتجها. إن آثار هذه الأزمة يكن امتصاصها في حالة واحدة فقط وهي أن نتنبه إلى أن تاريخ العلوم لم يسلم قط من توظيف البنى النظرية المجردة، التي لا يدل عليها دليل واقعي صريح ومباشر، في تفسير بعض المظاهر الغريبة والمعقدة. ومن أمثلة هذه البنى النظرية في مجال الفيزياء والكيمياء: العناصر الكيميائية، التكافؤ الذري، الجزيئات، الذرات الخ... ونحن نأمل من جهتنا اكتشاف العمليات العضوية التي تمثل الأساس المادي للخصائص والبنى النظرية المجردة التي نوظفها - في اطار البحث اللساني -، في التعامل مع ما نفترض انه من خصائص العقل/الدماغ الانساني... ونشير فيما يلي الى مثالين اثنين من امثلة هذه البنى والخصائص المجردة نذكرهما على سبيل التنبيه والاشارة الجملة لا على سبيل البسط والتفصيل وهما "المقولات الفارغة" و "الحالات الإعرابية" فالجامع بين هذين الكائنين النظريين ان الطفل ليس لديه دليل مباشر على وجودهما اذ لا مقابل لهما في اللفظ⁽⁷⁹⁾، لكن ملكته اللغوية تحيط بخصائص هذه الحالات وتلك المقولات إحاطة دقيقة بحيث يجعلها في المواقع المناسبة مستعينا في ذلك بمبدأ الإسقاط وبمختلف مبادئ النحو الكلي التي تنضبط بها تلك الخصائص. وهذا إن دل على شيء فهو أن معرفة المتكلم بخصائص المقولات الفارغة وبخصائص الحالات الإعرابية ينبغي ان تعتبر جزءا من الاطار الفطري، الذي ينتظم العقل البشري في الممارسة الاكتسابية والمعرفية بصفة عامة، والذي لا نتصور ان عناصره يمكن ان تتعلم على أساس "الوقت المتاح" و "الدليل المتاح". فافترض أن المتكلم يكتشف المقولات الفارغة والحالات الإعرابية عن طريق التجربة افتراض ضعيف جدا باعتبار جملة من المقاييس، وأم هذه المقاييس أن الاكتساب التجريبي يستوجب الاستعانة بأدلة واقعية (=لفظية) ليست متاحة للطفل راجع الأدلة

79- نستثنى هنا بطبيعة الحال فيما تعلق بالإعراب اللغات التي تتحقق فيها الحالات الإعرابية ومع ذلك تبقى هذه اللغات

مشمولة بهذا التصور لأنه لا وجود للغة تحققت فيها الحالات الإعرابية بصفة استغرافية شاملة.

التفصيلية على هذا الأمر في التفصيلات النحوية وهي أدلة مأخوذة من المقارنة بين اللغات المختلفة وبالبحث التجريبي الذي نهتدي فيه بالطريقة المعروفة التي تبني بها النظريات في مجال العلوم المادية. وههنا كلام حقه أن يقال وهو أننا نعتبر الإطار العام الذي تم فيه اكتشافنا للمقولات الفارغة والحالات الإعرابية وللمبادئ التي تحكم هذه وتلك والتي تحدد طبيعة التمثيلات العقلية والعمليات الحوسبية بصفة عامة، نعتبره صنوا ونظيرا للإطار العام الذي تم فيه اكتشاف الموجات الضوئية والذرات والجينات والتكافؤ الذي الخ... في مجال العلوم المادية وعليه فإننا ننظر الى ما تحقق لحد الآن من مقاربات لخصائص العقل/الدماغ بمنظار أننا نعيش في ذلك مرحلة بينها وبين ما كانت عليه العلوم الطبيعية في القرن السابع عشر، قرن التحولات الكبرى في تاريخ العلم، شبه وثيق.

ان خلاصة التحليل الذي يقدمه النحو التوليدي لشواهد المقولات الفارغة والحالات الإعرابية هي: ان هذه الحالات وتلك المقولات موجودة في التمثيل العقلي أي يراها العقل ويراعي خصائصها لكن اعضاء النطق لا تنطق بها والسمع لا يدركها "... [شومسكي 1988]

هذا النص إنما أوردناه في هذا السياق لغاية محددة وهي:

تقديم دليل إضافي على أنه وإن افترضنا جدلا أن النحو العربي والنحو التوليدي يختلفان في الصدور عن أمور مبدئية متباعدة فإن ذلك لا ينفي ان بينهما لقاء توارد على مفاهيم نرى ان بينها من التقارب ما يكاد ينطمس معه ما يلحظه الملاحظ العادي من التباعد المذكور بين الأمور المبدئية التي يصدر عنها النحوان. ومما تجب الإشارة اليه في هذا السياق مما يناسب ما جاء في كلام شومسكي السابق من ان هناك اشياء « موجودة في التمثيل العقلي يراها العقل ويراعي خواصها ولكن اعضاء النطق والسمع تنبو عنها » وهو امر أوردته شومسكي في إطار البرهنة على ان حجم وغنى المعرفة اللغوية التي في حيازة المتكلم يفوقان بكثير الإمكانيات المحدودة التي تتيحها له التجربة اللغوية في مرحلة الاكتساب، قلت إن مما تجب الإشارة اليه في سياق تقديم الدليل الاضافي المذكور اول هذا الكلام "الآلة التقديرية" التي هي أقوى ما وظفه النحاة العرب في بناء نظريتهم. هذه الآلة يمكن تلخيص قيمتها الإجرائية المسطرية بالنسبة للنحو العربي في كلمة واحدة وهي التعامل مع ما لاحظ له في التحقق اللفظي وافترض انه جزء من نظام اللغة ويؤكد عملهم بهذا الافتراض تقريرهم في قواعد التقدير ان

الشيء « قد يحذف لفظا ويثبت تقديرا»⁽⁸⁰⁾ وانه « لا اعتبار بالتقديم اذا كان في تقدير التأخير»⁽⁸¹⁾ وان « ما حذف لدليل او عوض فهو في حكم الثابت»⁽⁸²⁾.

فتقرير هذا الضرب من القواعد انما يندرج في سياق يرادف من أوجه عديدة ما عبر عنه شومسكي في كلامه المنقول آنفا بإشكال الوجود الفعلي للحوسبة والتمثيلات من خلال مثالي المقولات الفارغة والحالات الإعرابية: (=) المتكلم يراعي خصائص هذه العناصر ولا دليل لفظي مباشر وصريح يدل على انها موجودة - اذ لا حظ لها في النطق - ويستنتج شومسكي من ذلك ان غياب هذا الدليل دليل على ان هذه العناصر جزء من الاطار الفطري الذي ينتظم ممارسة الانسان المعرفية والاكتسابية وأنه اذا لم يكن ذلك كذلك فمن أين للمتكلم المعرفة بهذه العناصر وبخواصها).

إن الآلة التقديرية في النحو العربي انبنت في منطقتها العام على ان المقدرات جزء فعلي (=واقعي) من نظام اللغة وليست قواعدهم في الرد الى الأصل والتي ذكرنا أمثلة منها قبل حين الا وثائق تعترف لهذه المقدرات بالوجود اللغوي الفعلي. ونحن في إطار الإمعان في تقديم الدليل على ما بين النحويين العربي والتوليدي من لقاء تواردي على مفاهيم متقاربة مترادفة لا يستفزنا لفظ من ألفاظ المعجم التقديري الذي شغف به النحاة العرب مثلما يستفزنا لفظ "النية" المطرد في كلامهم عن امور عدة⁽⁸³⁾ نذكر منها مثلا مقالاتهم في ان الشيء قد يتقدم لفظا والنية به التأخير والعكس. فلفظ "النية" هذا لا يجد مكانه الطبيعي الا ضمن الحقل الدلالي المرتبط بالإشكال المعرفي، فالذي ينوي هو المتكلم والمنوي (=المقدّر) هو ما يراه المتكلم بنيته ولا يتحقق في اللفظ.

والآن ماهو الدرس الذي ينبغي استخلاصه من كل هذا ؟

إن ما ينبغي استخلاصه في تقديري يمكن ايجازه في كلمة واحدة وهي ان النحاة العرب اذ قرروا ما قرروه من قواعد وحرروا ما حرروه من مبادئ وقفوا عند حدود التوظيف الاجرائي والاستهلاك المسطري التقني ولم يجاوزوا ذلك الى ما تحتمله هذه المبادئ والقواعد من نتائج على المستوى الفلسفي.

80 - " الانصاف " المسألة 4 ص 43.

81 - الانصاف المسألة 5 ص 50.

82 - النصف المسألة 7 ص 398.

83 - الاشارة هنا الى كل ما جاء في النحو العربي مبني على مراعاة "أشياء" لا مقابل لها في اللفظ كالحقل الإعرابي فيما لا يتحرك من المعمولات (=المبنيات) ومسائل الحذف والاضمار التي لم يخل منها باب من أبواب هذا النحو.

6 - من جسمية المعرفة إلى حدود العقل النظري

(من فلسفة «الجسم» إلى النظرية اللغوية
التشادف النظري وحدود «العقل» بين
اللغويات العربية واللغويات التوليدية)

قوانين «الجسم الطبيعي» وقوانين «اللغة» و«العقل»:
من الحدود النوعية إلى الامتداد الوجودي والتشادف
الانطولوجي (موازنة بين الاصول الطبيعية للنظرية
النحوية في كل من السيوية والتوليدية)⁽⁸⁴⁾

84 - من فلسفة "الجسم" إلى "النظرية اللغوية" ومن "جسمية المعرفة" إلى "حدود العقل النظري" اطروحة التشادف
النظري وحدود "العقل": بين اللغويات العربية واللغويات التوليدية.

التوليدية وحدود العقل النظري:

من الامتياز الاستمولوجي الى الترادف.

"لماذا يتسارق أصحاب النظريات الانسانية ؟ فإن كثيرا مما يقال عن اللغة الآن قيل من قبل وما قيل عن غير اللغة قيل من قبل ولكل حيل نظرياته يلعن بها الجيل الذي قبله ونظريات ذلك الجيل فهل يسير الناس في خط نظري متقدم ؟ هنا تدخل السوسولوجية المعرفية في الموضوع وأول شيء فيها مبحث سحر الاسماء فإن من قوانينها انك تجبئز القديم او ما لا يدخل في اهتمامات القدماء اذا جعلت له اسما جديدا حتى ان الاسم هو الذي يصنع المسمى في "العلوم الانسانية". وقد قدمنا من قبل ان النظرية بناء كلماتي مفهامي اي انها اسم يصنعه صانعه "يحرك" به الواقع الذي يتحرك في الحقيقة بأمر الله سبحانه. فاذا جعل له اسما استقرت النظرية "علما" مستقلا وهذا الاستقرار لا يتم الا في أوضاع تتسم بجهل كبير بأصول المعرفة كحال الأمر عندنا او لا يعلم العالم شيئا الا بالاستسلاع وحكاية أقاويل مشققة على سبيل الاتباع الاعمى [...] ان جماهير المثقفين تشتغل أذهانهم بالمقدمات المشهورة لا بالمقدمات المعرفية البرهانية ولهذا كان كهان الانسان الماسيرون لشهوات الجماهير من أقدر الناس على سرقة نظريات الغير وإلباسها الاسم الساحر الذي يغذي مسخرة الجماهير وهؤلاء يعلمون ان الجمهور لا يتغذى بالمسميات (...) ولندكر هنا قضية الجمهور وحاله مع كهان المادة فإن كلام هؤلاء مستغلق فلا ترى فزيائيا يكتب وفي ذهنه هذه الأوضاع الاجتماعية ولذلك لا تسارق لأنه لا ينفع (...) لا سبيل إلا الوقوف في وجه شهوة الاسماء بل يسمى الذي أعلن أنه يمارس البحث العلمي والمناهج الحديثة باسم ما أعلن وإن كان ما يفعل هو ما فعله الناس قبله، ومثل هذا أن تقرأ كلام اللسانيين الغربيين الذين يصفون عملهم بالبحث العلمي وتفرق في المقدمات الغليظة التي يصبغون بها أقاويلهم فاذا جئت الى المقصود لم تجد الا بيانات نحوية قاهها الناس من قبل. بل ان الأدهى من ذلك أن يزعم قوم انهم ييشرون بالبحث العلمي في مجال اللسانيات وعلم اللغة فتظن انهم يعلمون ما يقولون فاذا سألتهم علمت انهم نقلوا هذا الاسم عن أصحاب المذهب فلما رأوا لأصحاب المذهب يقولون عن مذهبهم انه علم اللغة وانه علم اللسانيات سكن في روعهم ما صدقوه غيا فصرت لا تستطيع ان تنزع من نفوسهم هذه الكذبة ولكنك تظن رغم ذلك انك لم تحسن أخذ مقاصدهم فتنتظر ان يكتبوا شيئا عن علم اللغة فإذا نظرت فيه قلت في نفسك فلعل المبرد وسيبويه فعلا علم اللغة وهما لا يشعرا" [الطبيعة والتمثال]

♦ هناك أمران اثنان مثلاً بالنسبة للمشروع التوليدي تحدياً فلسفياً كبيراً:
أولهما الإشكال الديكارتي حول الكيفية التي تستعمل بها اللغة وفق مبدأ "الإبداعية الطبيعية التلقائية" والذي من مظاهره المميزة التجدد والاستمرار والتحرر من ضغوط المثيرات الخارجية والداخلية (= الذاتية) وكذا ملائمة المقامات المختلفة وقدرتها الفائقة على إثارة الأفكار الملائمة المقصودة لدى السامع.

الثاني: السؤال التوليدي الذي صيغ في سياق محاولة الاقتراب من الإشكال الديكارتي السابق⁽⁸⁵⁾ وذلك، السؤال عن حقيقة ما بين النمو العقلي اللغوي والنمو العضوي من وشائج عضوية (مادية)، إقامة النظر على افتراض وجودها لا تعتبر بالنسبة للتوليدية مناوراً اختيارية بل هي امر يمثل استجابة لضغط ابستمولوجي حاد ومستمر تفرضه طبيعة "الاسئلة" المهيمنة على "المشروع العلمي" الذي نشأت التوليدية في رحابه.

إن هذا السؤال وذلك الإشكال - كما قلت - مثلاً بالنسبة للمشروع التوليدي تحدياً فلسفياً كبيراً بحيث لن نكون مجازفين اذا أطلقنا في هذا الخصوص قولاً بأن الكلام التوليدي حول هذه المسائل جاء نظراً تأصيلياً في الحدود التي لا يستطيع العقل النظري تجاوزها.

وهنا كلام نرى أن من حقه ان يقال في هذا السياق بالذات وهو ان الشطر الذي يمثل امتيازاً ابستمولوجياً امتازت به التوليدية عن غيرها من النظريات اللغوية القديمة والحديثة وهو الشطر المادي العضوي (= التبشير بإمكان استكشاف العمليات العضوية التي تمثل الأساس المادي للممارسة اللغوية المحكومة بالخواص الإبداعية المذكورة آنفاً، وذلك بالدفع بالنظر في الخصائص والبنى النظرية المجردة محور البحث اللغوي الراهن الى أقصى حدوده الممكنة) بقي مجرد حلم فلسفي فقط لم يتحقق منه شيء وربما لن يتحقق منه شيء الى الأبد لبعد ذلك عن متناول قدراتنا العقلية كما يذكر ذلك شومسكي نفسه في آخر كلام له في هذه المسألة سننقله بعد حين من المحاضرة الخامسة من جملة محاضرات اشتهرت في الأسانيد التوليدية باسم محاضرات "ماناجوا"، فمابقي من التوليدية اذن الا النحو التفصيلي والقواعد والمبادئ والأحكام، اي ما به تنفتح على السيويوية في شكلها القواعدي التفصيلي انفتاح ترادف تتفاوت درجاته من موقع الى آخر⁽⁸⁶⁾.

85 - الإشكال الديكارتي والسؤال التوليدي المذكوران هنا اشتهرا في التوليدية بالسؤال الثالث في شطره الإنتاجي (= الشطر الثاني اما الاول فيتعلق بالإدراك) والسؤال الرابع على التوالي.

86 - "...فإذا جئت الى المقصود لم تجد الا بيانات نحوية قالها الناس من قبل" [الطبيعة والتمثال].

♦ ان التوليدية تمثل حلقة في سلسلة تاريخية طويلة في الدفاع عن فلسفة «وحدة العقل» وفي السعي نحو نظرية واضحة ومحددة عن طبيعة العلاقة بين الجسم والعقل، وعن قوانين «الجسم» وهل هي بذاتها التي تحكم «العقل» أم ان العقل جوهر ثان تحكمه قوانين خاصة به؟ يقول شومسكي في سياق استعراض المحطات الأساسية في تاريخ هذه المشكلة وتحديد المكان الطبيعي الذي يناسب التوليدية ضمن هذا السياق:

« إن نظرية "آليات التماس" التي اقترحها ديكارت والتي قامت على مبدأ التفاعل المباشر بين الأجسام اعتبرت في ذلك العهد نموذجاً عاماً صالحاً لتفسير "حركة" الكون في كل مظاهرها. (حركة الاجسام الجامدة وسلوك الكائنات الحية بما فيها الكائن البشري) الا ان المعضلة التي واجهت هذا النموذج الديكارتي كانت الخصائص الابداعية التي تمتاز بها الممارسة اللغوية عند الانسان، وأصل هذا التحدي الذي واجهته الديكارتية، ما بين "الآلة" (=الجسم) و"الانسان" من فروق في الطبيعة الأساسية لكل منهما. هذه الفروق يمكن تلخيصها في كلمة جامعة وهي أن: الآلة إذا وضعت في ظروف معينة فإن الطريقة التي تعمل بها تكون محددة ومتوقعة سلفاً وذلك باستعمال حساب يدخل فيه عاملان: هما التكوين الداخلي للآلة وخصائص الظرف الذي يحيط بعملها وهذا معناه ان الآلة عملها محكوم بمبدأ الانفعال الجبري اما الإنسان فيميزه عن الآلة كونه يستجيب لضغوط "الحث والتوجيه" الخارجية والذاتية لكن بشكل اختياري يبقى معه احتمال مخالفة لمقتضى هذا التوجيه وذلك الحث واردا ومتوقعا. ان هذه الحقيقة هي التي أملت على الديكارتية ضرورة تكميل مبدأ التفسير الآلي بمبدأ تفسيري آخر يحيط بما لا تستطيع أن تحيط به دائرة آليات التماس وهذا المبدأ التكميلي هو "مبدأ الإبداع" الذي اعتبره الديكارتيون جوهرًا ثانيًا يجب ان يفترض انه مستقل استقلالاً كاملاً عن الجسم ليصح ما زعمناه آنفاً من أن مبادئ آليات التماس لا تستطيع الاحاطة به كاستطاعتها الإحاطة التفسيرية بحركة الأجسام (=الجوهر الأول).

- من النتائج التي لزمنا عن هذا التصور ان :

أ - العقول البشرية لا يمكن ان يتخيل فيها انها تنظم من حيث الشكل التكويني لطبيعتها الأساسية وفق هيئات ونماذج تكوينية مختلفة.

ب- وان "العقل" من حيث كونه "جوهرًا ثانيًا" على هذه المرتبة من الوحدة والتجانس يناسبه في إطار هذا التصور ان يعتبر وسيلة كلية تمتاز بالصلاحية المطلقة للعمل في كل الظروف والاحتمالات.

ان تعاملنا في اطار النحو التوليدي مع هذه الأفكار يجب ان يتخذ منحى آخر يجعل نصب عينيه في المقام الأول التخلص من ميتافيزيقا القول بجوهر ثان مفارق للجسم مفارقة تامة⁽⁸⁷⁾.

87 - واضح من هذا الكلام ان التوليدية بذلك توطئ الطريق نحو تعويض مبدأ الفصل بين الجسم والعقل بمبدأ قياس النمو العقلي - اللغوي على النمو العضوي (=الجسمي).

لكن قبل ان نشرح تفاصيل هذا المنحى يجب ان نكون على بينة من الصور المختلفة التي اتخذتها الديكارتية بعد ديكارت ومن التحول الأساسي الذي شهدته مع ظهور النموذج النيوتوني في تفسير حركة الأجسام والذي عوض مبدأ التماس بمبدأ "الفعل عن بعد":

• فالديكارتيون الاوائل صاغوا نظرية محددة للجسم قامت على مبادئ نموذج آليات التماس وجعلوا للعقل وضعاً استثنائياً بالنظر الى إمكانات هذا النموذج التفسيرية.

• وقد تناول الافلاطونيون الجدد (ق17) هذا الوضع بالمزيد من التفصيل في إطار ما اشتبهوا عندهم بنظرية مقولات الإدراك ومبادئ النسق المعرفي.

• هذه الافلاطونية الجديدة اتخذت صيغتها النهائية مع النسق الفلسفي الكنططي.

• ومع ظهور علم النفس الجشتالتي في القرن العشرين حظيت الصيغة الكنططية للافلاطونية الجديدة بتألق ابستمولوجي خاص.

• كما انه يجب الا ننسى حلقة بارزة من الحلقات التي تطورت من خلالها الديكارتية وهي الحلقة التي تمثلها نظرية "النحو الفلسفي العام" التي هيمنت على الفكر اللغوي ابتداء من القرن 17 وانتهاء بأوائل القرن 19، والتي كانت في جوهرها نظرية في النحو الكلي تمحورت حول نواة اطروحية يمكن تلخيصها في الترادف بين المبادئ العامة للغة والمبادئ العامة للفكر.

• هذا المنحى في النظر النحوي تعرض لهجمة فلسفية قاسية أسكنته قرناً من الزمن ثم كان انبعائه مع النحو التوليدي منذ ما يقارب الثلاثين سنة.

لكن الإرث الديكارتية الذي انبعث مع التوليدية إنما انبعث في صورته المذهبة في ضوء النيوتونية. وههنا أمر يجب ان ننتبه اليه وهو أن هذا التهذيب النيوتوني لم يستهدف نظرية ديكارت عن العقل بل نظريته عن الجسم.

فقد أكدت مبادئ نيوتن ان آليات التماس « ليست صالحة لتفسير حركة الأجرام السماوية وان هذه الأجرام يمارس بعضها على بعض "قوة" لا تستوجب التماس» وفي هذا الإطار ظهر مفهوم "الفعل عن بعد" الذي يقع خارج دائرة آليات التماس الديكارتية. النتيجة اذن ان مفهوم "الجسم" في حدوده الديكارتية لم يعد أمراً معترفاً به، بل ان الحدود بين ماهو جسم وما ليس بجسم لم تعد واضحة ذلك الوضوح الذي عهدناه في الديكارتية، بحيث صرنا امام عالم مادي نسعى نحو اكتشاف خصائصه وليس بحوزتنا تعريف محدد للجسم نهتدي به في توجيه هذا الاكتشاف بحيث أصبح التساؤل عن

التمثيلات العقلية والعمليات التي ترتبط بها في مجال لغويته الفلسفية
ليس غير الا ان هذه الخصائص تتعامل معها نظريتنا في مستوى التجريد لأسباب اخلاقية بسطنا القول بشأنها بتفصيل في مكان آخر وما يعيننا في المقام الأول هو أن هذا الضرب من التعامل تكمن قيمته عندنا في كونه يقدم لنا الإطار المناسب - في ضوء إمكانات البحث المتاحة حالياً - لصياغة نظرية تفسيرية تلقي بعض الضوء على طبيعة الظواهر التي نسعى الى اكتشاف قوانينها. هذه الظواهر نختار منها دائماً ما نرى انه يوطئ الطريق نحو اكتشاف ما يقوم به الدماغ من عمليات أثناء الممارسة اللغوية

لكن قبل ان نشرح تفاصيل هذا المنحى يجب ان نكون على بينة من الصور المختلفة التي اتخذتها الديكارتية بعد ديكارت ومن التحول الأساسي الذي شهدته مع ظهور النموذج النيوتوني في تفسير حركة الأجسام والذي عوض مبدأ التماس بمبدأ "الفعل عن بعد":

- فالديكارتيون الاوائل صاغوا نظرية محددة للجسم قامت على مبادئ نموذج آليات التماس وجعلوا للعقل وضعاً استثنائياً بالنظر الى إمكانات هذا النموذج التفسيرية.

- وقد تناول الافلاطونيون الجدد (ق17) هذا الوضع بالمزيد من التفصيل في إطار مااشتهر عندهم بنظرية مقولات الإدراك ومبادئ النسق المعرفي.

- هذه الأفلاطونية الجديدة اتخذت صيغتها النهائية مع النسق الفلسفي الكنطي.

- ومع ظهور علم النفس الجشتالتي في القرن العشرين حظيت الصيغة الكنطية للافلاطونية

الجديدة بتألق ابستمولوجي خاص.

- كما انه يجب الانسى حلقة بارزة من الحلقات التي تطورت من خلالها الديكارتية وهي الحلقة التي تمثلها نظرية "النحو الفلسفي العام" التي هيمنت على الفكر اللغوي ابتداء من القرن 17 وانتهاء بأوائل القرن 19، والتي كانت في جوهرها نظرية في النحو الكلي تمحورت حول نواة اطروحية يمكن تلخيصها في الترادف بين المبادئ العامة للغة والمبادئ العامة للفكر.

- هذا المنحى في النظر النحوي تعرض لهجمة فلسفية قاسية أسكنته قرنا من الزمن ثم كان

انبعاثه مع النحو التوليدي منذ ما يقارب الثلاثين سنة.

لكن الإرث الديكارتية الذي انبعث مع التوليدية إنما انبعث في صورته المهذبة في ضوء النيوتونية. وههنا أمر يجب ان ننتبه اليه وهو أن هذا التهذيب النيوتوني لم يستهدف نظرية ديكارت عن العقل بل نظريته عن الجسم.

فقد أكدت مبادئ نيوتن ان آليات التماس « ليست صالحة لتفسير حركة الأجرام السماوية وان هذه الأجرام يمارس بعضها على بعض "قوة" لا تستوجب التماس» وفي هذا الإطار ظهر مفهوم "الفعل عن بعد" الذي يقع خارج دائرة آليات التماس الديكارتية. النتيجة اذن ان مفهوم "الجسم" في حدوده الديكارتية لم يعد أمراً معترفاً به، بل ان الحدود بين ماهو جسم وما ليس بجسم لم تعد واضحة ذلك الوضوح الذي عهدناه في الديكارتية، بحيث صرنا امام عالم مادي نسعى نحو اكتشاف خصائصه وليس بحوزتنا تعريف محدد للجسم نهتدي به في توجيه هذا الاكتشاف بحيث أصبح التساؤل عن ظاهرة ما، هل تدخل في دائرة الجسم أو لا تساؤلاً لا معنى له. وفي هذا الإطار نعتبر كلامنا عن التمثيلات العقلية والعمليات التي ترتبط بها في مجال الحوسبة العقلية، نظراً في خصائص العالم المادي ليس غير الا ان هذه الخصائص تتعامل معها نظريتنا في مستوى التجريد لأسباب اخلاقية بسطنا القول بشأنها بتفصيل في مكان آخر وما يعنينا في المقام الأول هو أن هذا الضرب من التعامل تكمن قيمته عندنا في كونه يقدم لنا الإطار المناسب - في ضوء إمكانات البحث المتاحة حالياً - لصياغة نظرية تفسيرية تلقي بعض الضوء على طبيعة الظواهر التي نسعى الى اكتشاف قوانينها. هذه الظواهر نختار منها دائماً ما نرى انه يوطئ الطريق نحو اكتشاف ما يقوم به الدماغ من عمليات أثناء الممارسة اللغوية

وبالتالي نحو اندراج الدراسة اللغوية في التيار العام للعلوم الدقيقة على شاكلة ما حدث في مجال دراسة الجينات والعناصر الكيميائية والتكافؤ الذري الخ...

ان هذا المنحى الذي اخترناه للتعامل مع الأشياء في مجال البحث اللغوي واقع لا محالة في مجال فكرة "الجسم" ولأجل ذلك نرى ان الجدل الديكارتي حول مسألة الحدود بين الجسم والعقل والذي مازال شبجه يطارد المؤسسة النظرية في غير موطن واحد جدل لا معنى له البتة، خصوصاً في ظل وضع لاتكاد تمسك فيها بتعريف محدد للجسم.

ان من الحلول التي يحتملها ما اصطللنا على تسميته بمشكلة ديكارت⁽⁸⁸⁾ القول بأن هذه المشكلة تتجاوز قدراتنا الفكرية. وهذا بالنظر الى تصورنا للجسم - و"العقل" مظهر من مظاهره - امر منطقي ومقبول مادام الجسم من خواص طبيعته الاساسية ان قدراته محددة بيولوجيا. فالعقل الانساني في ظل هذا التصور لا يمكن ان تكون قدراته كلية تعمل في مختلف الظروف والاحتمالات كما كان الديكارتيون يزعمون، بل يجب ان نتصور أن هذه القدرات محددة ومقيدة بيولوجيا تماما كما هو الشأن بالنسبة لقدرات الجسم بصفة عامة، فالطبيعة الاساسية للعقل الانساني مركبة بشكل تجعله قادراً على حل بعض المعضلات عاجزا عن حل معضلات أخرى قد تكون بسيطة يمكن حلها بذكاء مركب وفق نظام خلقي مخالف.

وفي هذا الإطار نفهم لماذا توجد بعض اللغات الممكنة كاللغة التي تعتمد مثلاً على مبدأ الترتيب الخطي بدلاً من مبدأ الاعتماد على البنية خارج متناول الملكة اللغوية لأفراد النوع البشري على الرغم من أنها بسيطة بالنظر الى تلك التي تستطيع هذه الملكة الإحاطة بها بالفعل. ان قدرتنا على الفهم الجيد للكيفية التي تنمو بها الملكة اللغوية عند الانسان تتعاضد عندما نجعل هذه الكيفية صنوا لنظائرها في مجال "النمو العضوي". فأجسامنا لا تنمو وفق ماثلها خصائص البيئة المادية المحيطة بنا بل بما تملكه طبيعتنا الاساسية المشتركة بين أفراد نوعنا. ومع ذلك فإننا لا ننكر أن البيئة تساهم في هذا النمو لكن بصفة ثانوية وهامشية تقتصر على الحث والتحفيز او الإعاقة والتأخير والتشويه.

غاية الأمر ان النمو العقلي والنمو العضوي يتمان وفق نظام واحد وهذه النتيجة منطقية ومعقولة بالنظر الى امر واحد فقط وهو اننا نمثل جزءاً من العالم الطبيعي. وفي هذا الإطار نستطيع أن نزعّم أن عدم تحقيق أي تقدم في حل مشكلة ديكارت رغم ما أصابته اليوم العلوم الطبيعية من تقدم نرى انه يقدم دليلاً واضحاً ولو مؤقتاً او جزئياً على أن هذه المشكلة يستحسن اعتبارها من قبيل ما لا نستطيع قدراتنا الفكرية الإحاطة به اذ لا فرق بين قدراتنا العقلية وقدراتنا العضوية من حيث كونهما معا محددين وفق قيود تنتمي الى طبيعتنا الاساسية. وعدم قدرتنا على حل مشكلة ديكارت مظهر من مظاهر الانفعال بهذه القيود.

88 - تصرفاتنا حرة بحيث اننا قد نستجيب لعوامل الحث والتوجيه دون ان تكون هذه الاستجابة حرة بالمعنى الدقيق للعبارة.

إن الذي يؤكد هذه الحقيقة ، حقيقة ان قدراتنا العقلية محدودة كمحدودية قدراتنا العضوية وعموجب نظام من القيود المادية تنتمي الى طبيعة تركيبنا العضوي تشترك فيه هذه وتلك، هو النظر الى الاسئلة الكبرى التي اشتغل بها العقل النظري وفي ما أثمره تاريخ الفكر من نظريات في اطار سعي الإنسان الى الاجابة عن هذه الاسئلة. فإن الذي يثير انتباه المتأمل في هذا الشأن هو أن هناك جملة من الاسئلة مازالت الى الآن تطرح بصيغتها البدائية الأولى التي طرحت بها أول الأمر منذ زمن بعيد مغرق في تاريخ العقلانية البشرية. وهذا لا تفسير له عندنا إلا شيء واحد وهو أن هذه الاسئلة او بعضها منها على الاقل يوجد خارج متناول قدراتنا العقلية إلى الأبد وذلك بمقتضى نظام القيود المذكور آنفا.

وهذا التفسير نفهم أصوله جيدا عندما نتبته الى ان نظام «بناء المعرفة» عند الانسان نظام واحد وان «بناء اللغة» و«بناء النظريات العلمية» من حيث كونهما سلوكين معرفيين يتمان وفق هذا النظام.

كلانا هذا مبني إذن على افتراض ان ما يفعله الإنسان في بنائه لنظرية علمية ما يشبه ما يفعله في اكتسابه للغة ما. أي أنه في حوزته - بمقتضى التكوين البيولوجي الاساسي للنوع البشري - جهازاً تصورياً ومعرفة أولية بطرق صياغة المشكلات وتصور للوضوح والتفسير والاستدلال الخ... وهذا كله يمكن ان نسميه قياسا على القدرة اللغوية بالقدرة على بناء العلم (Science forming capacity)⁽⁸⁹⁾. وهذه القدرة "النظرية" نفترض أن لها حدودا لا تستطيع مجاوزتها وذلك كغيرها من الانظمة العضوية المحددة بيولوجيا. ولأجل ذلك فإنه من الطبيعي جدا ان تبقى بعض الاسئلة خارج ما تستطيع قدرة الانسان على بناء النظريات العلمية الإحاطة به، مهما بلغت تجربته، مع "العالم" الذي يسعى الى اكتشاف قوانينه، من الغنى والتعقيد والتنوع. ولعل مشكلة ديكارت اذ قد تعاقبت عليها الأزمنة الطويلة ولم تحظ حتى ببصيص يشر بإمكان حلها، يناسبها ان تعتبر من قبيل هذا الضرب من الإشكالات الخارجة بالأصالة عن نطاق قدراتنا العقلية المحددة عضويا.

يبدو اذن ان دراسة اللغة على النحو الذي ارتضيها وطورناه عبر هذه السنين الطويلة، تقدم لنا نموذجاً مرجعياً صالحاً للتعامل مع مكونات اخرى للنسق المعرفي عند الانسان ونحن ننتقل في هذا التصور من ان العقل مكون بصورة قالبية أي أنه يتكون من أنظمة مختلفة يستقل بعضها عن بعض لكنها تشترك في جملة من الخصائص الاساسية يؤكد ذلك، التفاعل الملحوظ بين هذه الأنظمة (...). ونشير هنا الى أنه سيكون نجاحا كبيرا لفلسفتنا في المعرفة ان نكتشف أن العناصر التي تدخل في تكوين الملكة اللغوية ليست خاصة بهذه الأخيرة فقط بل تجاوزها الى ملكات معرفية اخرى كملكة الإبصار مثلا والتي تحقق في دراستها نجاح كبير في السنوات الأخيرة فعلى ما بين الملكتين من فروق من جهة أن الإبصار نظام للمعالجة واللغة نظام للمعرفة فإن بينهما من التشابه ما يكفينا، في الاستدلال عليه، الانتباه فقط الى مايتيحانه من إمكانات متشابهة لتناولهما في التحليل والمعالجة النظرية. بمنهج واحد. فنظام

89- من مظاهر هذه القدرة مثلا اشتراك الناس في فهم نتائج العلم وكذا في تقويمها رغم أنهم يفتقرون الى تلك المهارات الإنجازية والأدوات التقنية الدقيقة التي يستعملها "العلماء" في بناء نظرياتهم.

الإبصار يراعي جملة من المبادئ العامة كمبدأ "الصلابة" مثلاً على نحو ما شرحناه بالنسبة للملكة اللغوية بالضبط، هذا مع الاستدراك، بطبيعة الحال، بأن الملكتين تعملان بطرق مختلفة فاللغة لا تعرف مبدأ الصلابة كما أن نظام الإبصار لا يعرف مبدأ المقولات الفارغة أو مبدأ الربط العاملي مثلاً.

(...) إن ما وصل إليه البحث في المجالات المعرفية الأخرى يصدق عليه ما قلناه عن مجال اللغة ومجال الإبصار وذلك فيما يبدو راجع إلى مبدأ القالبية الذي قلنا قبل قليل إنه يتحكم في الكيفية التي يتكون بها العقل وأنظمته المعرفية. لقد قدمنا من الأدلة ما يكفي على أن هذه الأنظمة جزء من تكويننا العضوي وعلى أنه لا دليل البتة يؤيد كونها مكتسبة بالمران والتجربة كما هو في زعم السلوكيين والمتشبهين بالتقاليد الماركسية. إن التناقض الكبير الذي يطارد هؤلاء هو أنهم يذهبون إلى أن الإنسان محكوم في لغته وحضارته بالتاريخ والمجتمع والتجربة إلا أنهم لا يرون الرأي ذاته فيما يتعلق بالخصائص العضوية للإنسان.

إن أكبر تحد تواجهه نظريتنا في تفسير خصائص الأنظمة المعرفية عند الإنسان، اللغوية وغير اللغوية في إطار التكوين العضوي الفطري هو أن هذه النظرية يجب أن تكتمل بنظرية أخرى موازية في تفسير الكيفية التي تطور بها هذا التكوين الفطري. ومناطق التحدي المذكور هو أن قدراتنا على المناورة النظرية في هذا المستوى محدودة وضعيفة جداً بحيث لم يتوافر لدينا من المعارف في هذا الشأن مذ ظهرت أول صياغة لهذا الإشكال إلا التزير اليسير الذي لا يرقى حتى إلى مستوى البيانات الأولية. ولئن جاز أن يتحقق شيء من التقدم في هذا الاتجاه فإننا نتوقع أن يتم ذلك في إطار ذلك الفرع من المعرفة العلمية المعروف باسم البيولوجيا الدرية، والذي يسعى إلى تفسير العلاقة بين خصائص ظروف الحياة على الأرض وبين خصائص الأنواع العضوية التي أمكن أن تتطور في ظل هذه الظروف. وماهي المبادئ المادية التي تحكم في تكييف هذه العلاقة وفق الضرورات التي تفرضها الظروف المذكورة.

إن يحمل ما نعرفه في هذا الشأن يكاد ينحصر في شيء واحد وهو أن الأعضاء "تتطور" بحيث تكون قدراتها على نحوٍ في مرحلة وعلى نحوٍ آخر في مرحلة أخرى وذلك وفق نظام محكوم بمنطق وضغوط الحاجات الاستعمالية (=منطق: «الحاجة تفق الحيلة»). ونحن نضيف هنا أن المسار الذي اتخذته في تطورها، القدرات العقلية المعرفية عند الإنسان يشبه هنا المنحى الذي أشرنا إليه فيما يتعلق بالأنواع العضوية. فالخصائص الأساسية لنظام المعرفة واللغوية عند الإنسان نفترض أنها نتجت عن تفاعل ما وقع في نظام خلتيه لأسباب مرتبطة بخصائص العمليات العضوية عموماً وبالقوانين المادية التي تحكم في حلقة دماغه والتي جعلت هذا الأخير على تلك الدرجة المعلومة من التعقيد (...).

إن هذه الجوانب من العالم الذي يسعى الإنسان منذ زمن بعيد إلى اكتشافه يوجد معظمها في نظرنا خارج ما تستطيع قدراته الفكرية الإحاطة به. وكون الأشياء تجري على هذا النحو امر معقول جداً بالنظر إلى "خاصية محدودية القدرات" التي تطبع عالم الأنواع العضوية...

[انتهى كلام شومسكي]

التعليق:

ان كلام شومسكي في هذه المقالة تمحور حول مسألة أساسية نظره فيها تشعب وتنوع في اتجاه رأينا أنه يخدم الموضوع الذي اشتغلنا به في هذه الرسالة، ولأجل ذلك لم نر بأساً في أن ننقل إلى العربية في هذا السياق مقالته هذه على طولها وذلك لتكون لنا سنداً استشهداياً نستدل به على جملة أمور تقع من تعاليقنا المبثوثة عبر مباحث هذه الأطروحة موقع المقدمات العامة التي صرحنا ببعضها في أثناء التعليق وبقي بعضها الآخر في دائرة الظل وها نحن نلقي عليها هنا بصيصاً من الضوء لعله يسعف المتجول عبر شعاب تلك التعاليق في تدليل بعض منعرجاتها والتي لم تتح لنا ثمة فرصة تفكيك خطوطها المتشابكة تفكيكا واضحا للوضوح الذي اتاحته لنا فرصة هذه المقالة.

فماهي المسألة الأساسية التي قلنا عنها إن هذه الأخيرة جاءت متمحورة حولها؟ انها بناء مقدمة واضحة في مسألة العلاقة والحدود بين «الجسم» (=العالم الطبيعي) و«العقل» (=المعرفة واللغة مكون من مكوناتها) والدفع بهذه المقدمة الى أقصى نتائجها ونهاياتها التي تختملها، وذلك في سياق الاجابة عن سؤال محدد وهو: لماذا بقيت مشكلة ديكارت (=حرية السلوك اللغوي عند الانسان) بدون حل رغم التقدم "الكبير" الذي حصل في العلوم الطبيعية وفي البحث اللغوي التوليدي الذي مافتى يتحين فرص الاستفادة من كل ما يراه مناسباً من نتائج هذه العلوم؟

إن الكيفية التي بنيت بها الاجابة عن هذا السؤال تضمنت التصريح بالموقف التوليدي من قضيتين شغلنا الفكر الانساني دائماً وهما:

أ- طبيعة العلاقة بين الجسم والعقل وهل المعرفة جسم من اجسام العالم الطبيعي ام هل هي "جوهرتان" منفصل؟

ب- وهل للفكر البشري (= العقل النظري) حدود لا يستطيع تجاوزتها أم هل يستطيع التعامل مع كل المشاكل.

* * *

وهنا كلام يجب ان يقال ويستحق عناية خاصة مادامنا بصدد برنامج للموازنة بين النظريتين النحويتين العربية والتوليدية، وهو ان بناء النظرية اللغوية على اساس موقف محدد من مسألة الحدود بين «اللغة» و«العالم الطبيعي»، نعتبره في إطار البرنامج المذكور، اختياراً فلسفياً مشتركاً بين السيوييهية والتوليدية أما بالنسبة للسيوييهية فحسبنا هنا التذكير فقط بأن الكائنات اللغوية اعتبرت فيها امتداداً انطولوجياً لاجسام العالم الطبيعي يصدق عليها من قوانين التغير ما يصدق على هذه الأخيرة.

وهذا أمر بيناه بتفصيل آنفا وسيأتي الكلام على تفاصيله بشكل موسع في مواطن عديدة من هذه الرسالة فلا حاجة للتكرار. فالغاية هنا التذكير فقط. أما بالنسبة للتوليدية فما يستفاد من مقالة شومسكي فيما نقلناه من كلامه هو أنها سارت في هذا الشأن على أثر السيوييهية اذ بنت نظريتها على تحطيم الحدود بين "الجسم" و"العقل". هذا التحطيم كان من نتائجه:

- قياس النمو اللغوي على النمو العضوي واعتبار قوانين الاول امتدادا طبيعيا لقوانين الثاني.
- ثم قياس «العقل النظري» على «العقل اللغوي» في مبدأ «محدودية القدرات» المحدد عضويا (-بيولوجيا) وذلك باعتبارهما صورتين اثنتين لشيء واحد هو «نظام المعرفة»⁽⁹⁰⁾ البشري والذي تظاهرت الأدلة - في مجالات معرفية أخرى غير اللغة والنظر كمجال الإبصار مثلا - على انه محكوم بقوانين التكوين المادي العضوي... لكن كيف انعقدت في التوليدية أسباب هذين القياسين؟
نبدأ بحكاية قصة القياس الأول ثم نتبعه بالحديث عن القياس الثاني.

1 - القياس الأول

التوليدية استفادت من الثغرة الكبيرة التي أحدثتها النيوتونية في الجدار الديكارتي الذي كانت آليات التماس فيه تقيم حدودا واضحة بين الجسم واللاجسم (العقل) فنيوتن عوض النموذج الديكارتي في تفسير حركة الأجسام بنموذج آخر قام على مفهوم "الفعل عن بعد"، نموذج كان من نتائجه أن غاب معه ذلك التصور المحدد للجسم الذي كان معروفا إبان شيوع النموذج الديكارتي أساسا للعلم الطبيعي. التوليدية قامت على استغلال غياب مثل هذا التصور وعملت في فلسفتها العامة بمقتضى المبدأ الآتي: "كل شيء -جسم" حتى يتوافر الدليل على العكس".

إن الدرس الفلسفي الذي استفادته التوليدية إذن من التهذيب النيوتوني للنموذج الديكارتي تمثل في: كونها حصلت بموجب هذا التهذيب مرجعا "علميا" للزيادة في معامل كثافة النسيج

90 - ان القول بأن المعرفة "جسم" لا يعنينا منه هنا ما فيه من الجسارة "العلمية" المبالغ فيها ولكن يعنينا منه كونه قولاً يؤدي كما سنرى الى نتيجتين مطلوبتين:

أ - محدودية قدرات العقل البشري كمحدودية قدرات الجسم مادام العقل مظهرًا من مظاهر الجسم.
ب- الترادف بين العقول النظرية مادامت البنية الخلقية للجسم واحدة لا تقبل التنوع والاختلاف. فكما ان النوع البشري واحد في طبيعته الاساسية والتعدد عرض في أفراده فكذلك العقل النظري نوع واحد والتعدد وصف في أفراده. هذا وسنعرض في آخر هذا التعليق قولاً في المسألة العاملة يجوز لمن شاء اعتباره بمثابة الصلة والتكاملة للقول التوليدي بأن المعرفة جسم وكذا للنتيجتين اللتين تلزمان عنه وهو أن «العاملية» قدّر يطارد العقل النظري النحوي من حيث كونه نوعاً بصرف النظر عن الصور المختلفة التي تتحقق بها أفراد هذا العقل.

العضوي الرابط بين أشياء العالم (=كل ما يفقه الإدراك البشري من موضوعات) وبالتالي لنسف كل الموانع التي كانت تمنع في الديكارتية من اعتبار "العقل" مشمولاً بدائرة "الجسم".
إن المقالة التوليدية الشائعة بأن "اللغة" و"المعرفة" و"الإدراك" كائنات عضوية، مقالة يجب أن تفهم معانيها الحقيقية في ضوء هذا الأصول.

وبعبارة أخرى، لقد وجدت المؤسسة العلمية نفسها مع نيوتن أمام ما يشبه أزمة تعريف الجسم بحيث لم يعد في حوزة هذه المؤسسة معيار يميز به بين ما يدخل في ما صدق هذا التعريف وما لا يدخل، كما كان الشأن في الديكارتية حيث كانت مبادئ آليات التماس هي المعيار الذي يهتدى به في هذا التمييز فما يخضع لهذه المبادئ جسم وما لا يخضع لها فليس بجسم. وأصبح عمل الباحث في كل مجال من مجالات هذه المؤسسة حتى في المجالات التي لا يجاوز فيها التناول والدراسة البنى النظرية المجردة كالجمال اللساني مثلاً مطارداً بفكرة الجسم قدراً فلسفياً محتوماً. ففي هذا الإطار نفهم كيف مال ميزان الامتياز الفلسفي في التوليدية لصالح اعتبار المعرفة اللغوية، كائناً عضوياً أي جسماً تسعى النظرية إلى اكتشاف قوانينه وكيف ظهر هذا الامتياز في صورة سعي موصول نحو صياغة نظريات تفسيرية بشأن هذا الجسم بناء على تعويض مبدأ الفصل الديكارتية بين الجسم والعقل بمبدأ البحث النيوتوني في خصائص العالم المادي على مستوى التجريد.

إن هذا الحديث عن الاعتبار "الجسمي" وصلته بالمسألة اللغوية نريده - بالإضافة إلى كونه تنبيهاً واضحاً على الأصول الفلسفية التي يجب أن يفهم الكلام التوليدي في ضوءها - نريده أن يكون بمثابة التنبيه إلى ما بين السيوية والتوليدية من التلاقي والتوارد على ربط النظر اللغوي بتوابع الإشكال الجسمي وامتداداته المتشعبة مع خلاف بينهما، بطبيعة الحال، في تفاصيل ذكرناها آنفاً بما يناسبها من التوسع وسنعرض لها بالمزيد من التفصيل في مواطن متفرقة من هذه الرسالة. ولعل هذا الربط إذ لم تسلم منه السيوية ولا التوليدية على حد سواء يناسبه أن يعتبر كلية من كليات العقل النظري النحوي. إن ارتباط المسألة اللغوية بقضية «الجسم» في كل من السيوية والتوليدية ارتباط في المستوى الأساسي (=الفلسفي) للنظرية النحوية، إذ هو الذي يملئ على هذه الأخيرة الشكل الذي ينبغي أن تتخذه والغاية التي يجب أن تصبو إليها: فالسيوية جاء نظرها النحوي في الأجسام اللغوية مخلصاً لمقتضى تعريف "الجسم" الذي كان سائداً في عهدها (=الجسم كل متحيز في المكان متغير بالحركة؛ الجسم الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة؛ الجسم الجوهر الذي يبحث فيه عن أحوال الكم المتصل والمنفصل)⁽⁹¹⁾

والتوليدية أيضا جاءت في فلسفتها التأسيسية العامة وفي الشكل الذي انتظم مباحثها النحوية التفصيلية على حد سواء موافقة للوضع الراهن الذي يشهده مفهوم "الجسم" وتفاصيل تعريفه. (راجع في مبحث البنية المركبية ونظرية س - خط من هذه الرسالة تعاليقنا المفصلة على تعامل النحو التوليدي مع المركبات المختلفة بقسميها ذوات الرؤوس المعجمية وذوات الرؤوس غير المعجمية وكيف اعتبرت صوراً مختلفة لشكل واحد (=خطاطة س - خط الاسقاطية) وكيف شبه تنوعها بالنظر الى هذه الخطاطة العامة الوحيدة بتنوع اعضاء الجسم البشري في أشكالها ووظائفها بالنظر إلى الخلية الأساسية الأولى التي منها نشأت وتولدت هذه الأعضاء).

خلاصة القول إذن أن: جعل النظرية اللغوية مبنية في سَمَتِهَا العام بما يوافق فلسفة "الجسم" السائدة (=مبادئ الوحدة وقوانين الاختلاف والتنوع في هذا الجسم) جامع معرفي بين التوليدية والسيبويهية.

2 - القياس الثاني:

التوليدية إذن منحت امتيازاً خاصاً للعضوي على حساب اللاعضوي فأدخلت بموجب ذلك "العقل" - واللغة مستوى من مستوياته - الى دائرة "الجسم". وهي إذ فعلت ذلك جعلت العقل، شأنه في ذلك شأن الجسم، محكوماً بمبدأ: "القدرات المحددة بيولوجياً". ولا يخفى أن هذا الاختيار التصوري يؤدي بالضرورة الى تعويض التصور الديكارتي الذي كان يقوم على أن العقل آلة كلية قدراتها مطلقة صالحة للعمل في مختلف الظروف والاحتمالات بتصور آخر يتفق مع الانسجام الجديد الذي أقيم بين "العقل" واجسام العالم الطبيعي. فالعقل في إطار هذا التصور يجب أن يعتبر آلة نسبية تخضع قدراتها لنظام من القيود المحددة عضوياً أي بموجب خصائص التركيب المادي للعقل. وفي هذا الإطار يجب أن نفهم شغف شومسكي في جل مقالاته في فلسفة المعرفة بتكرار القول بأن هناك لغات ممكنة أبسط في بنيتها من تلك التي استطاعت الملكة اللغوية بناءها (كاللغة التي تعتمد على مبدأ القواعد الخطية بدلاً من مبدأ الاعتماد على البنية) لكنها مع ذلك توجد خارج متناول هذه الملكة لأن قدرات هذه الأخيرة محددة عضوياً بصرف النظر عن معايير البساطة والتعقيد. وهذا هو المعنى الذي يجب أن يفهم به القول التوليدي بأن "العقل" ليس آلة كلية تستطيع العمل في مختلف الاحتمالات أبسطها وأعقدها.

إن ما يمكن أن يقال عن المشكلة الديكارتية في ضوء هذا التصور الجديد لثنائية العقل/الجسم وبالنظر الى كون هذه المشكلة مازالت تطرح بصيغتها الأولى التي ظهرت بها أول الأمر منذ زمن بعيد، هو أن النظر في هذه المشكلة يوجد خارج متناول قدراتنا الفكرية المحددة عضوياً، أي أنه كما أننا خلقنا لا نستطيع الطيران لأن الأجنحة ليست من موجبات طبيعتنا الأساسية فكذلك النظر في هذه المشكلة

وفي مشكلات أخرى أيضا يوجد خارج ما تسمح به قدراتنا العقلية ونظام القيود المادية العضوية الذي يرسم الحدود التي لا تستطيع هذه القدرات تجاوزها.

إن كون النوع البشري يمثل جزءا من العالم الطبيعي يستوجب أن تكون مبادئ عقله - من حيث كون هذا الأخير جسما من أجسام الفضاء العضوي الذي يحيط به - من جنس مبادئ هذا العالم وأن تكون كيفية نموه العقلي ونموه اللغوي مجانسة لكيفية النمو العضوي في غيره من أجسام المحيط المذكور. فكما أن هناك أعمالا توجد خارج قدراته العضوية وتستطيع أنواع جسمية أخرى القيام بها بسهولة. بمقتضى طبيعتها الأساسية، فكذلك هناك حقائق عن العالم وعن قوانينه توجد خارج قدراته العقلية التي هي امتداد لقدراته العضوية. إن عجزنا - الذي لا حدود له - عن اكتشاف جملة من حقائق السلوك اللغوي عند الإنسان لا يمكن تفسيره إلا في هذا الإطار.

خلاصة القول إذن أن النمو العضوي والنمو العقلي والنمو اللغوي كل ذلك يخضع لتطور واحد تتحكم فيه قوانين التركيب المادي.

إن ما يعنينا في المقام الأول من هذا التصور هو:

- أن القول بأن "العقل" (=نظام المعرفة) - واللغة مكون من مكوناته -، امتداد للعالم الطبيعي. يمثل بالنسبة لنا موردا من موارد الترادف بين السيبريومية والتوليدية كما ذكرنا سابقا.

- وأن القول بعضوية (=جسمية) المعرفة مزيتة عندنا بالإضافة إلى هذا الذي ذكرت من كونه موردا للترادف أنه يؤدي إلى نتيجتين مطلوبتين:

أولاهما: أن قدرات العقل البشري محدودة مادامت قدرات الجسم مقيدة عضويا ومادام "العقل" امتدادا طبيعيا وعضويا للجسم. أي أن محدودية قدراتنا الفكرية نتيجة من نتائج محدودية قدراتنا المحددة بيولوجيا، وأن العقل الديكارتي - الآلة الكلية المطلقة التي تعمل في كل الظروف والاحتمالات - لا وجود له.

الثانية: أن "الملكات المعرفية" عند الإنسان جنس واحد يشغلها الإنسان بطريقة واحدة محددة عضويا، مادامت المعرفة (=العقل) امتدادا عضويا للجسم ومادام الجسم طبيعته الأساسية مشتركة بين أفراد النوع البشري ولا يتصور فيها الاختلاف. وفي إطار هذا التصور يندرج القياس الثاني في سلسلة القياسات التوليدية وهو: قياس الملكة اللغوية (=القدرة على بناء اللغة الطبيعية) على الملكة النظرية العلمية (=القدرة على صياغة العلم). فهما صورتان مختلفتان من بين صور أخرى ممكنة لنظام واحد هو "نظام المعرفة البشري".

ان قياس (=القدرة النظرية العلمية) على القدرة اللغوية في خصائص الاكتساب والإدراك والإنتاج.... نعتبره إطارا لأبأس به لبناء هامش استدلالى إضافى لفائدة القول بوجود كليات وثوابت للعقل النظرى، اى نحو كلى للملكة العلمية، مادام القول بالملكة اللغوية المشتركة قد انبنى عليه قول متماسك فى وجود «نحو كلى» مشترك بين اللغات الطبيعية المختلفة. فالترادف بين السيوييهية والتوليدية على هذا الاعتبار ملزم للتوليديين مادامت فلسفتهم فى المسألة المعرفية قد آلت الى قياس «اللغة النظرية» على «اللغة الطبيعية»، فى مبدأ الكليات والثوابت والجوامع.

وليس إلحاحنا على أن هذه النتيجة لازمة للتوليديين على مقاييسهم فى التعامل مع نتاج «العقل البشرى»، لغة طبيعية كان أم لغة اصطناعية (=نظريات)، إلا لأن «الترادف النظرى» جاء فى هذه الرسالة الآلة التأويلية المركزية التى اشتغلنا بها فى كل مراحل الدراسة، بحيث نفترض أن أنسب ما يمكننا الاعتماد عليه من نماذج ابستمولوجية فى التأصيل التصورى لهذا المفهوم مفهوم «الترادف النظرى» نموذجان:

أ - نموذج "الجوامع المعرفية وكليات العقل النظرى" المقترح فى كتاب "الطبيعة والتمثال" أداة للتعامل الابستمولوجى مع ما أنتجه تاريخ العقلانية البشرية من نظريات ومفاهيم.

ب - نموذج "الملكة العلمية=النظرية" الموازية فى شكلها وفى خصائصها العامة (=الثوابت والمتغيرات) للملكة اللغوية ولغيرها من ملكات النظام المعرفى عند الإنسان. والإشارة هنا - بطبيعة الحال - الى النموذج الذى جاء الحديث عنه مفصلا فى آخر كلام شومسكى الذى نقلناه آنفا فى مسألة «العقل» و «الجسم» وفى أن قدرات الأول محدودة كمحدودية قدرات الثانى من حيث أن نموها معا محكوم بنواميس التكوين العضوى التى تفرض قيودا مادية على خصائص وقدرات الأنواع العضوية. إن الانسجام بين هذين النموذجين من حيث أن كلا منهما يلزم عنه كما بينا - بالضرورة المنطقية - القول بأن ما تنتجه العقول البشرية واقع لا محالة فى بؤرة التشابه وشباك الترادف.

* * *

خلاصة القول إذن أن: القياسات التشبيهية الأساسية التى أسست النسيج الفلسفى للتوليدية فى هذا الخصوص هى قياس النمو اللغوى على النمو العضوى ثم قياس الملكة النظرية على الملكة اللغوية والذى يودى بالضرورة الى القول بخضوع الملكة النظرية لنفس الإطار الذى ينتظم نمو الملكة اللغوية سواء فى الانبثاق عن مبادئ التكوين المادى العضوى أو فى الخضوع لقيد محدودية القدرات.

إن المقدمة التى أنتجت القياس الأول (=قياس النمو العقلى واللغوى على النمو العضوى) هى إدخال "العقل" الى دائرة الجسم وتخطيط الحدود التى كانت تفصل بينهما فى النموذج الديكارتي

وافترض أن بينهما من وثاقة الامتداد الانطولوجي ما يرقى الى مستوى الترادف في الخصائص والقوانين وفي مبادئ التكوين المادي. وأما المقدمة التي أنتجت القياس الثاني "قياس بناء اللغة النظرية على بناء اللغة الطبيعية" فهي ما يلاحظه المتأمل، في ما أنتجه تاريخ الفكر من مفاهيم ونظريات ونماذج، من التشابه والترادف بينها سواء في مستوى الاسئلة الأساسية أم في طرق التناول النظري. فمن موارد هذا التشابه أن معامل التنوع في الاسئلة التي انشغل بها العقل النظري ضعيف جدا كما أن بعضا من هذه الاسئلة لم يعرف طريقه إلى الحل ومازال يطرح بصيغته التي ظهر بها أول مرة.

إن التفسير الذي يناسب هذا التشابه بين ما تنتجه العقول النظرية من لغات اصطناعية، في إطار نموذج للتعامل مع اللغات الطبيعية يعتمد على مفهوم الملكة الفطرية وعلى نظرية النحو الكلي والمبادئ والوسائط هو اعتباره من جنس التشابه بين اللغات الطبيعية أي ان يعتبر من نتائج وجود "نحو نظري كلي" تصدر عنه العقول النظرية في إنتاجها للغات الاصطناعية.

إن كلام التوليديين في هذه القضايا قد تشعب فيما يبدو في اتجاه يخدم المنحى الاستمولوجي الذي اتخذناه إطارا عاما لعملائنا في هذه الرسالة في الموازنة بين السيوييهية والتوليدية. وتتجلى هذه الخدمة في أيلولة الكلام التوليدي المذكور الى اقتراح أساس فلسفي لمفهوم الترادف النظري⁽⁹²⁾ ولنظرية محدودية المجال أو الخيال الذي يمكن أن يتحرك العقل النظري ضمن إمكاناته⁽⁹³⁾.

ونحن إذ نصرح بذلك في هذا السياق نضيف أمرا أساسيا آخر ما كان للمنحى الاستمولوجي المذكور أن يكتمل بدونه وهو أن المظهر الأساسي لمحدودية العقل النظري في المجال النحوي يتمثل في كون هذا العقل لم يستطع قط - وربما لن يستطع عوض - التفكير في بنية العبارة اللغوية خارج مقتضيات "الخيال العاملي".

إن الأساس الذي استمددنا منه هذه الإضافة هو ما جاء في مقال «الواقع اللغوي والترادف النظري» من أن:

« العلاقات الترادية... تقوم حين يكون المجال الاعتقادي الظاهر الذي تقوم عليه نظريتان أو أفقان نظريان في لغة نظرية واحدة شيئا واحدا. فمن هذا الوظائف التركيبية والبنية المقولية، فهذه الآفاق النظرية تختلف عن الوظائف البلاغية (=التداولية) والدلالية فالبلاغية تخايرية والدلالية طبائعية أما الوظيفة التركيبية والبنية المقولية فمجالهما الاعتقادي هو الجسم والكائن. الوظائف التركيبية انطولوجية والمقولات حسية، وبين أن الحركة والجسم والأعراض الأنطولوجية جهات فلسفية مترادفة ولهذا صح

92 - الإشارة هنا الى ما ترجمناه آنفا بضعف معامل التنوع في قائمة الاسئلة الكبرى التي انشغل بها الفكر الإنساني.

93 - الإشارة هنا الى المحدودية التي من مظاهرها بقاء جملة من الاسئلة خارج ما استطاعت قدرة الإنسان الفكرية، على حل المشاكل النظرية، الإحاطة به.

منا أن نعد الكلمات المقولية والكلمات الوظيفية التركيبية مرادفات للعوامل المعنوية. فما الفرق بين الإبتداء ومقولة الاسم؟ لا فرق. وما الفرق بين قولنا إن الفاعل مرفوع لأنه فاعل أي بالوظيفية التركيبية وبين إقرار عامل معنوي يعمل في الفاعل. وعلى كل فالمقصود أن الوظائف التركيبية والمقولات بيان للعوامل المعنوية وأنها تستند على الوراثة الفلسفي الجسمي وأعراضه، بل إننا نذهب إلى أشد من هذا إذ نقول إن الترادف المرجعي بين الوظائف التركيبية والمقولات لا يعني الوظائف التخاطبية والوظائف الدلالية - وإن اختلفت في المرجع التأسيسي عن السابقة - من أن تكون بيانا لعوامل معنوية بحيث يكون النقاش بين النحاة المعاصرين حول رتب العوامل وصحتها وحول الصنف الأعلى منها فهي عوامل تداولية أو دلالية أو مقولية أو وظيفية تركيبية ويكون الفرق بين اللغويات المعاصرة والعربية القديمة في قيام الأولى على العوامل المعنوية وقيام الثانية على العوامل المعنوية واللفظية. وإذا كان ذلك كانت المذاهب واللغات النظرية المعاصرة مرادفات عاملية، لا تختلف إلا في المرجع التأسيسي الذي لا يخرج عن التخاطب والطبائع والجسم بالمعاني الفلسفية. ولتكمّل الحديث بأنواع المفاهيم الصوتية التي ليست إلا رتبا للعوامل الصوتية ويكفي أن نعلم أن كلمة مثل "بعد" ستكون ساقطة تحت عامل معنوي هو "الشفوي" وتحت عامل يحكم الباء هو "المرفق المجهور" والقاعدة أن كل صوت عوامله هي صفاته وما يقال عن الصوت يقال عن العوامل المقطعية فيعمل في المقطع المعنى المقطعي المتصل به فلا تخرج المباحث الصوتية عن رصد العوامل الصوتية المقطعية وترتيبها ترتيبا رئاسيا. وإذا كان ذلك صح أن نتحدث عن الترادف الخفي بين أنواع النظريات وآفاقها وهو الترادف العاملي بينها فلا يخرج البحث عن العمل المعنوي فيها وذلك بين إذ أول ما ينسى الناظر العمل المادي الذي به قيام الكلام».

* * *

ونختم هذا التعليق بكلمة موجزة عن القول التوليدي الذي تردد كثيرا فيما نقلناه آنفا من كلام شومسكي في خصوص كون بعض الحقائق عن العالم، تفلتها عن أن تكون في متناول قدرات الإنسان العقلية ناتج لا عن وضع طارئ قد يزول بزوال أسبابه ولكن عن خاصية جوهرية تدخل في تكوين الطبيعة الأساسية للنوع البشري. وما نريد أن نضيفه في هذا التعليق هو أن هذه الخاصية، التي تم التعبير عنها في لغة التوليد بكونها عبارة عن محدودية في العقل البشري تتقدم باعتبارها من موجبات نظام من القيود المادية يتحكم في المسار الذي يتخذه نموه العضوي شأنه في ذلك شأن أي جسم عضوي آخر، هي نفسها الخاصية التي تم التعبير عنها، في إطار آخر ذي منحى إبستمولوجي مخالف هو الإطار الذي تنتمي إليه المقالة التي أوردنا قبل حين في مسألة "الترادف العاملي"، لكن بلغة أخرى وصفت فيها تلك الخاصية بكونها قصورا فطريا في الإنسان عن حيازة شرط المفارقة. وقد جاءت العبارة عن هذا المعنى في مقال. «ظهور اللغة وعناوين الظهور»⁽⁹⁴⁾ على النحو الآتي:

« وإذا كان ما يستطيعه الإنسان هو الاحتيال على العالم عن طريق تسميات منظمة يضعها وكانت تلك التسميات تختلف باعتبار السؤال المطروح وباعتبار الظروف الفكرية المجتمعية، فإن كل التسميات نسبية ولا يجوز بحال أن يزعم زاعم لأقواله صفة الحق المطلق ولا يجوز ذلك إلا لمن كان له من الناحية الوجودية صفة المفارقة بحيث كان له أن يطل على هذه الوقائع دون أن يكون هو جزءاً منها. إن القوانين التي تنظم الظواهر اللغوية تكتشف كلها إذا توفرت للإنسان إمكانيات لغوية أعلى من هذه القوانين ذاتها. ولما كان ذلك متعذراً وكان هو جزءاً من هذه القوانين وكان لا يستطيع مفارقتها فكان نظره فيها على غاية كبرى من النسبية. لما سبق نعتقد أن أول شرط وجوبي لازم من أجل إقامة نحو جامع هو المفارقة. وما دام اللغويون ينظرون في الظاهرة اللغوية ويقولون أقوالهم من عهد بعيد فإن المعيار الذي ينبغي أن يتخذ للمقايضة بين هذه الأقوال هو معيار المفارقة. ومن هذه الجهة نلاحظ أن البون قريب بين كبار اللغويين في القديم والحديث لأنهم على درجة واحدة بالإضافة إلى ذلك المعيار، ولا يختلفون إلا فيما وجهوا إليه إجاباتهم من أنواع المصالح المادية والمعنوية التي يؤدي إليها نحوهم».

7 - من جوامع العقل النظري التصورية:

"الاشتغال بالحدود بين الكليات المجردة
وبين ما تتسع له هذه الكليات من كفيات
مختلفة في التطبيق ومسالك متنوعة في التنزيل"

(الترادف بين "تحقيق المناط" المفهوم الأصولي و"تثبيت الوسائط" المفهوم التوليدي)

إن الفهم الصحيح للعلاقة الأساسية التي اشتغل بها النحو التوليدي والتي أقامها بين مفهومي «النحو الكلي» و «الأنحاء الخاصة»، يستوجب أن تتناول هذه العلاقة في إطار تاريخ موصول من «العلاقات» التي أقامها العقل النظري بين نظائر لذين المفهومين، نظائر توافقهما في «المرجع التأسيسي» و «المجال الاعتقادي». هذا المجال وذلك المرجع لا يخرجنا عن المعاني الفلسفية المرتبطة بأنطولوجيا «الثبات» و «التغير» وإذا كان ذلك صحت أن نتحدث عن ترادف خفي بين أنواع النظريات وآفاقها وهو الترادف في النظر إلى أشياء العالم على أن لها وجودين: وجود تنصهر فيه معاملات التغير والتعدد والتنوع ويمتدح فيه الامتياز لمعاملات الوحدة والتجانس ووجود يمنح فيه الامتياز للمعاملات المعاكسة. ولهذا قد تجوز المجازفة بالقول إن العقل النظري، لم يخرج عمله قط عن رسم الحدود التي تحاصر طوفان الواقع في جزئياته وتفصيله التي لا نهاية لها وتوطئ الطريق نحو بناء نظرية تعلو على هذا الواقع بحيث يصير فيها مجردا من مظاهر التغير والحركة والاختلاف والتنوع⁽⁹⁵⁾ التي تؤسسها. هناك في الحقيقة طرق مختلفة في التعبير عن هذه الكلية من كليات العقل النظري. منها مثلا: التمييز بين الإلزامات الكلية الثابتة المجردة الواقعة خارج اختيار الإنسان والتي يقتصر دوره تجاهها على التمثل

95 - ندعو القارئ هنا إلى مراجعة تفاصيل أخرى عن مقدمات اللغة النظرية السرية في مقال «الواقع اللغوي والترادف النظري» وندعوه على الأخص إلى مراجعة التفاصيل المتعلقة بثلاث من هذه المقدمات:

أ- مقدمة الاستحالة التي مما جاء فيها أنه «إذا تذكرنا استقلال القول النظري لأن أول كلمة فيه تنتمي إلى اللغة النظرية وليس فيه كلمة أو قول أول خبري أو طبيعي تبين لنا أن في... دعوى الدراسة بالجوامع النظرية قول باستحالة الواقع... وهذا يذكر بمقدمة الاستعلاء فإن القول النظري لا يعلو الواقع ليتحدث عنه إلا بعد أن يقضي على الواقع بالاستحالة وبعد أن يغتصب لنفسه صولجان الواقعية».

ب- المقدمة الصليبية، ومما جاء فيها: «يلاحظ أن كل قول نظري مجرد الحركة من الحركة والحركة مرادف للواقع... ما حكم الذي يوقف القطار ليرى الحركة؟ حكمه حكم القول النظري الذي يتحدث عن الحركة من رتبة السكون... القول النظري لا يسعى... ولهذا فإنه يصلب الساعي المتحرك فلا يلبث في يده شيء أو يريد أن يصلب فلا يصلب شيئا. فإن المتحدث باللغة الاصطناعية عن الواقع الساعي ينوي أن مجرد الحركة من الحركة والزمن من الزمن والواقع من الواقع، فلا يلبث في أقوال هذه اللغة الاصطناعية إلا مؤسساتها [= القيم المفاهيمية] ولهذا نقول إن اللغة النظرية لا تنتج إلا نفسها ولا تعيد الواقع».

ج - مقدمة القدم ومما جاء فيها «القول الخبري الطبيعي قائم على مقدمة الخلق. الواقع مخلوق في القول الخبري ولهذا نجد فيه متابعة زمنية ومعادلة لما يخلق في الواقع... أما أقوال اللغة الاصطناعية النظرية فهي سكونية... ومعلوم أن المعترف بحركة الواقع معترف بأنه مخلوق لأن كل مخلوق متحرك ساع وكل قديم ساكن فإن قام القول على إزالة الحركة كان كالتقائم على مقدمة القدم وهذا معناه أن الواقع قديم في اللغة النظرية وأن الواقع حادث في اللغة الخبرية الطبيعية».

والفهم وبين المحايثات المادية والمتغيرات الواقعية التي تحيط بتلك الإلزامات وتتعاقب عليها، ودور الإنسان تجاه هذه المتغيرات وتلك المحايثات اجتهادي في المقام الأول، ويتمثل في اختيار الكيفية المناسبة لتنزيل الإلزامات المذكورة على واقعه التنزيل الملائم، ومناطق الاجتهاد هنا هو خلق الانسجام والتوافق بين متغيرات هذا الواقع وثوابت تلك الإلزامات.

إن الانشغال بهذا التمييز وبالتطبيقات والاستنتاجات التي تلزم عنه في مختلف المباحث التي اشتغل بها العقل النظري، ربما بلغ الاختلاف بين بعض صوره التي تحقق بها في مختلف محطات الفكر الإنساني الأساسية درجة تكاد تنطمس معها معالم أصلها المشترك: فما شاع عند مؤرخي الفكر الفلسفي بإشكال الفكر والواقع وإشكال العقل والنقل وكذلك الحدود بين الوحي الإلهي والاجتهاد البشري عند المتكلمين والحدود بين الواضع والمتكلم في المباحث البلاغية والحدود بين الثوابت الميزانية والمتغيرات التليفية عند النحاة والحدود بين كليات التشريع ومتغيرات محل التكليف عند الأصوليين وما ترتب على هذه الحدود عندهم من التمييز بين مساطر الفهم ومساطر التنزيل ومن التمييز بين "الحكم" و "الفتوى"، وارتباط كل ذلك عندهم بمفهوم الإنسان المطلق وأن كليات الشرع إنما ترتبط بهذا الإنسان من حيث كونه مستقلا عن عوارض التشخيص والتعين⁽⁹⁶⁾، كل ذلك - وغيره كثير مما لا يمكننا الإحاطة به في هذه العجالة - إنما هو صور مختلفة لذلك التمييز الذي قلنا عنه في أول كلامنا إن ما يناسبه في تحديد طبيعته الاستمولوجية هو أن يعتبر كلية من كليات العقل النظري.

لأنستطيع - بطبيعة الحال - أن نحيط في هذه العجالة بكل الصور التي أشرنا إليها وبأسانيد المتنوعة على أنه قد مضى بنا شيء من ذلك فيما تقدم وإن لم يكن جاريا على حد الاستقصاء والإحاطة

96 - لا يخفى - كما سنبين بعد حين بشيء من التفصيل - ما بين هذه العلاقة التي قامت في المباحث الأصولية بين «القواعد والأحكام الكلية» ومفهوم «الإنسان المطلق» وبين العلاقة التي قامت عند التوليديين بين «النحو الكلي» و«المتكلم المثالي» من ترادف وتوارد. هذا ونضيف هنا أمرا سبق الكلام عليه بما يناسبه من التفصيل وهو أن النحاة كانوا أولى من غيرهم بأن يبني نموذجهم في التحليل النحوي على هذا المبدأ انبناء صريحا واقعا في حدود الإلحاق التقديمي لولا أنهم أرادوا للمقدمات والنتائج التي يهتم بها نموذجهم على المستوى الفلسفي - الكلامي أن تبقى في دائرة المسكوت عنه، وذلك طمعا في السلامة من تبعات «المراقبة الكلامية»، التي لا ترحم. وقد كان لهم ذلك كما هو معلوم. أما الدرس الأصولي - في بعض تياراته على الأقل كالتيار الذي كان يمثل الأمدي والبصري - فلن العناية التصريحية الخاصة التي أولاها لتلك المقدمات والنتائج والتي من مظاهرها البارزة العمل بمقتضى الفرق بين محل التكليف في صورته المطلقة المجردة وبينه في صورته المتلبسة بعوارض التشخيص والتعين، قد جعلته طرفا أساسيا في الخصومة الكلامية.

الشاملة، لكننا سنكتفي بالإشارة المجملة الى صورتين اثنتين من هذه الصور انبنى انتخابنا لها على ما انطوت عليه هاتان الصورتان من دلالات واضحة وإشارات صريحة في هذا الخصوص وهما:

أ - تمييز الإمام الشاطبي بين دور العقل في تشغيل مسطرة الفهم (=فهم النص القرآني) وبين دوره في تنزيل مقتضى النص على الواقع.

ب - وتمييز القاضي عبد الجبار في المعرفة اللغوية بين ما يقع فيه التفاضل بين المتكلمين وما لا يقع فيه ذلك.

أ - الشاطبي: القاعدة الكلية بين ثوابت صورتها المجردة ومتغيرات صورتها التنزيلية

إن الحديث عن العلاقة التي قامت عند الأصوليين بين "الكلي الثابت" والصور المختلفة التي يلتبس بها في التنزيل والتي تتغير بحسب التغير الذي يعتور الشروط المادية الخاصة التي تكتنف هذا التنزيل، يجب أن يبدأ من الحديث عن تمييز أساسي، قام عليه الدرس الأصولي، بين دورين اثنين للعقل البشري في علاقته بنصوص الوحي، وهما:

1 - دوره في فهم هذه النصوص والمقصود بهذا الفهم هو تحصيل صورة المراد الإلهي من الأوامر والنواهي التي تتعلق «بأجناس الأفعال مجردة». وهذا مبني عندهم على أن: «الوحي محض للحكم في أجناس الأفعال الإنسانية المجردة، من حيث إن الأمر والنهي فيه يتعلقان في الخطاب بصفة مباشرة بجنس الفعل كأن يتعلق النهي بالسرقة والأمر بالأمانة، أما الأفعال الجزئية المشخصة بظرف المكان والزمان، مما قام به زيد من سرقة أو عمرو من أمانة فإن الوحي يتعلق بها بواسطة النظر العقلي حيث يتم إرجاعها الى أجناسها التي تعلق بها الوحي مباشرة، لَمَّا يقع التحقق من أنها مناطة بالجنس المعين الذي شمله الحكم المعين، كأن يقع النظر العقلي في معاملة مالية قامت بها أطراف معينة في زمن ما وبأوصاف معلومة، فيظهر بذلك النظر أن تلك المعاملة من جنس الربا، فيتعلق بها إذا حكم المنع، وإنما تعلق بها ذلك الحكم بواسطة نظر العقل لا بصفة مباشرة كما تعلق بالربا الذي هو جنس عام»⁽⁹⁷⁾.

2 - أما الدور الثاني للعقل في علاقته بنصوص الوحي فهو عندهم "التنزيل". ويهدف هذا الأخير الى «جعل ذلك المراد الإلهي الذي حصلت صورته في الذهن قيما على أفعال الناس الواقعة بحيث تصبح جارية على مقتضاه في الأمر والنهي. فدور التنزيل إذن يتعلق بالوصل بين الوحي والواقع»⁽⁹⁸⁾ على معنى تبين المسالك والكيفيات التي يأخذ بها الوحي مجراه نحو الواقع. ويأخذ بها الواقع مجراه نحو

97 - عبد المجيد النجار " في فقه التدين فهما وتنزيلا " ج 50/1. [انظر الإمام الشاطبي - الموافقات: 19/3]

98 - "الوحي" من حيث كون كليات ثابتة و"الواقع" من حيث كونه محايثات مادية متغيرة. (انظر: الشاطبي - الموافقات 57/4. وكذا: عبد المجيد النجار - خلافة الانسان ص107).

التكليف بالزامات الوحي وقد سمي الشاطبي هذا الدور الإجهادي للعقل بتحقيق المناط وقال فيه: «إنه لا يمكن أن ينقطع حتى ينقطع أصل التكليف. وذلك عند قيام الساعة... ومعناه أن يثبت الحكم بمدركه الشرعي لكن يبقى النظر في تعيين محله (...)»⁽⁹⁹⁾ وقال فيه أيضا «إن الشريعة لم تنص على حكم كل جزئية على حِدَتِها. وإنما أتت بأمور كلية وعبارات مطلقة تتناول أعدادا لا تنحصر ومع ذلك فإن لكل معين خصوصية ليست في غيره ولو في نفس التعيين وليس مابه الامتياز معتبرا في الحكم بإطلاق ولا هو طردي بإطلاق بل ذلك منقسم الى الضريين وبينهما قسم ثالث يأخذ بجهة من الطرفين فلا يبقى صورة من صور الوجودية المعينة إلا للعالم فيها نظر سهل أو صعب حتى يحقق تحت أي دليل تدخل فإن أخذت بشبهة من الطرفين فالأمر أصعب»⁽¹⁰⁰⁾.

* * *

إن الغاية التي وضعناها نصب أعيننا إذ عزمنا على استعراض هذا التمييز الأصولي بين دور العقل في فهم "نصوص الوحي"، بما هي متعلقة بأجناس أفعال المكلفين مجردة من عوارض التشخيص والتعيين وبين دوره في تنزيلها على الواقع بما هو إطار تعتوره وتتوارد عليه هذه العوارض في حركة دائمة وتغير مستمر لا يتوقف، هو تقديم الدليل على أن بين الآلة التصورية التي وظفها الأصوليون في هذا التمييز وبين أختها التي وظفها التوليديون في التمييز بين ثوابت النحو الكلي ومتغيرات التجربة اللغوية الخاصة، من الترادف والتوارد والتقارب في المرجع التصوري ما يكاد ينطمس معه ذلك التباعد المعلوم بين الأمور التي يصدر عنها كل منهما، ويؤكد لقاء التوارد والترادف هذا المرونة الكبيرة التي تبديها كل من الآتين التصوريين المذكورين في إمكان ترجمة إحداهما الى لغة الأخرى. هذه المرونة، التي سنقدم بعد قليل مثالا لها، مرجعها في تقديرنا أمران أساسيان:

أولهما: الحضور المتشابه لمقولة "العقل" في كل منهما باعتباره محورا للعلاقة التي تقوم بين الثوابت الكلية والمتغيرات الخاصة. ورسم حدود واضحة بين دوره تجاه الأولى (=التمثل) ودوره تجاه الثانية (=تنزيل التمثيل بما يناسب خصوصيات المتغيرات).

الثاني: التمييز بين النموذج وصوره التطبيقية المختلفة التي يحتملها في الواقع وإضفاء سمة الكلية والتجرد والثبات على الاول وإضفاء سمة الخصوصية والتشخيص والتغير على الثانية وهكذا يمكن أن يقال في سياق ضرب المثال للمرونة الترجمية المذكورة قبل حين:

99 - الشاطبي الموافقات 4/57.

100 - المرجع السابق.

إن دور العقل في تمثل المبادئ النحوية الكلية (=قواعد الشريعة اللغوية الفطرية الخارجة عن اختيار الإنسان وعن دائرته الاجتهادية كخروج إلزامات الوحي عن اختياره وعن دائرة ما يجوز الاجتهاد فيه) يختلف عن دوره في تنزيل تلك المبادئ على واقعه اللغوي الخاص فالتمثل الذهني يهدف الى تحصيل صورة مراد الشريعة اللغوية الكلية في الأوامر (=ما يصح وما يجوز) والنواهي (=عما لا يصح ولا يجوز). هذه النواهي وتلك الأوامر تتعلق في هذا المستوى بأجناس الأفعال اللغوية مجردة، أما التنزيل فيهدف الى جعل ذلك المراد الكلي الذي حصلت صورته في الذهن قيما على أفعال المتكلمين الواقعة، بحيث تصبح هذه الأفعال جارية على مقتضاه في الأوامر والنواهي. فدور التنزيل إذن يتعلق بالوصل بين النحو الكلي (=الشريعة اللغوية الفطرية) والواقع اللغوي الخاص، على معنى تبيين المسالك والكيفيات التي يأخذ بها النحو الكلي مجراه نحو الوقوع ويأخذ بها الواقع اللغوي في تشخيصه وتعيينه نحو التكيف بإلزامات النحو الكلي. هذا الدور الاجتهادي الذي يقوم به المتكلم في اختيار هذه المسالك والكيفيات أو تلك في سياق سعيه لتنزيل النحو الكلي وفق ما تمليه عليه خصوصيات تجربته اللغوية الخاصة هو الذي يدعى في الاصطلاح التوليدي بتثبيت المتغيرات أو التوسيط⁽¹⁰¹⁾ وهو نفس الدور الذي يوصف به عند الأصوليين عمل "المكلف" في سعيه للوصل بين الوحي والواقع بما يضمن الانسجام والتوافق بين متغيرات هذا وثوابت ذاك، والذي يدعى عندهم بتحقيق المناط، والذي قال فيه الشاطبي إنه «لا يمكن أن ينقطع حتى ينقطع أصل التكليف».

إن مقالة الشاطبي في أن «الشريعة لم تنص على حكم كل جزئية على حدتها وإنما أتت بأموال كلية وعبارات مطلقة تتناول أعدادا لا تنحصر ومع ذلك فلكل معين خصوصية ليست في غيره ولو في نفس التعيين...» وأنه «لا يبقى صورة من الصور الوجودية المعينة إلا للعالم فيها نظر سهل أو صعب حتى يحقق تحت أي دليل تدخل». تذكر بذلك التمييز التوليدي الشهير بين الأحكام الكلية التي تضبط ما يتعين أن تكون عليه أعمال المتكلم بحسب أجناسها مثل منع كذا ووجوب كذا... وبين ما يجري به واقع المتكلمين في لغة من اللغات المتعينة. وما يمكن أن يجري عليه هذا الواقع لا يمكن أن يكون إلا أصنافا متشخصة من الأفعال، وهذه الأصناف لا تدخل تحت حصر سواء بالنظر الى الأفعال التي تصدر من آحاد المتكلمين أم بالنظر الى الأوضاع التي تسود عامة المتكلمين ضمن جماعة لغوية معينة.

إن الجامع التصوري إذن بين المسطرة التحليلية التي وظفها الأصوليون والتي وظفها التوليديون واضح بين وهو قيامهما معا على مبدأ رسم الحدود بين الإلزامات الخارجة عن اختيار الإنسان وبين ما يدخل في دائرة الاختيار الاجتهادي، واستمدادهما معا من مقدمة أن صفة الكلية والتجرد في الثوابت

هي مصدر المرونة التطبيقية الكبيرة التي تمتاز بها هذه الثوابت في الإحاطة بأعمال الإنسان الجزئية التي لا حصر لها (=المشخصة بظروف المكان والزمان).⁽¹⁰²⁾

102 - نختتم كلامنا عن العلاقة الأساسية التي اشتغل بها الدرس الأصولي في صورته الشاطبية بنقول انتخبناها من دراسات لأصولي معاصر (=عبد المجيد النجار) في تفاصيل هذه العلاقة، هذه النقول ندرجها في هذا المكان بالذات لمن شاء من قراء هذه الرسالة أن يستكمل تفاصيل الصورة المجملية التي قدمناها في الأوراق السابقة عن العلاقة المذكورة. ولمن يرى أن هذه الأوراق تجزئ فله أن يجاوز هذه النقول الى تعليق لنا، جعلناه بعدها مباشرة، حول مرادف "كلامي" (أي ينتمي إلى درس نظري آخر غير الدرس الوصولي وهو "علم الكلام") لتلك العلاقة ورد في سياق كلام للقاضي عبد الجبار في المعرفة اللغوية قام على التمييز بين العلم بكيفيات المواضعة وعلم آخر وصفه بأنه "علم زائد".

- «تعريف القرآن بالأحكام الشرعية أكثره كلي لا جزئي وحيث جاء جزئياً فمأخذه على الكلية إما بالاعتبار أو بمعنى الأصل إلا ما خصه الدليل مثل خصائص النبي صلى الله عليه وسلم». [الموافقات 3/ 242]

- «كل دليل شرعي ثبت في الكتاب مطلقاً غير مقيد، ولم يجعل له قانون ولا ضابط مخصوص فهو راجع الى معنى معقول وكل الى نظر المكلف، وهذا القسم أكثر ما تجده في الأمور العادية التي هي معقولة المعنى كالعدل والإحسان والعفو والصبر والشكر في المأمورات، والظلم والفحشاء والمنكر والبغي ونقض العهد في المنهيات». [الموافقات 3/ 28]

«وإنما كان الهدي كلياً في أكثر هذه الأحوال، لتكون الأحكام متسعة لصور متعددة من الأفعال، تكون ملائمة لمصلحة الإنسان في مختلف منقلبات حياته، فيتخذ منها ما يحقق المصلحة بحسب الظروف، وتكون كلها جارية على أساس من التدين لاندراجها ضمن الحكم الإلهي وذلك لأن الإنسان إذا كان في سلوكه التعبدية وفي شطر كبير من حياته الأسرية ينزع الى الثبات والاستمرارية، استجابة لثبات فطرته واستمراريتها فكانت أحكام الدين المتعلقة بها يغلب عليها الضبط والتحديد فإنه في تصرفه الاجتماعي وفي مناشطه التعميرية، تطرح به الظروف المتغيرة الى أوضاع مختلفة، يحتاج فيها الى التغيير في غمط الاستجابة لتحقيق مصلحته في كل تلك الأوضاع ولذلك كان التشريع المتعلق بتلك التصرفات والمناشط الأساسية على هيئة من الكلية تسع ذلك التغيير، وهذا أحد المعاني الأساسية لمقولة إن شريعة الإسلام صالحة لكل زمان فمقتضاه "أن تكون أحكامها كليات ومعاني مشتملة على حكم ومصالح صالحة لأن تنفرع منها أحكام مختلفة الصور متحدة المقاصد" [ابن عاشور - مقاصد الشريعة - 93] « [في فقه التدين 2/ 93]

- «تنزيل الشريعة في واقع الحياة لتصبح مهتدية بها في مختلف شعابها ... عمل اجتهادي مقدر يستلزم أدبا منهجيا على درجة عالية من الدقة، ذلك لأن الشريعة هي أحكام كلية مجردة والأوضاع الواقعية أوضاع عينية مستأنفة، وهو ما يستلزم اجتهادا يهياً به الحكم الشرعي المجرد ليجري على الوضع الواقعي الذي شمله محققا للمصالح التي من أجلها شرع، دون غيره من الأوضاع التي قد تكون شديدة الشبه به، والتي لو أحرقت عليها لتعطلت مقاصده وأصاب الناس حرج من جراء ذلك. وقد أشار الإمام الشاطبي الى هذا المعنى في تحليله للاجتهاد التطبيقي المعروف عند الأصوليين بتحقيق المناط فقال:

"الأفعال لا تقع في الوجود مطلقة وإنما تقع معينة مشخصة فلا يكون الحكم واقعاً عليها إلا بعد المعرفة بأن هذا المعين يشمل ذلك المطلق أو ذلك العام [أي الحكم الشرعي] وقد يكون ذلك سهلاً وقد لا يكون وكلها اجتهاد" [الموافقات.

≡

[59/4]». [عبد المجيد النجار: في المنهج التطبيقي للشريعة الإسلامية ص6].

«- الشريعة الإسلامية هي أحكام إلهية لهداية حياة الإنسان. وبعض هذه الأحكام منصوص عليها في الوحي قرآنا وحديثا ونصا مباشرا وبعضها الآخر منصوص على ضوابطها العامة ومقاصدها الأساسية وتركت للانسان مهمة الاجتهاد لتحصيلها متعلقة بمسئلات الأحوال التي تطرأ على حياته اعتداء بتلك الضوابط والمقاصد. ومهما يكن من فعل من أفعال الإنسان سالف أو خالف إلا وللشريعة فيه حكم إما منصوص على ذاته أو منصوص على ضوابطه ومقاصده، ويستخرج بالاجتهاد هذا هو معنى الشمول في الشرع الإسلامي. ويتحمل المسلم أحكام الشريعة على مرحلتين: مرحلة الفهم للحكم الشرعي فهما مجردا حتى يدرك المراد الإلهي فيما ينبغي أن يقع وما ينبغي ألا يقع بناء على ما فيه مصلحة الانسان. ومرحلة التنزيل لذلك الحكم المدرك بالنظر على واقع السلوك ليصبح جاريا بحسبه في الإيجاب والاباحة والمنع حتى تتحقق المصلحة بالفعل. وهاتان المرحلتان متكاملتان ومتلازمتان» [في المنهج التطبيقي...ص9]

- ولكل من مرحلتي الفهم والتنزيل في تحمل الحكم الشرعي أسس وقواعد خاصة. ويهمننا من قواعد الفهم في هذا السياق قاعدة "التجريد" أما التنزيل فيعنيننا من قواعده قاعدة التجزئة والأفراد وقاعدة تحقيق الناطق:

1 - "التجريد": «لما كانت أحكام الشريعة متعلقة في الأصل بالإنسان المطلق فإن ضبطها في الأنهم من مظانها يقتضي أن يكون قائما على التجريد وذلك بأن يتجه الاجتهاد في الفهم الى تقرير الحكم مراعى فيه تعلقه بالانسان المطلق عن عوارض الشخص المختلفة، ولا تكون إذا الأحوال الواقعية لإنسان ما... عنصرا معتبرا في تقرير الحكم الشرعي في ذاته. وليس ما قد يكون لتلك الاحوال من مدخل في تحويل حكم الى آخر بالتخفيف أو الإلغاء بعامل في فهم وتقرير الحكم في ذاته وإنما هو تنزيل للحكم المطلق على ما يليق به من الأحوال، والإفان حكم الحرمة في أكل الميتة حكم مطلق وإن سقط في حالة الاضطراب لحفظ الحياة، وحكم الوجوب في قطع السارق حكم مطلق وإن سقط في زمن الجاعة. وقد ذكرنا آنفا أن الأحكام الشرعية حتى وإن جاءت في نصوصها متعلقة بأعيان مشخصة فإن الفهم ينبغي أن يعالجها بالتجريد لتتعلق بالانسان المطلق الا إذا دل الدليل على تخصيصها بتلك الأعيان. وذلك أبرز الشواهد على هذا الاساس التجريدي في فهم الاحكام. ومن البين أن هذا الاساس التجريدي في فهم الاحكام سيتجه به وجهة خاصة في التقرير تنحو به منحى الديمومة والثبات ليكون الحكم الشرعي في ذاته متصفا بالدوام والثبات لا رهين الظروف والأحوال يتغير بتغيرها، وينقلب بانقلابها. وإنما الذي يتغير بحسب الازمان والأوضاع هي الفتوى لا الحكم كما حققه ابن القيم. وتغير الفتوى يقتضيه لدى المفتي أن النوازل المشخصة تختلف في عناصر تشخيصها وإن تماثلت في صورها، فيكون ذاك الاختلاف مبررا لاختيار الحكم المناسب لكل نازلة من بين الاحكام المطلقة الثابتة وإن خالف حكما سابقا في نازلة شبيهة بها. ولو كان فهم الاحكام يقوم على اساس تشخيصي لأصبحت الشريعة كلها ظرفية ينسخها حولان الزمن وتغاير الأوضاع في حياة الانسان» [المرجع السابق ص 13 و 14]

2 - "التجزئة والأفراد": «إذا كان الحكم الشرعي يحصل في الفهم كليا عاما بمنهج التجريد فإن المجتهد عند تطبيق ذلك الحكم في واقع الحياة ينبغي أن ينحو به منحى التجزئة والأفراد في الموضوع الذي سيطبق عليه، ذلك أن الواقع هو اعيان مشخصة متمثلة في أفراد من الناس وافعال تصدر عنهم، واحداث ونوازل فردية وجماعية تتوالى على الزمن، فالمجتهد في نزوعه الى تنزيل الحكم المقرر في ذهنه كليا ينبغي أن يكون نظره الى الواقع بحسب طبيعته الجزأة ليجري الحكم على كل جزء جزء وكل فرد فرد من اجزاء الواقع وافراده. وإنما يدعو إلى هذا المنهج التجريفي ما أشرنا إليه

« أنفاً من أن بعض الافراد والاجزاء من الواقع قد تحيط به ظروف وملاسبات تجعل إجراء الحكم الكلي عليها مثل مثيلاتها من نوعها أو جنسها مفضيا الى الحرج والمشقة وربما الى الفساد فيتعطل مقصد الحكم وهو تحقيق المصلحة....» [المرجع السابق ص 17]

(مفهوم تحقيق المصلحة عند الأصوليين يرادفه عند النحاة من حيث خصائص موقعه من النموذج النظري مفهوم "الإفادة" وقد يجوز مرادفه من الحيثية ذاتها بمفهوم "السلامة النحوية" وشروطها وقيودها عند التوليديين).

3 - تحقيق المناط: «وهو أساس منهجي متفرع عن منهج التجزئة ولكنه مختص بمعان مميزة وقد ورد في مدونات أصول الفقه وجها من وجوه الاجتهاد والتطبيق وقال فيه الإمام الشاطبي: "معناه أن يثبت الحكم بمدركه الشرعي لكن يبقى النظر في تعيين محله. ذلك أن الشريعة لم تنص على حكم كل جزئية على حدها، وإنما أتت بأمر كلية وعبارات مطلقة تتناول أعدادا لا تنحصر، ومع ذلك فلكل معين خصوصية ليست في غيره ولو في نفس التعيين، وليس ما به الامتياز معتبرا في الحكم باطلاق ولا هو طردي باطلاق... فلا يبقى صورة من الصور الوجودية المعينة إلا وللعالَم فيها نظر سهل أو صعب حتى يحقق تحت أي دليل تدخل". ومقتضى هذا التعريف أن الاحكام الشرعية تتعلق من أفعال الانسان بأجناسها وأنواعها ولكن هذه الأفعال تجري في الواقع افرادا مشخصة بفاعليها وازمانها وامكانها المخصوصة. وقد تكون أفراد الأفعال والاحداث متشابهة في ظاهرها ولكن بالتأمل يتبين أن عناصر تشخصها قد تفرق بينها في حقيقتها وإن تشابهت صورها مثلما هو الأمر بالنسبة للسرقة والاعتصاب في تشابههما بالظاهر وافتراقهما في النوع. وعند تطبيق الحكم الشرعي الكلي على أفراد الجزئية الجارية في الواقع ليتحقق مقصد الصلاح ينبغي على المجتهد أن يحقق في هذه الأفراد بدراسة عناصر تشخصها دراسة عميقة حتى يتبين ما هو داخل في نوع الحكم الذي بين يديه أو في جنسه فيكون مناطا له يُجرى عليه ويخرج من ذلك ما قد يشتهى لأول النظر أنه داخل في ذلك النوع أو الجنس وهو في الحقيقة ليس كذلك.» [المرجع السابق ص 18]

- "أحكام الشريعة... لما كانت متعلقة تعلقا مباشرا بالحياة في واقعها وهو واقع يجري على منطق غير منضبط ولا مطرد تماما، فإنها كانت أحكاما تحمل من المرونة ما يتسع لاجتهاد عقلي في الترجيح أو الاستثناء والاستحداث ليقع بذلك كله مداورة منقلبات الواقع، في طوائره غير المنضبطة مداورة تهدف الى تحقيق مصلحة الانسان من خلال تلك الاحكام، مهما كانت الظروف والأوضاع التي تنقلب إليها الأوضاع. وتتمثل هذه المرونة في الاحكام الشرعية في أن أكثر هذه الاحكام أحكام كلية تنفسح لصور تطبيقية عدة. ومثال ذلك حكم الشورى الذي هو حكم ديني واجب، وهو يتسع في تطبيقاته الواقعية لكيفيات متعددة، يحقق بكل واحدة منها التدين بهذا الحكم الواجب، وبالإضافة الى ذلك، فإن الحكم الديني الواحد في مجال العادات وهي أكثر أحوال الحياة يدور مع الجنس الواحد من فعل الانسان بحسب ما تتحقق في افراده العينية من مصلحة، فقد يكون الفعل الواحد في جنسه مأمورا به في فرد من أفرادها إذا حقق مصلحة بحسب ظرفه ومنها عنه في فرد آخر يجر مضرة بحسب ظرفه أيضا، وقد قرر الإمام الشاطبي هذا المعنى في قوله: أ - «إنا وجدنا الشارع قاصدا لمصالح العباد. والاحكام العادية تدور معه حيثما دار فترى الشيء الواحد يجمع في حال لا تكون فيه مصلحة فإذا كان فيه مصلحة جاز» [الموافقات 2/ 525]

وفسر هذا الدوران في الحكم مع دوران المصلحة بطرء العوارض والملابسات الظرفية التي تجعل الفعل الواحد صالحا في حال وضارا في حال، فيتغير حكمه الديني بحسب ذلك. وفي ذلك يقول:

«

ب - القاضي عبد الجبار: المعرفة اللغوية بين ثوابت "كيفيات المواضعة" ومتغيرات "العلم الزائد"

نورد فيما يلي كلاما للقاضي عبد الجبار رأينا أنه يجري من حيث الاطار التصوري الذي ينتظمه على حد كلام الشاطبي الذي مضى (انظر آخر الهامش 49) في التمييز بين الاقتضاء الأصلي والاقتضاء التبعية وعلى حد التمييز التوليدي بين المعرفة المشتركة بين المتكلمين والمعرفة الخاصة التي تختلف باختلاف متغيرات الاحوال الاختبارية والمحاثات التجريبية.

يقول القاضي:

- 1- «واعلم أن ما وضعت عليه المواضعة من كلام وغيره ففاعله قد يأتي به على جهة الحكاية والاحتذاء فلا يحتاج الا الى العلم بكيفية المواضعة⁽¹⁰³⁾».
- 2- «واعلم ان الكلام من جملة الافعال المحكمة التي لا تصح إلا من العالم بكيفيتها فلا يصح وقوعه من كل قادر وإنما يتأتى ذلك من القادر إذا كان عالما بكيفيتها».
- 3 - «وقد يفعل الفاعل على وجه يتصرف معه فيما تقدمت فيه المواضعة فيحتاج الى أمر زائد على العلم بكيفية المواضعة. فالوجه الأول (- كيفية المواضعة) يقل فيه التفاضل والوجه الثاني هو الذي يظهر فيه فضل الفاضل لكننا نعلم أن فضله في ذلك لا يعدو ما تتناوله القدرة والعلم لأنه إنما يفعل ما يقدر عليه في جنسه، ويتصرف في ذلك بحسب علمه ويريده على الوجه الذي يصح أن يتصرف عليه فيه فلا يدخل في هذا الباب إلا لهذه الوجوه».

⇐ ب - «اقتضاء الأدلة للحكام بالنسبة لمخالها على وجهين:

أحدهما: الاقتضاء الأصلي قبل طرؤ العوارض، وهو الواقع على العمل مجردا عن التوابع والاضافات كالحكم بإباحة الصيد والبيع والإجارة وسن النكاح وندب الصدقات غير الزكاة وما أشبه ذلك.

والثاني: الاقتضاء التبعية وهو الواقع على المحل، مع اعتبار التوابع والاضافات، كالحكم بإباحة النكاح لمن لا أرب له في النساء ووجوبه على من خشي العنت، وكراهية الصيد لمن قصد اللهو، وكراهية الصلاة لمن حضره الطعام أو لمن يدافعه الاخبثان، وبالجملة كل ما اختلف حكمه الأصلي لاقتزان أمر خارجي". [الموافقات: 51/3 - 52]

وفي هذا المعنى راجع ابن القيم - في اعلام الموقعين [2/3 وما بعدها] حيث عقد فصلا مطبولا بعنوان "فصل في تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الازمنة والامكنة والاحوال والنيات والعوائد". [انظر في فقه التدين 61/2]

103 - ترتيب الحكاية والاحتذاء بعد العلم بكيفيات المواضعة، يرادف في التوليدية ترتيب قواعد الملكة اللغوية المشتركة قبل طوارئ التجربة اللغوية الخاصة إلا أن بين الترتيبين التوليدي والعربي فرقا يجب الانتباه إليه وهو أن الإطار الذي انتظم الاول بسلوكولوجي والذي انتظم الثاني حقوقي تملكي (راجع تفاصيل الفرق بين هذين الاطارين في "الطبيعة والتمثال" الباب الاخير).

4 - «فأما التفاضل في باب القدرة إنما يكون بالزيادة والنقصان لا فيما يصح من الاجناس فأما التفاضل في باب الآلات فإنه يقل وإن كان قد يحصل، وإنما يجب ذكر العلوم التي هي العمدة فيما له يقع التفاضل فيما يصح من الكلام، ويقع معه تمييز قادر من قادر على وجه يظهر موقع الفضل فيه وهذا معلوم في الجملة قبل النظر في التفصيل فلو لم يعرف التفصيل لم يؤثر في ذلك لأن كل واحد يعلم أنه مع وقوع الاشتراك في المعرفة باللغة قد يتأتى من أحدهم الشعر والخطب ولا يتأتى من الآخر».

5 - «وإذا كانت القدرة والآلات حاصلة ولا بد من ذلك في كل متكلم ولا يجوز أن يقع التفاضل للوجه الذي تساوا فيه، فإذاً يجب أن يكون لغير القدرة والآلة وليس ذلك الغير إلا العلم».

6 - «وإذا تأمل حال أهل العلم بالفصاحة وعلم اختلاف مراتبهم فيها مع اشتراكهم في العلم بالكلام وأحواله عرف أن الذي له افتقرت أحوالهم غير الذي اشتركوا فيه فإذا لم يمكن الإشارة إلى قدرة وآلة وإلى علم بنفس الكلام فلا بد من علم زائد».

* * *

- التمييز الأساس الذي قام عليه كلام القاضي عبد الجبار في هذه النصوص هو التمييز بين «العلم بكيفية المواضعة» والعلم الذي وصفه في النص السادس ب «العلم الزائد» أي الزائد على هذا الذي يكون بكيفيات المواضعة ونعته بالزيادة مقتضى اتصاف الآخر بالأصالة. فعلم المتكلم بالكلام على هذا الاعتبار علمان علم أصلي وآخر تبعي. ولأجل ذلك قلنا في مطلع استعراضنا لكلام القاضي عبد الجبار هذا إن التمييز الذي تضمنه هذا الكلام منتظم من حيث الاطار التصوري وفق نفس الإطار الذي انتظم كلام الشاطبي في تمييزه في باب "اقتضاء الأدلة للاحكام بالنسبة لمخالها" بين:

«الاقتضاء الأصلي قبل ظهور العوارض وهو الواقع على العمل مجرداً عن التوابع والاضافات» و«الاقتضاء التبعي وهو الواقع على المحل مع اعتبار التوابع والاضافات». وهكذا يمكننا في اطار الاستفادة من التوارد الدلالي بين لفظ "الزائد" الواقع في كلام القاضي عبد الجبار ولفظي "الأصلي والتبعي" الواقعين في كلام الشاطبي ترجمة التمييز بين «كيفيات المواضعة» و «العلم الزائد» إلى اللغة الشاطبية وذلك بأن يقال إن الأولى كليات مجردة تتعلق بأجناس مجردة من التوابع والاضافات يشترك في حيازتها المتكلمون قبل طرؤ العوارض (=أي ما لا تفاضل فيه بينهم) والثاني يتعلق بالصور المختلفة التي تأخذها هذه الكيفيات في التنزيل: بحسب متغيرات التوابع والاضافات.

هذا وقد مضى بنا تمييز آخر للقاضي عبد الجبار يكتمل به هذا الذي اتخذناه هنا محورا لتعليقنا وهو التمييز في المعرفة اللغوية بين «العلوم الحاصلة ببديهة العقل الذي لا يجوز اختلاف أحوال العقلاء فيه» والعلوم الحاصلة ب «الاختبار الذي قد تفرق أحوالهم فيه».

* * *

- إن هذه النصوص بالاضافة الى كونها صالحة للاستدلال على جملة من نقط اللقاء التواردي على مواقع كلامية فلسفية متقاربة، بين التوليدية وبين اللغويات العربية القديمة في صورتها النظرية - وهذا أمر قدمنا بشأنه فيما سلف من التفاصيل ما يغنيننا هنا عن الاعادة - فقد أوردناها (اي تلك النصوص) هنا، كما هو بين، في سياق آخر وهو الاستدلال على أنَّ التميزات الآتية:

أ - التمييز الأصولي بين كليات التشريع ومتغيرات محل التكليف وارتباط الاول بأجناس الأفعال والمكلفين والثانية بالمشخصات.

ب - والتمييز البلاغي بين أعمال الواضع وأعمال المتكلم.

ج - والتمييز النحوي بين الثوابت الميزانية والمتغيرات التلفظية.

د - والتمييز الكلامي بين «كيفيات الوضع» و «الأمر الزائد».

هـ - والتمييز التوليدي بين ثوابت النحو الكلي ومتغيرات الأنحاء الخاصة

كلها تميزات متأخية في الاطار التصوري مترادفة في المرجع التأسيسي. فهي صور مختلفة تعيد انتاج تمييز واحد يمثل أصلها المشترك وهو الذي ترجمناه سابقا بالعبارة الآتية:

التمييز بين الالتزامات الكلية الثابتة المجردة الواقعة خارج اختيار الانسان والتي يقتصر دوره تجاهها على التمثل والفهم والتحصيل وبين المحايثات المادية والمتغيرات الواقعية التي تحيط بتلك الالتزامات وتتعاقب عليها. ودور الإنسان تجاه هذه المتغيرات وتلك المحايثات اجتهادي في المقام الأول اي أنه مجال اختياري مزوك لتقديره الاجتهادي ويتمثل هذا التقدير في اختيار الكيفية المناسبة لتنزيل الالتزامات المذكورة على واقعه التنزيل الملائم ومناطق الاجتهاد هنا هو خلق الانسجام والتوافق بين متغيرات هذا الواقع وثوابت تلك الالتزامات.

بناء على كون هذا التمييز قد انفسح لصور تطبيقية عدة واتسع في تطبيقاته (النحوية، والبلاغية والكلامية الخ....) لكيفيات متعددة، فقد اطلقنا القول سابقا بأنه يناسبه في تحديد طبيعته الاستمولوجية أن يعتبر كلية من كليات العقل النظري.